الفكر النحوي عند الجواليقي

دكتور

عبد الملك أحمد شتيوي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر

١٤٣٨هـ - ٢٠١٦ م

البحث مدعوم من تمويل المشروعات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ تراث الأمة هو ذاكرتها الحية، ولا يمكن لأمة أن تسير إلى التقدم دون أن تعي ماضيها.

والأمة العربية والإسلامية غنية بتراثها في شتى فنون العلم والمعرفة، ومن بين هذا التراث التراث اللغوي. وقد وضعه علماء أجلاء أفنوا أوقاتهم الطويلة في تصنيفه وتبويبه.

ومن بين هؤلاء العلماء الذين أبدعوا فيه الإمام أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، وقد عُرف لغوياً أكثر منه نحوياً، وذلك عن طريق كتابه (المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) وغيره حتى قال عنه تلميذه أبو البركات الأنباري: (وكان الشيخ – رحمه الله تعالى – في اللغة أمثل منه في النحو)، لكنني اطلعت له على كتب أخرى منها: (شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، والرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب) وغير ذلك، فوجدت فيها مادة نحوية وصرفية ثرية، كما أنه أبدى رأيه في كثير من المسائل ونحا في أكثرها إلى البصريين، وقد انحاز في بعض اختياراته إلى الكوفيين حتى قال عنه تلميذه أبو بكر الأنباري: " وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة...."، ولعلَّ الذي دفعه إلى أن يقول ذلك على شيخه أن الأنباري كان يتجه في ترجيحاته إلى البصريين غالباً، وقد اختار الجواليقي في بعضها رأي الكوفيين.

كما أنني وجدت كتاباً آخر للجواليقي خصه بالحديث عن النحو وسماه: (المختصر في النحو)، وقد تناول فيه موضوعات النحو، وتكلم عن بعض

الموضوعات الصرفية، وأودع فيه ما ارتضاه من آراء نحوية بعيداً عن خلافات النحويين، وغالباً ما كان ينحو فيها ناحية البصريين إلا في بعض المسائل فقد اتجه فيها إلى الكوفيين كما كان ذلك في كتبه السابقة.

وكان الجواليقي يتوقف في كتابه (شرح أدب الكاتب) عند بعض الشواهد، فيفصل القول في إعرابها، وما في ذلك الإعراب من وجوه الخلاف كما كان يعترض على ابن قتيبة لغوياً ونحوياً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجواليقي كان يقدم السماع على القياس، ولا يلجأ إلى القياس إلا إذا انعدم السماع، وكان لذلك أثره في إصداره الأحكام على بعض القضايا النحوية واللغوية بالقبول أو الرفض.

وقد عزمت على إظهار هذا العالم نحوياً وبيان فكره واتجاهه فيه، وذلك من خلال آرائه المبثوثة في الكتب السابقة وغيرها من الكتب النحوية التي أوردت آراءه.

هذا وقد جاء البحث في: مقدمة، وفصلين، وخاتمة .

أما المقدمة: ففيها دوافع البحث، وأهميته.

وأما الفصل الأول: فهو بعنوان: (أبو منصور الجواليقي، وملامح فكره النحوي) ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: (أبو منصور الجواليقي حياته وآثاره) ويشتمل على: (التعريف به، مؤلفاته، وفاته).

المبحث الثاني: (ملامح النحو عند أبي منصور الجواليقي) ويشتمل على: (السماع، القياس، اعتناؤه بالتعليل، ملامح على آرائه،التصحيح اللغوي).

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان: (آراء الجواليقي النحوية).

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آراؤه في المفردات والأدوات.

المبحث الثاني: آراؤه في العوامل والأعاريب.

المبحث الثالث: آراؤه في التراكيب.

وقد رتبت الآراء في هذه المباحث وفق ألفية ابن مالك، وعرضت آراءه على مائدة الدرس النحوي بالتحليل والمقارنة محاولاً تقويم آراء الرجل، وإعطائه ما له وما عليه دون تحيز أو إجحاف.

ثم ذيلت البحث بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلت إليها، وأعقبت الخاتمة بفهرس للمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

هذا وأود أن أكون قد وفقت فيما قمت به، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

الفصل الأول

(أبو منصور الجواليقي، وملامح فكره النحوي)

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول:

(أبو منصور الجواليقي حياته وآثاره).

المبحث الثاني:

(ملامح النحو عند أبي منصور الجواليقي).

المبحث الأول

(أبو منصور الجواليقي حياته وآثاره)

ويشتمل على:

- **اسمه ونسبه.**
- **مولده ونشأته.**
- **أسرته.**
- **شيوخه.**
- **تلامذته.**
- **مصنفاته.**
- **منزلته العلمية.**
- **وفاته.**

اسمه ونسبه: هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن الجَواليقي (١)، يُكنى بـ (أبي منصور). (٢)

---

(١) هذه النسبة ذكرها أكثر المؤرخين وأصحاب التراجم، إلا أن بعضهم أطلق عليه (ابن الجواليقي) والجواليقي: بفتح الجيم منسوب إلى الجواليق جمع جُوَالق. وهو لفظ أعجمي مُعرَّب، وهو ما يسمى بالعامية (الشُّوال). وهي نسبة إلى عمل الجوالق وبيعها، لكنها نسبة شاذة ؛ لأن الجموع لا ينسب إليها، بل ينسب إلى آحادها إلا ما جاء شاذاً مسموعاً في كلمات محفوظة.
انظر: وفيات الأعيان ٣٤٤/٥، الأنساب للسمعاني ٣/ ٣٣٥، مقدمة تحقيق المُعرَّب صـ ٢٤، ٢٥، وراجع: شرح الشافية للرضي ٢٠٧/٢، شذا العرف صـ ١٨٩، وراجع: المعجم الوسيط ١٤٩/١

(٢) انظر: ترجمته في: نزهة الألباء صـ ٢٩٣، المنتظم ١٨/ ٤٦، إنباه الرواة ٣ /٣٣٥، إشارة التعيين صـ ٣٥٧، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنابلة ١،٢/٢، البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٩/١٦، بغية

مولده ونشأته:

ولد (الجواليقي) ببغداد سنة خمس وستين وأربعمائة (٤٦٥ هـ) ([1])، وقيل: سنة ست وستين وأربعمائة (٤٦٦هـ) (٢). ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن نشأته الأولى إلا ما أورده ابن الجوزي من أنه نشأ بباب من أبواب بغداد يسمى بباب المراتب، وهو حي من أَجَلِّ أبواب دار الخلافة في بغداد وأشرفها. ([3])

ولا شك أنه منذ نعومة أظفاره اتجه إلى العلم، وإلى مجالسة علماء عصره ينهل من معينهم، ويجالسهم، ويواظب على حلقاتهم حتى اكتملت شخصيته العلمية، وأصبحت ثقافته اللغوية والأدبية واسعة الأمر الذي جعله من كبار أهل العلم.

أسرته:

نشأ الجواليقي في أسرة بغدادية علمية متدينة مما جعله يتأثر بها، حتى قَرَّبه الخليفة العباسي (المقتفي لأمر الله) بإمامته في الصلاة، فقد كان والده أبو طاهر أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت ٤٨١هـ) ممن

الوعاة ٣٠٨/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، شذرات الذهب ٢٠٧/٦، الأعلام ٧ /٣٣٥، كشف الظنون١/ ٤٨، ٧٤١، مقدمة تحقيق شرح أدب الكاتب للجواليقي تحقيق د/ طيبة بودي صـ ٢٢ وما بعدها، وتحقيق / مصطفى صادق الرافعي صـ ٣ وما بعدها، مقدمة تحقيق المُعرَّب صـ ٢٦

(١) انظر: الأنساب للسمعاني ٣٣٧/٣، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣٣٦/٩، شذرات الذهب ١٢٧/٤، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٧٣٧/٦، وفيات الأعيان ٣٤٤/٥، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢، كشف الظنون ١/ ٤٨

(٣) المنتظم ١٨/ ٤٦، معجم الأدباء ٣١٢/١

اشتهر بالعلم، وكان ممن سمع وروى عن شيوخ عصره، فقد كان: " صالحاً متعبداً من أهل البيوتات القديمة ببغداد، ذا مذهب حسن وتعبد"([1]) كما أن أسرته كانت ميسورة الحال، فقد كان جده (الخضر) مشهوراً، وكان صاحب قرى وضياع، ودخل كثير. (٢)

وهذا مما جعل الجواليقي يتجه إلى العلم والعلماء لتلقي العلوم في مختلف الفنون.

وقد اشتهر أولاده وأحفاده بالعلم، فمن أبنائه: إسماعيل بن موهوب بن أحمد (ت ٥٧٥هـ) وكان أنبه أولاده وأنجبهم (٣)، وإسحاق بن موهوب بن أحمد (ت٥٧٥هـ)، وابنته خديجة. (٤)

ومن أحفاده: أحمد بن إسحاق بن موهوب (ت ٥٧٨هـ)، والحسن بن إسحاق بن موهوب (ت ٦٢٥هـ)، وعبد الرحمن بن إسحاق بن موهوب (ت ٦٣٦هـ)،

وموهوب بن أحمد بن إسحاق. (٥)

شيوخه:

أتاحت نشأة الجواليقي في بغداد أن يلتقي بكبار علماء عصره، فتتلمذ على أيديهم، ونهل من معينهم حتى قال عنه القفطي، وابن خلكان:

([1]) انظر: المنتظم ٢٧٨/١٦، الأنساب ٣٣٦/٣، ٣٣٧، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢

([2]) انظر: المنتظم ٢٧٨/١٦، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢

([3]) انظر: إنباه الرواة ٣٣٦/٣، ٣٣٧، معجم الأدباء ٧٣٦/٢، ٧٣٧

([4]) انظر: معجم الأدباء ٦٣٠/٢

(٥) انظر: معجم الأدباء ٨٨/٦، ٧ /٤٥، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢

" وسمع ابن الجواليقي من شيوخ زمانه وأكثَر"(١). ومن هؤلاء العلماء:

١- أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل اللخمي الخطيب (٣٨٠- ٤٧٤هـ). أخذ عنه الحديث. (٢)

٢-أبو القاسم بن البُسْرِي، وهو علي بن أحمد بن محمد البندار(٣٨٠- ٤٧٤ هـ) شيخ بغداد في عصره. أخذ عنه الحديث. (٣)

٣- أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزَّيْنَبي (٣٩٨-٤٩١هـ) (٤)

٤- أبو المعالي ثابت بن بندار من علماء اللغة (ت٤٩٨هـ). (٥)

٥- أبو الفرج محمد بن الحسن بن الحسين البصري (٤١٨- ٤٩٩هـ). أخذ عنه الأدب. (٦)

٦- أبو الحسين بن الطيوري (٤١١- ٥٠٠هـ). أخذ عنه الحديث. (٧)

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٣٦/٣، وفيات الأعيان ٣٤٣/٥

(٢) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣، المنتظم ١٨ /٤٧، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، شذرات الذهب ٢٠٧/٦

(٣) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣، المنتظم ١٨ /٤٦، ٤٧، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، شذرات الذهب ٢٠٧/٦

(٤) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢، إشارة التعيين صـ ٣٥٧

(٥) انظر: معجم الأدباء ١٠٦/٤

(٦) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣

(٧) انظر: المنتظم ٤٧/١٨، الذيل على طبقات الحنفية ٣/٢، شذرات الذهب ٢٠٧/٦

٧-أبو محمد جعفر بن أحمد بن البغدادي المعروف بالسراج (٤١٦- ٥٠٠هـ) (١)

٨- أبو زكريا يحيى بن محمد الشيباني المعروف بالتبريزي إمام من أئمة اللغة والأدب في عصره، وصاحب التصانيف المشورة كشرحه لحماسة أبي تمام. وقد تخرج الجواليقي على يديه ولازمه، ثم خلفه في درس الأدب في المدرسة النظامية بعد وفاته، (ت ٥٠٢هـ). (٢)

وغير ذلك من العلماء الذين روى عنهم في كتبه. (٣)

تلامذته، أو من أخذوا عنه:

لقد تلقى العلم على يد (الجواليقي) الكثير من التلاميذ الذين انتفعوا بعلمه حتى قال عنه القفطي، وابن خلكان : " وأخذ الناس عنه علماً جماً ".(٤) وقد ذكر من ترجموا له أسماء بعض هؤلاء التلاميذ ومنهم:

---

(١) انظر: الذيل على طبقات الحنفية ٣/٢

(٢) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣، نزهة الألباء صـ ٢٩٣، المنتظم ٤٧/١٨، إنباه الرواة ٣ /٣٣٥، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنفية ٣/٢، إشارة التعيين صـ ٣٥٧، البداية والنهاية ٣٣٩/١٦، الكامل في التاريخ ٣٣٦/٩، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، شذرات الذهب ٢٠٧/٦، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣

(٣) انظر: مقدمة المُعرَّب صـ ٢٨، ٢٩، مقدمة شرح أدب الكاتب تحقيق د/ طيبة بودي صـ ٢٧ وما بعدها.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٣٣٦/٣، وفيات الأعيان ٣٤٣/٥

١- أبو سعد السمعاني عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت ٥٦٢هـ). قرأ عليه كتاب غريب الحديث لأبي عبيد، وأمالي الصولي وغيرهما، وتخرج به في الأدب واللغة. (١)

٢- حبش بن محمد الشيباني نحوي ولغوي (ت٥٦٥هـ). قرأ عليه اللغة. (٢)

٣- علي بن ثروان بن الحسن الكندي (ت ٥٦٥هـ).
قرأ الأدب، واللغة عليه. (٣)

٤- أبو محمد عبد الله بن أحمد المعروف بـ (ابن الخشاب) النحوي البغداي (ت ٥٦٧هـ) صاحب (المرتجل في شرح الجمل).
قرأ عليه الأدب واللغة. (٤)

٥- الوزير أبو المظفر عون الدين يحيى بن هبيرة الشيباني (ت٥٧٠هـ).
قرأ الأدب عليه. (٥)

٦- ابنه إسماعيل بن موهوب (ت ٥٧٥هـ). وقد خلف والده في حلقته في جامع القصر الشريف، فقد كان يُقْرِيء الأدب كل جمعة فيه. (٦)

---

(١) انظر: الذيل على طبقات الحنفية ٤/٢، شذرات الذهب ٢٠٨/٦

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢١٥/٧

(٣) انظر: معجم الأدباء ٢٧٥/١٢، بغية الوعاة ١٥٢/٢

(٤) انظر: إنباه الرواة ٩٩/٢، معجم الأدباء ٤٧/١٢، بغية الوعاة ٢٩/٢، ٣٠، وراجع: مقدمة المرتجل صـ ١٣، ١٤

(٥) انظر: وفيات الأعيان ٢٣٠/٦ وما بعدها

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣٣٦/٣، ٣٣٧، وفيات الأعيان ٣٤٣/٥، معجم الأدباء ٢ / ٧٣٦، ٧٣٨، ٢٧٣٦/٦، ٢٧٣٧

٧- ابنه الثاني أبو طاهر إسحاق بن موهوب (ت ٥٧٥هـ)، فقد تعلم على يد أبيه، واشتغل بالتدريس. (١)

٨- علي بن أحمد المعروف بـ (ابن البكري) (ت ٥٧٥هـ) أخذ عنه اللغة والنحو. (٢)

٩- علي بن عبد الرحيم السلمي المعروف بـ (ابن العصار) اللغوي (ت ٥٧٦هـ) لازم الجواليق حتى برع في فنه. (٣)

١٠- أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الإمام النحوي المشهور صاحب: الإنصاف، وأسرار العربية وغيرهما. أخذ عنه اللغة. (٤)

١١- سعد بن الحسن بن سليمان أبو محمد التوراني النحوي الأديب (ت ٥٨٠هـ) درس عليه النحو. (٥)

١٢- أبو المرهف النميري نصر بن منصور (ت ٥٨٨هـ). قرأ عليه الأدب والعربية. (٦)

١٣- أبو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

---

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ٤٧٣، معجم الأدباء ٦٣٠/٢

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٦٦٦/٤، بغية الوعاة ١٤٢/٢

(٣) انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٩٤، بغية الوعاة ١٧٥/٢

(٤) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٣، ٢٩٤، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، ٢٧٣٦

(٥) انظر: معجم الأدباء ١٣٤٧/٣، ١٣٤٨، بغية الوعاة ٥٧٧/١

(٦) انظر: وفيات الأعيان ٤٨٣/٥، شذرات الذهب ٤٨٥/٦

أخذ عنه الحديث، وغريبه، وقرأ عليه كتابه المُعرَّب وغيره من تصانفيه، وقطعة من اللغة. (١)

١٤- أبُو اليُمَن زيد بن الحسن الكِنْدِي البغدادي (ت ٦١٣هـ).

أخذ اللغة عنه. (٢)

وهناك تلامذة آخرون ذكرهم أصحاب التراجم (٣) نهلوا من معينه في اللغة والأدب والنحو، وانتشروا في ربوع الأرض، فأخذوا عنه علماً وأدباً ونشروه بين الناس، وكان منهم الشعراء، والأدباء، والوزراء، والنحاة وغيرهم.

مصنفاته:

ترك (الجواليقي) مؤلفات في اللغة، والأدب، والتعريب، والنحو، والتصحيح اللغوي وغير ذلك، وقد أشار إلى ذلك ابن خلكان وغيره فقال: " صنف التصانيف، وانتشرت عنه " (٤)، وقال الحافظ بن رجب: " وله التصانيف المشهورة " (٥)، وقال الأنباري: " وألف كتباً حسنة " (٦)، وقال اليماني: " وصنف كتباً مفيدة " (٧)

---

(١) انظر: المنتظم ٤٧/١٨، الذيل على طبقات الحنفية ٤/٢، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، شذرات الذهب ٢٠٨/٦

(٢) انظر: الذيل على طبقات الحنفية ٤/٢، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، شذرات الذهب ٢٠٨/٦

(٣) انظر: إنباه الرواة ١٨٨/٣، معجم الأدباء ٢٥٧٠/٦، ٢٨١٧، وفيات الأعيان ٣٨٩/٤، بغية الوعاة ٢٣٥/١، ٢٣٦، شذرات الذهب ٥٢٠/٦

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٣٤٢/٥،، وراجع: إنباه الرواة ٣٣٥/٣، شذرات الذهب ٢٠٨/٦

(٥) انظر: الذيل على طبقات الحنفية ٤/٢

(٦) انظر: نزهة الألباء صـ٢٩٣

(٧) انظر: إشارة التعيين صـ ٣٥٧

وهذه المؤلفات تشهد بتمكنه وعلو مكانته في اللغة والنحو وهي كما يلي:

١- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة. (١)

٢- الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب. (٢)

٣- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة. (٣)

٤- شرح مقصورة ابن دريد. (٤)

٥- كتاب في علم العروض. ألفه للخليفة المقتفي لأمر الله. (٥)

---

(١) انظر: إشارة التعيين صـ ٣٥٧، معجم الأدباء ٢٧٣٧/٦، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣، الأعلام ٧ / ٣٣٥، تاريخ الأدب العربي ١٦٤/٥

وقد حققه عز الدين التنوخي وطبع في دمشق سنة ١٩٣٦هـ بعناية المجمع العلمي العربي، كما حققه الدكتور/ حاتم صالح الضامن دار البشائر بدمشق الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

(٢) حققه د/ عبد المنعم أحمد صالح ، وصبيح حمود الشاتي وطبعته جامعة السليمانية ١٩٧٩م

(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٣٥/٣، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنفية ٤/٢، إشارة التعيين صـ ٣٥٧، معجم الأدباء ٦/ ٢٧٣٧، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣، الأعلام ٧ / ٣٣٥

وقد حققته الدكتورة / طيبة حمد بودي وطبعته جامعة الكويت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، كما قدم له قبلها ونشره الأستاذ / مصطفى صادق الرافعي، وطبعته مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ١٨٠/٢، ١٦٤/٥.

وقد حققه د/ حاتم صالح الضامن، د/ عبد المنعم أحمد التكريتي بعنوان: (شرح مقصورة ابن دريد المنسوب إلى الجواليقي).

(٥) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٣، إشارة التعيين صـ ٣٥٨، معجم الأدباء ٢٧٣٧/٦

٦- ما جاء على (فعلت وأفعلت) بمعنى واحد. (١)

٧- مختصر شرح أمثلة سيبويه. (٢)

٨- مختصر صحاح اللغة للجوهري. (٣)

٩- المختصر في النحو. (٤)

١٠- المُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. (٥)

وهناك كتب أخرى نسبت إلي الجواليقي، لكن لم يتحقق من نسبتها إليه، ولم تظهر بعد. (٦)

---

(١) انظر: فهرس المكتبة الظاهرية ضمن مجموع رقمه (٧٣٠).
وقد حققه أ / ما جد الذهبي وطبعته دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

(٢) انظر: فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود رقم (١٧٢ص).
وقد حققه د / دفع الله عبد الله سليمان ونشر في مجلة الدارة العدد الثالث – السنة الثانية عشرة – ربيع الآخر ١٤٠٧هـ.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٦٠/٢

(٤) انظر: السابق ١٦٤/٥
حققه / محرم جلبي ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٧٠م، كما حققه بعد ذلك د / محمد أبو المكارم قنديل ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣٣٥/٣، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنفية ٤/٢، إشارة التعيين صـ ٣٥٧، معجم الأدباء ٦/ ٢٧٣٧، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣، الأعلام ٧ / ٣٣٥ تاريخ الأدب العربي ١٦٣/٥
وقد حققه الشيخ / أحمد محمد شاكر وطبعته دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

(٦) وهي: شرح المثل السائر في أدب الكاتب، وغلط الضعفاء من الفقهاء، وأسماء خيل العرب وفرسانها. انظر: كشف الظنون٢/ ١٥٨٦، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣، الأعلام ٧/ ٣٣٥

منزلته العلمية:

يُعدُّ (الجواليقي) من العلماء البارزين في علوم متنوعة كاللغة والنحو، والحديث، والفقه وغيرها. وقد ارتفعت مكانته العلمية في بغداد حتى قرَّبه الخليفة المقتفي لأمر الله، واتخذه إماماً له في صلواته، وكان يقرأ عليه شيئاً من الكتب (١)، كما كان لمكانته العلمية الأثر في اختياره للتدريس في المدرسة النظامية في بغداد، وهي أعلى مؤسسة علمية آنذاك. (٢) وكان مع ذلك متديناً متواضعاً ورعاً.

قال عنه تلميذه الأنباري:" كان من كبار أهل اللغة، وكان ثقة صدوقاً " (٣)

وقال عنه تلميذه ابن الجوزي أيضاً: " وكان غزير الفضل متواضعاً في ملبسه ورياسته طويل الصمت لا يقول الشيء إلا بعد التحقق والفكر الطويل، وكثيراً ما كان يقول: لا أدري، وكان من أهل السُنة.." (٤)

وقال عنه القفطي، وابن خلكان، وابن رجب، وابن كثير، واليماني، وياقوت الحموي، والسيوطي: ".. وهو متدين ثقة، غزير الفضل، وافر العلم، مليح الخط، كثير الضبط..." (١)

---

(١) انظر: نزهة الألباء صـ٢٩٣، المنتظم ٤٧/١٨، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنفية ٢ /٣، ٤، الكامل في التاريخ ٣٣٦/٩، بغية الوعاة ٣٠٨/٢، شذرات الذهب ٢٠٨/٦، الأعلام ٧ / ٣٣٥

(٢) انظر: المنتظم ٤٧/١٨، الذيل على طبقات الحنفية ٣/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٦/٦، بغية الوعاة ٣٠٨/٢

(٣) انظر: نزهة الألباء صـ٢٩٣

(٤) انظر: المنتظم ٤٧/١٨، وراجع: بغية الوعاة ٣٠٨/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٦/٦، شذرات الذهب ٢٠٨/٦

وقال عنه الزركلي:" كان عالماً بالأدب واللغة.. وهو من مفاخر بغداد "(٢)

وفاته:

اختلف أصحاب التراجم في تحديد سنة وفاة أبي منصور الجواليقي، فقيل إنه توفي في يوم الأحد الخامس عشر من محرم سنة تسع وثلاثين وخمسمائة من الهجرة (ت٥٣٩هـ).(٣)

وقيل: إنه توفي في سحر يوم الأحد الخامس عشر من محرم سنة أربعين وخمسمائة من الهجرة (ت٥٤٠هـ). (٤)

وقد رَجَّح محقق كتابه (المُعرَّب) أن وفاته كانت سنة (٥٤٠هـ). (٥)

هذا وكانت وفاته في خلافة المقتفي لأمر الله، وقد دفن بباب حرب عند والده، وصلى عليه قاضي القضاة الزينبي، وأرباب الدولة، والعلماء، والفقهاء بجامع القصر في بغداد. (١)

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٣٥/٣، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنفية ٣/٢، ٤، البداية والنهاية ٣٣٩/١٦، إشارة التعيين صـ ٣٥٧، معجم الأدباء ٢٧٣٦/٦، بغية الوعاة ٣٠٨/٢

(٢) انظر: الأعلام ٧ / ٣٣٥، وراجع: تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣

(٣) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣، نزهة الألباء صـ ٢٩٥، إنباه الرواة ٣٣٦/٣، وفيات الأعيان ٣٤٤/٥، معجم الأدباء ٢٧٣٧/٦، كشف الظنون ١/ ٤٨، تاريخ آداب اللغة العربية ٤١/٣

(٤) انظر: الذيل على طبقات الحنفية ٢ /٥، إشارة التعيين صـ ٣٥٨، الكامل في التاريخ ٣٣٦/٩، البداية والنهاية ٣٣٩/١٦، شذرات الذهب ٢٠٨/٦، الأعلام ٧ / ٣٣٥

(٥) انظر: مقدمة تحقيق المُعرَّب صـ ٣٩: ٤١

المبحث الثاني

(ملامح النحو عند أبي منصور الجواليقي)

ويشتمل على:

- **السماع.**
- **القياس.**
- **اعتناؤه بالتعليل.**
- **ملامح على آرائه.**
- **التصحيح اللغوي.**

- **أولاً: السماع.**

اهتم (الجواليقي) بالسماع، وكان له أثر في إصداره الأحكام النحوية والصرفية واللغوية، كما أنه كان يقدمه على القياس، فلم يكن يرى أن اللغة كلها قياس، بل كان يعتد بالسماع، ويأخذ به، وظهر ذلك من خلال ردِّه على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب ومن ذلك ما يلي:

– قال أبو إسحاق الزجاج في (وعدت، وأوعدت): وقلتُ: وعدتُ الرجل خيراً وشراً، فإذا لم تذكر الشر قُلتَ: أوعدته بكذا وكذا وهذا من الوعيد،

---

(١) انظر: الأنساب ٣٣٧/٣، نزهة الألباء صـ ٢٩٥، المنتظم ١٨/ ٤٧، إنباه الرواة ٣٣٦/٣، وفيات الأعيان ٣٤٤/٥، الذيل على طبقات الحنفية ٥/٢، شذرات الذهب ٢٠٨/٦

وقولك: بكذا نقض لما أصَّلت ؛ لأنك قلتَ: فإذا لم تذكر الشر قلت: أوعدته، وقولك: بكذا كناية عن الشر.

والصواب أن تقول: فإذا لم تذكر الشر قلتَ: أوعدته.

قال الشيخ – رحمه الله –: هذا كلام من يأخذ اللغة بالرأي لا بالسماع. اعلم أنه يقال: وعدت الرجل خيراً، ووعدته شراً، فإذا لم يذكر الخير والشر قالوا: في الخير وعدتُه، وفي الشر أوعدته، فإذا أرادوا أن يذكروا ما يهدد به مع أوعدت جاؤا بالباء.... (١)

– قال أبو إسحاق الزجاج في وزن اسم المرة من (رشد). وقلتُ: هو لِرِشْدةٍ وزِنْيةٍ، وإنما هو: لِرَشْدةٍ وزَينةٍ كما قلت: هو لِغَية والباب واحد ؛ لأنه إنما يريد المرة الواحدة. ومصادر الثلاثي إذا أردت المرة الواحدة لم تختلف كقولك: ضربته ضَرْبَةً، وجلستُ جَلْسَةً، وركبتُ رَكْبَةً، لا اختلاف في ذلك بين أحد من النحويين، وإنما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال، فتصفها بالحسن والقبح وغير ذلك. تقول: هو حسن الجِلْسَة والسيِّرة والرِّكْبة، وليس هذا من ذلك.

قال الشيخ – رحمه الله – وهذا أيضاً مثل ما يعدم السماع لا يُرد بالقياس، وإنما يرجع إلى القياس بعد عدم السماع،ولا شك أن أبا إسحاق إذ ذاك قليل السماع، وإذا روى أبو العباس ذلك كان قوله حجة..... (٢)

وقد ظهر هذا السماع من (قرآن وحديث وكلام العرب) كثيراً في كتبه، ومن استدلاله بالقرآن الكريم على المسائل النحوية واللغوية ما يلي:

---

(١) انظر: الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب صـ ٣٢

(٢) انظر: الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب صـ ٣٥، ٣٦

- استشهد بقوله تعالى:﴿ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ ﴾ (١) على أنّ (لا) النافية للجنس إذا تكررت وعطفت جاز فيها خمسة أوجه منها هذا الوجه. وهو رفعهما على أنها عاملة عمل ليس، أو على أنها مهملة. (٢)

- استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ ﴾ (٣) على أن الطروق يكون بالليل فقال: قولهم في الدعاء: نعوذ بالله من طوراق الليلِ وطوراق النهار وهو غلط ؛ لأن الطروق الإتيان بالليل خاصة، ولهذا سُمِّي النجم طارقاً. قال تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ ﴾ (٤). ثم قال: والصواب أن يُقال: نعوذ بالله من طوارق الليلِ وجوارح النهار حكي عن العرب: جرحته نهاراً وطرقته ليلاً. قال الله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾. (٥)

- استدل بقوله تعالى:﴿ أَزِفَتِ ٱلۡأٓزِفَةُ ۝٥٧ ﴾ (٦) على أنّ (أزف) بمعنى قرب. فقال: " ومن ذلك قولهم: قد زافَ الوقتُ إذا قَرُبَ. وهو خطأ،

---

(١) سورة إبراهيم من الآية: ٣١

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ٦٦

(٣) سورة الطارق الآية: ١

(٥) سورة الطارق الآية: ١

(٥) سورة الأنعام من الآية: ٦٠، وراجع: تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة صـ ٤٩

(٦) سورة النجم الآية: ٥٧

والصواب أن يقال: قد أزِفَ الوقتُ، وكل شيء اقترب فقد أَزِفَ أَزَفاً، قال الله تعالى:﴿ أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ ﴿٥٧﴾ ﴾ (١)، أي: دنت القيامة. (٢)

كما استدل بالقراءات القرآنية، وعدَّها شاهداً يحتج به في اللغة والنحو، ومن ذلك:

- استشهد بقراءة عروة بن الزبير في قوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ (٣) بالتخفيف على أنَّ (وَدَعَ) قليل فقال: (يدع) بمعنى (يترك)، تقول: دع ذا وهو يدعه، ولا يقال في الأكثر: ودع ولا وادِعٌ، ولكن يقال: تارك وقد جاء (ودع) وهو قليل. قرأ عروة بن الزبير:

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ بالتخفيف، وسائر القراء بالتشديد....(٤)

- في ذكره للغات (لا جَرَمَ) استدل بقراءة أبي عمرو في قوله تعالى:

﴿ جَرَمَ لَا أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ (٥) بضم الراء فقال:

---

(١) سورة النجم الآية: ٥٧

(٢) انظر: تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة صـ ٧٤

(٣) سورة الضحى الآية: ٣.

قرأ بالتخفيف عروة بن الزبير، وابنه هشام، وأبو حيوة، وأبو بحرية، وابن أبي عبله، وقرأ الجمهور بالتشديد. انظر: المحتسب ٣٦٤/٢، البحر المحيط ٤٨٥/٨، الدر المصون ٣٦/١١

(٤) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٧٩

(٥) سورة النحل من الآية: ٦٢، وانظر: البحر المحيط ٢١٤/٥، الدر المصون ٣٠٥/٦، وراجع: إعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، ٢٧٨

" وفي (لا جَرَمَ) ست لغات: لا جَرَمَ إنك محسن، وهي لغة أهل الحجاز، ولا جُرْمَ إنك محسن بضم الجيم ، وتسكين الراء، وبنو فزارة يقولون: لا جَرَأنك محسن، وبنو عامر يقولون: لا ذا جرم أنك قائم، ويقال: لا إن ذا جَرَمَ أنك محسن، وروى عبيد بن عقيل عن هارون عن أبي عمرو: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ على وزن (لا كَرَم)..." (١)

وغير ذلك من الآيات القرآنية، والقراءات التي استدل بها على قضايا نحوية ولغوية، وإن لم يظهر ذلك في المسائل التي قمت بدراستها إلا قليلا.

كما استدل بالحديث النبوي الشريف، وإن لم يظهر في الآراء التي قمت بدراستها، لكنه استشهد به في كتبه، فقد بلغت الأحاديث في كتابه (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) عشرين حديثاً، ومنها:

أنه قال: ويقولون: فلانٌ يَتَلطَّعُ علينا باللام. والصواب: يَتَنَّطَعُ بالنون. والمُتَنَطِّع: المُتَعَمِّقُ في كلامه. ومنه حديث ابن مسعود رحمة الله عليه: (إياكم والتَّنَطع). (٢)

واستشهد بـ سبعة وعشرين حديثاً في (شرحه لأدب الكاتب)، ومنها أنه قال فيما يعرف واحده ويشكل جمعه: ".... ويقال جُمُعَةٌ وجُمَعَة ذهبوا بها إلى أنها صفة اليوم ؛ لأنه يجمع الناس كما يقال: رجل هُمزة لُمزة. روي عن أبي هريرة قال: قيل للنبي – صلى الله عليه وسلم –: لأي شيء سُمِّي الجمعة ؟ قال: لأن فيها طُبِعت طينة أبيك آدم، وفيها الصَّعقة

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٣٣

(٢) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٨٨، ٨٩

وراجع: الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٤٤٤/٣

والبعثة، وفيها البطشة، وفي آخر ثلاث ساعات منها ساعة من دعا الله فيها استجيب له " (١)

- واستشهد بـ اثنين وثلاثين حديثاً في كتابه المُعَرَّب، ومنها:

أنه قال: والغُبَيْرَاء: هذا الثمر المعروف دخليل في كلام العرب..... وفي الحديث: " إياكم والغُبَيْرَاء، فإنها خَمْرُ العَالَمِ ". (٢)

وأما استشهاده بكلام العرب شعراً ونثراً، فقد ظهر ذلك في استدلاله على المسائل اللغوية والنحوية، وكان استشهاده بشعر الطبقتين الأوليين، ولم يخرج عن ذلك، فلم يستشهد بكلام للعرب يتخطى الشعراء الجاهليين الذين كانوا قبل الإسلام، والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ويدلل على ذلك أنه رَدَّ قول ابن قتيبة: يقال هذا سمك مليح ومملوح، ولا يقال: مالح. وقد قال عذافر وليس بحجة:

لو شاء ربي لم أَكُنْ كريا ولم أَسُقْ بِشَعفرَ المطِيَّا
بَصْرِيَّةٌ تزوجت بَصْرِيًّا يُطعِمُها المالحَ والطَّرِيَّا (٣)

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٥٧
والحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري في: ١١ كتاب الجمعة ٣٥٣/٢، وفي الموطأ باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة رقمه: ١٥ صـ ١٠٨

(٢) انظر: المُعَرَّب من الكلام الأعجمي صـ ٢٨٤
والحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب الأشربة – باب ما جاء في أنّ الخمر ما خامر العقل من الشراب رقمه/ ٥٥٨٩ ٤٨/١٠

(٣) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة صـ ٢٦٤، ٢٦٥

لكنَّ الجواليقي لم يقبل من ابن قتيبة عدم استعمال (المالح) صفة للسمك؛ لأن من رواه هو (عذافر) وشعره ليس بحجة، فأورد هذا الاستعمال في شعر يحتج به، وهو بيت جرير يهجو فيه آل المهلب وهو قوله:

كانوا إذا جعلوا في صيرِهِمْ بَصَلا ثم اشْتَووا مالحاً من كنعد جدفوا (١)

فترك الاستشهاد بشعر (عذافر)، واستشهد بشعر جرير.

ومما استشهد به على بعض المسائل النحوية ما يلي:

- أنه ذهب إلى منع نداء ما فيه (أل) إلا في ضرورة الشعر، واستشهد على ذلك بقول أبي خراش الهذلي :

إِنّي إِذَا مَا حَدثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَااللَّهُمَّ يَااللَّهُمَّا (٢)

- استشهد على مجيء (متى) بمعنى (مِن) في لغة هذيل بقول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمِاءِ الْبحْر ثُم تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئِيجُ (٣)

- كما استشهد بقول الشاعر:

فَكُوْنُوا أَنْتُم وبَنِي أَبِيْكُمُ مَكَانَ الكُلْيَتِينِ مِنْ الطُّحَالِ

على أنَّ ناصب المفعول معه هو ما تقدمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو.(٤)

- واستشهد بقول هدبة بن خشرم:

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (١)

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٢٤٣، ٢٤٤، وراجع: ديوان جرير صـ٣٩١

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٠٩، وراجع: البحث صـ ٧٨

(٣) انظر: شرح أدب الكاتب صـ٣٠٦، وراجع: البحث صـ ٩٠

(٤) انظر: المختصر في النحو صـ ٧٤، وراجع: البحث صـ ١٠٩

على أنّ الغالب في خبر (عسى) أن يقترن مضارعها بـ (أن) كقوله تعالى :﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ (٢) ، وتجريده منها جائز في النثر والشعر.

ومما استشهد به من الشعر على بعض المسائل اللغوية ما يلي:

– قال: قولهم: للثّجير: عَصارة،وإنما العصارة ما تَحَلَّبَ من الشيء المعصور، وكل شيء عُصِرَ ماؤه فهو عصير، والماء عُصارةٌ، قال امرؤ القيس:

كأنّ دماءَ الهاديات بنحره عُصارة حِنّاءٍ بشَيْبٍ مُرَجَّلِ (٣)

– قال: والآل: الشخص، والآل: الأحوال جمع آلة، والآل: الخشب المجرد، والآل: الأهل، وأنشد أبو محمد للنابغة الجعدي:

حتى لَحِقْنَاهُم تُعْدِي فَوارِسنا كأنَّنَا رَعْنُ قُفٍ يَرْفَعُ الآلا (٤)

وغير ذلك من الأبيات الكثيرة التي احتج بها على المسائل اللغوية والنحوية التي ضَمَنَّها كتبه، وجميعها لا تخرج عن عصور الاحتجاج.

- ثانياً: القياس.

لم يمنع الجواليقي القياس في اللغة، وكان يرجع إلى القياس بعد عدم وجود السماع، وكان يقيس على ما سمع، وكان يعتمد في ذلك الفصيح من اللغات دون غيرها مما كان نادراً أو قليلاً أو رديئاً فقال:

---

(١) انظر: السابق صـ ١٣٧، وراجع: البحث صـ ١٥٤، ١٥٥

(٢) سورة المائدة من الآية: ٥٢

(٣) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٥٤، وديوانه صـ ٢٣

(٤) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ١٠٦، وديوان النابغة الجعدي صـ ١٢٥

" واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء مما منعته في بعض النوادر فمطرح لقلته ورداءته.....(١)

ومن قياسه على المسموع قوله: "... وقولهم: يدي من كذا فَعِلة: المسموع منهم في ذلك ألفاظ قليلة، وقد قاس قوم من أهل اللغة على ذلك أشياء فقال: يدي من الإهالة سنخة، ومن البيض زهمة، ومن التراب تربة، ومن التين والعنب والفواكه كتنة وكمدة ولزجة، ومن العشب كتنة أيضاً، ومن الجبن نسمة، ومن الجص شهرة..." (٢)

لكنّ القياس النحوي لم يظهر في الآراء التي ألقيت الضوء عليها.

- ومن استعماله في كتبه حديثه عن (أَفْعَل الشيء وفَعَلْتُه) حيث قال: " هذا الباب نادر ؛ لأنه خلاف القياس، إذ القياس أن يُعَدَّى الفعل بالهمزة إذا كان لازماً، نحو: (قام زيدٌ، وأقمتُ زيداً، وخرج عمرو، وأخرجت عمراً)، فأما (أقشع الغيم نفسه) بالألف في اللازم، و(قشعته الريح) بغير ألف في المتعدي، فمخالف للقياس..." (٣)

- قال معلقاً على بيت أورده ابن قتيبة لأبي الهندي:

وَمكن الضِّباب طَعام العَرَيْبِ ولا تَشْتَهيه نُفوسُ العَجَم

العرب: مؤنثة لقولهم: العرب العاربة، وكان القياس أن يقال في تصغيرها: عُريبة، كما يقال في تصغير شمس: شُمَيْسَة ؛ لأن تصغير المؤنث الثلاثي تلحق به الهاء، كما تلحق صِفته، وقد جاء مثل هذا في أسماء يسيرة،

---

(١) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٤٦

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ١٩١، ١٩٢

(٣) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ٢٦٥

وهذا التصغير على طريق التعظيم، كما قال: أنا جُذَيْلُها المُحَكِّك وعُذَيْقُها المُرَجَّب... (١)

– وقال في شواذ النسب، وأنه لا يجوز القياس عليها:

" وقد شذت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها، قالوا في الحيرة: حاري، وفي طيء: طائي، وفي زبنية: زباني، وفي أمس: إمسي....، وفي بني حبلى في قوم من الأنصار: حُبلي، وفي بني عبيدة: عبدي " (٢)

- **ثالثاً: اعتناؤه بالتعليل.**

استخدم (الجواليقي) التعليل، وجعله أداة لصحة ما يريد قوله وتأكيده، ومما علل به من خلال آرائه التي ألقيت الضوء عليها ما يلي:

علة التعريف:

ذهب الجواليقي إلى منع نداء ما فيه (أل) معللاً ذلك بعلة البصريين قبله وهي أن فيه جمعاً بين أداتي تعريف، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر فقال: " واعلم أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل، ولا يا الغلام ؛ لأن الألف واللام للتعريف، و(يا) تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك، إلا أنهم قد قالوا: (يا أللهُ اغفر لي) بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم الله خاصة لكثرة استعماله ؛ ولأن الألف واللام صارتا بدلاً من همزة (إله) في الأصل " (٣)

علة تناقض:

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ٢٠٢

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٨٥

(٣) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣١، وراجع البحث صـ ١٧٥

علل الجواليقي استعمال (كاد) من غير (أن) بتعليل النحاة، وهو أنّ (كاد) تدل على شدة القرب من الحال بدليل امتناع دخول السين عليها، و(أن) مخلصة للاستقبال فتنافيا فقال: " كاد من أفعال المقاربة، وهي تستعمل بغير (أن) يقال: كاد فلان يفعل معناه: قارب الفعل ولم يفعل ؛ لأن مقاربة الفعل تمنع من دخول (أن) من حيث أنَّ (أنْ) للاستقبال، ولكن (كاد) تُشَبَّه بـ (عسى) كما تُشَبَّه (عسى) بـ (كاد) " (١)

علة عوض:

منع الجواليقي الجمع بين (يا)، والميم المشددة في (اللَّهُمَّ) ؛ لأن الميم في آخره عوض عن (يا) في أوله حيث قال: "... وتقول في النداء: اللهمَّ اغفر لي، وأصله: يا أله، فحذفت (يا) من أوله، وجعلت الميم في آخره عوضاً من (يا) في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما إلا أن يضطر شاعر قال:

إِنِّي إِذَا مَا حَدثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَااللَّهُمَّ يَااللَّهُمَّا (٢)

علة مشابهة:

– ذهب الجواليقي إلى أنَّ (إنّ) وأخواتها هي الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وأن اسمها مُشَبَّه بالمفعول به المُقَدَّم، وخبرها مُشَبَّه بالفاعل فقال:" باب (إنَّ) وأخواتها وهي: إنَّ، وأنّ،..... فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها،

(١) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ٢٤٤، ٢٥٠، وراجع البحث صـ ١٥٠، ١٥١

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٠٩، وراجع البحث صـ ٧٨

واسمها مُشَبَّه بالمفعول به المقدم، وخبرها مُشَبَّه بالفاعل، تقول: إنَّ زيداً قائمٌ..." (١)

- ذهب الجواليقي إلى أنّ (أفعل) في التفضيل إذا أضيف إلى معرفة فالأجود فيه المطابقة، ثم أورد لغة تلزم (أفعل) الإفراد والتذكير، لكنه رَدَّها معللاً بأن حاله في الإضافة كحاله معرفاً بـ (أل) في أنه يكون مطابقاً لموصوفه في الإفراد والتثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً فقال: ".... وإذا أضيف فالأجود أن يُثنى، ويُجمع، ويُؤنث، فيقال: الزيدان أفضلا عشيرتهما، والزيدون أفاضل قومهم، وهند فضلى نسائها، والهندان فضليا نسائهما، والهندات فضل نسائهن، ولغة أخرى: لا يُثنى ولا يُجمع، تقول: الهندان أفضل النساء.

وهذه اللغة ليست بالجيدة ؛ لأن حاله في الإضافة كحاله في الألف واللام" (٢)

وهناك علل لغوية ونحوية كثيرة في كتابه (شرح أدب الكاتب) (٣) ، وعلل نحوية في كتابه (المختصر في النحو). (٤)

- **رابعاً: ملامح على آرائه.**

جعل الجواليقي جل اهتمامه بعلوم اللغة والأدب حتى حاز فيهما قصب السبق. وهذا ما أجمعت عليه كل المصادر التي ترجمت له على أنه كان

---

(١) انظر: السابق صـ ٦٢، وراجع البحث صـ ١٠٥

(٢) انظر: الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب صـ ٤٢، ٤٣، وراجع البحث صـ١٧١، ١٧٢

(٣) انظر: صـ ٢، ٨، ١٤، ٤٦، ٦٨، ٩٦، ١٧٧، ٢٦٧، ٣٢٣ وغير ذلك الكثير.

(٤) انظر: صـ ٦١، ٦٥، ٧٤، ١٧٧ وغير ذلك الكثير.

عالماً فيهما (١)، ومع هذه المكانة في اللغة والأدب كان له باع في النحو وإن لم يبلغ فيه ما بلغه فيهما الأمر الذي جعل بعض من ترجموا له يقولون: " وكان في اللغة أمثل منه في النحو " (٢)

حتى انتقده بعض تلامذته كالأنباري فقال: " وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة " (٣)

والذي دفع الأنباري إلى أن يقول على شيخه هذا الكلام ما يلي:

١- أنه اختار أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بها على ما ذهب إليه الكوفيون.

٢- أن الألف واللام في (نعم الرجل) للعهد على خلاف ما ذهب إليه جمهور النحويين من أنها للجنس.

ورغم أنّ الأنباري حكم عليه بأنه يختار مذاهب غريبة لاختياره في المسألة الأولى رأي جماعة من الكوفيين، فقد صحح هو أيضاً رأي الكوفيين في هذه المسألة (٤) رغم أنه يختار غالباً رأي البصريين فلم يوافق الكوفيين إلا في سبع مسائل في كتابه (الإنصاف) منها هذه المسألة.

---

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٣، المنتظم ١٨/ ٤٧، إنباه الرواة ٣ /٣٣٥، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢ بغية الوعاة ٣٠٨/٢، معجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، شذرات الذهب ٢٠٧/٦، الأعلام ٧ / ٣٣٥، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٢/٣

(٢) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٤، وفيات الأعيان ٣٤٢/٥، إشارة التعيين صـ ٣٥٨، بغية الوعاة ٣٠٨/٢

(٣) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٣، وراجع:، معجم الأدباء ٢٧٣٦/٦، إشارة التعيين صـ ٣٥٨

(٤) انظر: الإنصاف ٧٥/١، وراجع: البحث صـ١٠١

- وأما المسألة الثانية التي ذهب فيها إلى أن (أل) في (نعم الرجل) عهدية شخصية، فإنني لما رجعت إلى كتابه (المختصر في النحو) وجدته يقول بأنها للجنس كما هو رأي جمهور النحويين. (١)

وحتى لو كان نقل الأنباري صحيحاً عنه فيها، فإنه قول لا شذوذ فيه، بل هو المختار عندي لما عللوا به.

وقد ذهب إلى هذا القول محمد بن مسعود الغَزْنِيّ، وأبو إسحاق بن ملكون، ورجحه أبو عبد الله الشلوبين الصغير. (٢)

٣- كما حكى الأنباري أنه حضر حلقة شيخه الجواليقي، وهو يُقرأ عليه كتاب (الجمهرة) لابن دريد، وقد حكى عن بعض النحويين أنه قال: أصل (ليس) (لا أيس).

فقلت: هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية، فكأن الشيخ أنكر عليَّ ذلك، ولم يقل في تلك الحال شيئاً، فلما كان بعد أيام وقد حضرنا الدرس على العادة قال: أين ذلك الذي أنكر أن يكون أصلُ (ليس): (لا أيس) ؟ أليس (لا) تكون بمعنى (ليس) ؟

فقلت: ولم إذا كانت (لا) بمعنى (ليس) يكون أصل (ليس): (لا أيس) ؟ فلم يذكر شيئاً وسكت. (٣)

وذهاب الجواليقي إلى أن أصل (ليس) : (لا أيس) ليس فيه غرابة، فهو مذهب الخليل قبله، وتبعه الفراء في ذلك مستدلاً بقول العرب: ائتني به

١() انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٣، وراجع: البحث صـ ٩٥

(٢) انظر: البحث صـ ٩٤، ٩٥

(٣) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٤، وراجع: معجم الأدباء ٢٧٣٦/٦، والبحث صـ ٦٢ وما بعدها

من حيث أَيْس ولَيْسَ، وجيء به من أيْسَ ولَيْسَ، أي من حيث هو وليس هو. (١)

هذا وقد دافع الرافعي عن الجواليقي فيما نسبه إليه تلميذه الأنباري فقال: " إنّ هذا الشذوذ نفسه دليل على استقلال الفكر، وسعته، ومحاولته أن يكون في الطبقة العليا من أئمة العربية " (٢)

والحقيقة أنّ الجواليقي كان صاحب منهج ورؤية في مؤلفاته اللغوية والأدبية والنحوية وذلك ماثل فيما سطره تلميذه ابن الخشاب إذ قال: " كان شيخنا أبو منصور بن الخضر الجواليقي قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية ولو طال فيها باعه مالم يتمكن من علم الرواية، وما تشتمل عليه من ضروبها، ولا سيما رواية الأشعار العربية، وما يتعلق بمعرفتها من لغة، وقصة. ولهذا كان مُقَدِّماً لأبي سعيد السيرافي على أبي علي الفارسي – رحمهما الله –، وأبو علي في نحوه، وطريقة أبي سعيد في النحو معلومة، ويقول: أبو سعيد أروى من أبي علي، وأكثر تحققاً بالرواية وأثرى منه فيها. وقد قال لي غير مرة: لَعلَّ أبا علي لم يكن يرى ما يراه أبو سعيد من معرفة هذه الأخباريات والأنساب وما جرى في هذا الأسلوب كبير أمر.... " (٣)

وأما عن الاتجاه النحوي للجواليقي، فإنه من خلال الآراء التي قمت بدراستها يمكن القول بأنه كان يميل في أكثر آرائه إلى البصريين، لكنه لم يكن متعصباً لهم، فقد اختار رأي الكوفيين في مسألة رافع الاسم بعد (لولا)

---

(١) انظر: البحث صـ ٦٢

(٢) انظر: مقدمة تحقيقه لشرح أدب الكاتب صـ ٤

(٣) انظر: معجم الأدباء ٨١٨/٢، ٨١٩

في أنه مرفوع بها مما يدل على حرية تفكيره وأخذه بالرأي الصواب من وجهة نظره.

كما أنه قد استعمل مصطلحات البصريين، وبعض مصطلحات الكوفيين، فمن استعماله لمصطلحات البصريين (لا) التي للنفي (١)،

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ٦٦ وهي تسمية الأخفش من البصريين.
انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤/١، ١١٠ وهو ما اصطلح عليه عند المتأخرين بـ (لا) العاملة عمل (إنَّ)، أو (لا) النافية للجنس. انظر: شرح الكافية الشافية ٥١٩/٢
ويقابله عند الكوفيين (لا) التبرئة. إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/١، مجالس ثعلب ١٣١/١، ٣٥٤/٢، وراجع: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صـ ١٧٢، معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد اللبدي صـ ٢١

والحال (١)، والضمير (٢)، والوصف (٣)، وحرف الجر (٤) وغير ذلك. ومن استعماله لمصطلحات الكوفيين أنه استعمل مصطلح (ما لم يسم فاعله) (٥) وهو مصطلح كوفي (٦)، وهو ما عَبَّر عنه البصريون بـ باب المفعول الذي تعدَّاه فعله إلى مفعولٍ، وبـ المفعول الذي لا يُذكرُ فاعله، و بـ المفعول الذي لم يُسمَّ مَنْ فعلَ به. (٧)

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ٧٥ وهي تسمية البصريين. ويقابله عند الكوفيين (القطع) انظر: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صـ ١٧٠، ١٧١، معجم المصطلحات النحوية والصرفية صـ ١٨٨، وراجع: الأصول لابن السراج ١/ ٢١٥، ٢١٦، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٠، ٢٠٤

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٠٠ وهي تسمية البصريين، ويقابله عند الكوفيين المكني، والكناية.

انظر: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صـ ١٧٤

(٣) انظر: المختصر في النحو صـ ٨٥ وهي تسمية البصريين، كما يسمونه أيضاً الصفة ويقابله عند الكوفيين (النعت).

انظر: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صـ ١٧٤، وراجع: الهمع ١١٧/٣

(٤) انظر: المختصر في النحو صـ ٨٠ وهو مصطلح بصري يقابله عن الكوفيين مصطلح الصفة، أو حروف الصفات.

انظر: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صـ ٨٠، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨

(٥) انظر: المختصر في النحو صـ ٥٥

(٦) انظر: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي صـ ١٤٣

(٧) انظر: الكتاب ٤١/١، ٤٢، المقتضب ٥٠/٤، الأصول ٧٦/١

- **خامساً: التصحيح اللغوي.**

اهتم الجواليقي بهذه القضية فألف فيها كتاباً سماه بـ (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة). وقد أبان فيه عن الهدف من تأليفه له وهو:

- كثرة الأخطاء اللغوية، وظهور اللحن على ألسنة الناس الذين أطلق عليهم (العامة)، فأراد أن ينبه على هذه الأخطاء اللغوية.

- عدم رؤية هذه الأخطاء فيما ألف قبله من كتب في لحن العامة، فأراد أن يستدرك هذا الأمر حيث قال:

" هذه حروف ألفيت العامة تُخطيء فيها، فأحببت التنبيه عليها ؛ لأني لم أرَها، أو أكثرها في الكتب المُؤلفة فيما تلحن فيه العامة " (١)

وقد أشار الجواليقي إلى المواضع التي تخطيء فيها العامة حيث قال: " فمنها: ما يضعه الناس غير موضعه أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع، ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته، ومنها ما ينقص منه ويزاد فيه، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه لغيره "(٢)

ومن أمثلته في هذا ما يلي:

- قولهم: (الصفات الذاتية) جهلٌ منهم ؛ لأن النسب إلى (ذات): (ذَوَوِي)، كما أنّ النسب إلى (ذوو): (ذَوَوِي). (٣)

- (أَمَّا، وإمَّا) لايفرقون بينهما، وفرقٌ بينهما: أنَّ التي تُفصَّل بها الجمل، وتُجاب بالفاء مفتوحة الهمزة، تقول: (أمَّا زيدٌ فعاقلٌ، وأما عمروٌ فعالمٌ).

---

(١) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٤٥

(٢) انظر: السابق الصفحة نفسها.

(٣) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٥٧

والتي تكون للشك أو التخيير مكسورة الهمزة، تقول: (لقيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، وخُذْ إمَّا هذا وإمَّا ذاك). (١)

– ويقولون: (قد جِئتُ إلى عندك)، وهو خطأ. يقال: جئتُ مِنْ عندِهِ، ولا يقال: جِئتُ إلى عندِهِ ؛ لأن (عِنْدَ) لا تدخل عليها من حروف الجر غير (مِنْ) وحدها.(٢)

– ويقولون: (افْعَلْ كذا إمَّا لي). والصواب: إما لا، وأصله: إن لا يكن ذاكَ الأمرُ فافعل هذا، و(ما) زائدة. أنشدني أبو زكريا (التبريزي) رحمه الله:

أَمْرَعَتِ الأرضُ لو أنّ مالاً
لو أنّ نُوقاً لكَ أو جِمـــالا
أو ثَلَّةً مـن غنَـــمٍ إمّا لا (٣)

– ويقولون في جمع (المَكُّوك): (مَكَاكٍ)، وإنما المَكاكي جمع مُكاءٍ، وهو طائر يسقط في الرِّياض، ويمكو، أي يَصْفِرُ. والصواب أن يُقال في جمع المَكُّوك: مكاكيك. (٤)

وكان مقياس الجواليقي في قياسه الصواب والخطأ هو (اللغة الفصحى)، فيقول: " واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء مما منعته في بعض النوادر فمطرح لقلته ورداءته، فقد أُخبرت عن الفراء أنه قال: واعلم أنّ كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومُستكره

(١) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٧٢ ، وراجع: البحث صـ ٨٢، ٨٣

٢() انظر: السابق صـ ٧٩، وراجع: البحث صـ ٨٧

٣() انظر: تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة صـ ٨٠

٤() انظر: السابق صـ ٨١، ٨٢

الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: (رأيتُ رجلان) (١)، ولقلت: (أردت عن تقول ذاك) (٢)، ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز، وما يختاره فُصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يجوز، فإنا قد سمعناه إلا أنَّا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير، ولا نجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا:.. ولا: جئت مِنْ عندك، وأشباهه مما لا نُحصيه من القبيح المرفوض.....(٣)

كما اهتم الجواليقي بهذه القضية أيضاً في كتابه (شرح أدب الكاتب)، وذلك في أثناء تعليقه على الفصول التي تتناول لغة العامة، ولا سيما في قسم (تقويم اللسان) من الكتاب، وكان في كثير من المواضع لا يرى ما يراه ابن قتيبة في خطأ استعمال بعض الألفاظ، أو التعبيرات الشائعة، إذ يرى صحة الاستعمال الذي يراه ابن قتيبة خطأ، ومن ذلك ما يلي:

- يقول ابن قتية: يقال هذا سمك مليح ومملوح، ولا يقال: مالح. وقد قال عذافر وليس بحجة:

لو شاء ربي لم أكُنْ كريا ولم أسُقْ بِشَعفرَ المطِيَّا
بَصْرِيةٌ تزوجت بَصْرِيًّا يُطعِمُها المالحَ والطَّرِيًّا(٤)

---

(١) أي على لغة من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً. وهي لغة بني الحارث بن كعب.
انظر: الخصائص ١٤/٢

(٢) يريد: (أن تقول)، وهي اللغة المعروفة بعنعة تميم، أي أنهم يقلبون الهمزة المبدوء بها عيناً. انظر: الخصائص ١١/٢، اللهجات العربية في التراث د/ أحمد علم الدين الجندي ٣٣٠/١

(٣) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة صـ ٤٦

(٤) انظر: أدب الكاتب صـ ٢٦٤، ٢٦٥

لكنَّ الجواليقي لم يقبل من ابن قتيبة عدم استعمال (المالح) صفة للسمك؛ لأن من رواه هو (عذافر) وشعره ليس بحجة، فأورد هذا الاستعمال في شعر يحتج به، وهو بيت جرير يهجو فيه آل المهلب وهو قوله:

كانوا إذا جعلوا في صيرِهِمْ بَصَلا ثم اشْتَووا مالحاً من كنعد جدفوا (١)

– قال ابن قتيبة: " السَّفا في البغال والحمير محمود. قال الشاعر:

جاءَتْ بهِ مُعْتَجِراً ببُردِهِ سَفْواءُ تَرْدَى بِنَسِيج وَحْدِهِ (٢)

لكن الجواليقي رَدَّ عليه وقال: هذا غلط ؛ لأنه توهم أنّ السَّفا في الخيل والبغال والحمير شيء واحد، وأنه خفة الناصية فيها، وليس الأمر كما توهم، فالسفا في الخيل خفة الناصية وهو مذموم، وفي البغال خفة المشي وهو محمود... (٣)

– قال ابن قتيبة: إنّ القافلة لا تسمى قافلة حتى يَصْدروا. (٤)

ردَّ االجواليقي هذا القول بنقل عن الأزهري فقال: " قال الأزهري: هذا غلط ما زالت العرب تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلاً بأن ييسر الله لها القفول، وهو شائع في كلام فصحائهم، والذي قاله الأزهري هو قول ابن الأعرابي " (٥)

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٢٤٣، ٢٤٤، وراجع: ديوان جرير صـ ٣٩١

(٢) انظر: أدب الكاتب صـ ٨٧

(٣) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٦١

(٤) انظر: أدب الكاتب صـ ٢٦

(٥) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٩٩

- قال ابن قتيبة في باب الأضداد: "..... طلعت على القوم: أقبلت عليهم حتى يروني، وطلعت عنهم: غبت عنهم حتى لا يروني " (١)

وقد رَدَّ الجواليقي على ابن قتيبة بقوله:"... بأن ذلك ليس من الأضداد، وإنما تَغَيَّر معنى الفعل بتَغَيُّر الحرف، فهو كقولك: دعوتُ له، ودعوتُ عليه، وشريتُ الشيء اشتريته وبعته، وكذلك بعتُ الشيء اشتريته وبعته؛ لأنهما متعاوضان..." (٢)

(١) انظر: أدب الكاتب صـ ١٥٩

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٢٠٦

الفصل الثاني

(آراء الجواليقي النحوية)

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آراؤه في المفردات والأدوات.

المبحث الثاني: آراؤه في العوامل والأعاريب.

المبحث الثالث: آراؤه في التراكيب.

المبحث الأول

آراؤه في المفردات والأدوات

أولاً: آراؤه في المفردات:

اشتقاق الاسم

اختلف البصريون والكوفيون حول اشتقاق (الاسم) منطلقين في هذا الاختلاف من محور الدلالة المعنوية الأقوى والأقرب لهذا اللفظ، مع النظر إلى الأصل اللغوي له، وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون (١) إلى أن الاسم مشتق من (السُّمُوّ) وهو العُلُوّ والارتفاع. والأصل فيه (سِمْو)، إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوضوا الهمزة في أوله، فصار (اسما) وزنه (اِفْع).(٢)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " واشتقاق الاسم من السُّمُو في قول البصريين وهو الصحيح ؛ لأنك في الجمع والتصغير ترد اللام المحذوفة، تقول: أسماءٌ، وسُميَّ، ولو كان من السِّمة لقيل: أوسَامٌ، ووسيْمٌ، فدل على أنه من: سما يسمو، وأيضاً فإنه لا يعرف فيما حذفت فاؤه شيء تدخله ألف الوصل، وإنما تدخله هاء التأنيث كالزنة، والعدة، وأصله: سِموٌ، وأسماء كـ حِنوٍ، وأحناء...." (٣)

وقد احتج البصريون، والجواليقي على هذا الاشتقاق بأمرين هما:

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٠، البيان في شرح اللمع صـ ٦، ٧، المرتجل صـ ٦، الإنصاف ٦/١، اللباب ١/ ٤٦، ترشيح العلل صـ ٥، شرح الكافية للموصلي ١ / ٩٢، الإقليد ١ / ١٥٣، ائتلاف النصرة صـ ٢٧

(٢) انظر: أسرار العربية للأنباري صـ ٤، ٥، وراجع: اللباب ١/ ٤٦

(٣) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٨

١ – أن الاسم رَفَع المُسمّى، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المُسَمّى (١)، ولذلك قالوا: إنه مشتق من السُّمُوِّ ؛ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العُلُوُّ. يقال: سَمَا يَسْمُو سُمُوّاً إذا علا، ومنه سميت السماء سماءً لعلوِّها ، والاسم يَعْلُو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى. (٢)

٢ – أن الاسم سما وارتفع عن أخويه (الفعل، والحرف) ؛ لأنه يخبر به وعنه، وليس كذلك الفعل الذي يخبر به ولا يخبر عنه، ولا الحرف الذي لا يخبر به ولا يخبر عنه، فبذلك سما الاسم عنهما وارتفع، فدل على أنه من (السُّمُوِّ). (٣)

الثاني: ذهب الكوفيون (٤) إلى أن الاسم مشتق من (الوَسْمِ) وهو العلامة، وذلك لِكَوْنِهِ علامة يُعرف بها المسمى.

وأن الأصل فيه (وَسْمٌ)، إلا أنهم حذفوا منه الفاء التي هى الواو وعوضوا

---

(١) انظر: ائتلاف النصرة صـ ٢٧، وراجع: البيان في شرح اللمع صـ ٧، الإقليد ١/ ١٥٥

(٢) انظر: الإنصاف ١ / ٦، وراجع: البيان في شرح اللمع صـ ٦،٧، أسرار العربية صـ ٤، اللباب ١ /٤٦، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٣، الفاخر ١ / ١٨، الإقليد ١/ ١٥٥

(٣) انظر: شرح اللمع للتبريزي صـ ٥٢، البيان في شرح اللمع صـ ٧، أسرار العربية صـ ٤، المسائل الخلافية في النحو صـ ٦٧، الإقليد ١ / ١٥٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٢، المرتجل صـ ٦، الإنصاف ١ / ٦، أسرار العربية صـ ٥، التبيين صـ ١٣٢، اللباب ٤٦/١، المسائل الخلافية في النحو صـ ٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٣، شرح الكافية للموصل ١/ ٩٢، الفاخر ١ / ١٧، ائتلاف النصرة صـ ٢٧.

مكانها الهمزة فصار اسما على وزن (اِعْلٌ). (١)

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم: بأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، ولما كان الاسم وَسْمٌ على المُسمّى، وعلامة يعرف بها كان اشتقاقه من الوسم. (٢)

هذا وقد رَدَّ البصريون، والجواليقي (٣) قول الكوفيين وما استدلوا به بما يلي:

١ – أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه، وعُوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره، ولما كان في أول (اسم) همزة التعويض علم أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء ؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدل على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْمِ. (٤)

٢ – أن الحرف المحذوف منه يعود في التصريف إلى موضع اللام، فكان المحذوف هو اللام لا الفاء ؛ لأنه لو كانت الفاء هي المحذوفة كما يقول الكوفيون لوجب رد المحذوف إلى موضع الفاء لا إلى اللام (٥) وذلك في:

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٢، أسرار العربية صـ ٥، الإنصاف ١ / ٦، شرح الكافية للموصلي ١ / ٩٢، الفاخر ١ / ١٧.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٦ بتصرف، أسرار العربية صـ ٥، الفاخر ١ / ١٧، ائتلاف النصرة صـ ٢٧.

(٣) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٨

(٤) انظر: الإنصاف ٩/١، ١٠، وراجع : المرتجل صـ ٧، أسرار العربية صـ ٨، اللباب ١/ ٤٦، وراجع: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٨

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٢، التبيين صـ ١٣٣، الفاخر ١/ ١٨

أ – في صياغة الفعل منه: إذا أردت أن تصوغ الفعل منه قلت: أَسْمَيْتُ، وتَسَمَّيْتُ، وسَمَّيْتُ، ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول: أَوْسَمْتُ، وتَوَسَّمْتُ، وَوَسَّمْتُ، فلما لم تقل ذلك دل على أنه مشتق من السُّمُوِّ. (١)

ب – في التصغير: إذا أردت أن تصغره قلت: (سُمَي)، ولو كان مشتقاً من (الوَسْم) لوجب أن تقول في تصغيره (وُسَيْم)، فلما لم يقل ذلك دَلَّ على أنه مشتق من (السُّمُوِّ) لا من الوَسْم. (٢)

ج – في التكسير: إذا أردت تكسيره قلت: (أَسْمَاء)، ولو كان مشتقاً من (الوَسْم) لوجب أن تقول في تكسيره (أَوْسَامٌ)، فلما لم يقل ذلك دَلَّ على أنه مشتق من (السُّمُو) لا من الوَسْم. (٣)

وبعد.....

فأرى أن ماذهب إليه البصريون هو الرأي الراجح وهو ما اختاره الجواليقي وصححه، وعلل له، ومذهب الكوفيين وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وقد صَرَّح كثير من النحويين بذلك (٤)، كما

---

(١) انظر: الإنصاف ١ / ١٣، وراجع: المرتجل صـ ٦، أسرار العربية صـ ٧، شرح الكافية للموصلي ١ / ٩٢، الإقليد ١ / ١٥٤، الفاخر ١ / ١٨.

(٢) انظر: أسرار العربية صـ ٥،٦، الإنصاف ١ / ١٣، شرح الكافية للموصلي ١ / ٩٢، الإقليد ١ / ١٥٤،، الفاخر ١ / ١٨، وراجع: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٨

(٣) انظر: أسرار العربية صـ ٦، الإنصاف ١/ ١٤، التبيين صـ ١٣٣، شرح الكافية للموصلي ١/ ٩٢، الإقليد ١ / ١٥٤، الفاخر ١ / ١٨، ائتلاف النصرة صـ ٢٧، ٢٨، وراجع: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٨

(٤) كابن الشجري في أماليه ٢ / ٢٨٢، وابن الخشاب في المرتجل صـ ٦، والأنباري في أسرار العربية صـ ٥، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ١ / ٤، وابن يعيش في شرحه للمفصل ١ / ٢٣.

أن قول البصريين وأدلتهم سلمت من الاعتراضات عليها، وهو الرأي المختار لدى كثير من النحويين. (١)

والله تعالى أعلى وأعلم،،

أقسام الفعل

اختلف البصريون والكوفيون في أصول الفعل وأقسامه، فذهب البصريون إلى أنّ أصول الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر. (٢)

يقول سيبويه: " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع " (٣)

وقد علل الأنباري هذه القسمة الثلاثية للأفعال فقال: " إن قال قائل: لم كانت الأفعال ثلاثة ؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة:

ماض، وحاضر، ومستقبل " (٤)

---

(١) كالشريف الكوفي في: البيان في شرح اللمع صـ ٧، وابن الخشاب في: المرتجل صـ ٧، والأنباري في: أسرار العربية صـ ٥، والخوارزمي في: ترشيح العلل صـ ٥، وابن الحاجب في: شرح المفصل ١/ ٦٣، وابن القواس في: شرح الكافية ١/ ٩٢، والبعلي في: الفاخر ١/ ١٧، ١٨، والزبيدي في: ائتلاف النصرة صـ ٢٨ وغيرهم.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢، ٣، الأصول ٢ /١٤٥، ١٤٦، المقتصد ١٠٩٤/٢، أوضح المسالك ٣٧/١، شذور الذهب صـ١٠٣، شرح قطر الندى صـ٣٦، شرح الألفية لابن عقيل ٢٤/١، ٢٥، التصريح ١٧٢/١، الهمع ٣٠/١

(٣) انظر: الكتاب ١٢/١

(٤) انظر: أسرار العربية صـ ٣١٥، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧

فكل صيغة قائمة بنفسها، ومنها صيغة فعل الأمر كـ (اضرب)، فهو فعل أمر مبني على السكون، وليست مقتطعة من الفعل المضارع. يقول ابن أبي الربيع: " وأما البصريون فيذهبون إلى أنها صيغة على حدتها، وليست مختصرة من الفعل المضارع " (١)

وهذا ما ذهب إليه الجواليقي حيث قال في (باب أقسام الأفعال): " وهي ثلاثة أضرب تنقسم بأقسام الزمان: ماض، وحاضر، ومستقبل.

والماضي: ما قرن به الماضي من الأزمنة، نحو قولك: قام أمس، وقعد أول من أمس.

والحاضر: ما قرن به الحاضر من الأزمنة، نحو قولك: هو يقرأ، وهو يصلي الساعة، وهذا اللفظ أيضاً يصلح للمستقبل إلا أنّ الحال أولى به من الاستقبال تقول: هو يقرأ غداً، ويصلي بعد غدٍ، فإن أردت إخلاصه للاستقبال قلت: سيقرأ غداً، وسوف يصلي بعد غدٍ.

فالماضي: ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمن وجوده.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧، وراجع: في النحو العربي نقد وتوجيه د/ المخزومي صـ ١١٢

وعليه فالفعل الماضي للزمان الماضي، والفعل المضارع للزمان المستقبل، وفعل الأمر للزمان الحاضر.

(١) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٢٤/١

والمستقبل ما قرن به المستقبل من الأزمنة، نحو قولك: سينطلق غداً، وسوف يقوم غداً، وكذلك جميع أفعال الأمر والنهي، تقول: قم غداً، ولا تقعد غداً " (١)

هذا وقد أنكر بعض النحاة زمن الحاضر، كالزجاجي الذي يرى أنَّ الفعل نوعان: ماض، ومستقبل، والحاضر عنده في الحقيقة مستقبل، وأنَّ أي جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي. (٢) وقد رَدَّ ابن يعيش قوله بأن زمن وجوده هو زمن الإخبار عنه. (٣)

وأما الكوفيون، والأخفش (٤) – من البصريين –، فذهبوا إلى أنَّ أصول الفعل هي الماضي والمضارع فقط، وأما الأمر، فلا يثبت عندهم ؛ لأنهم يرون أنه مقتطع من الفعل المضارع، فالأصل في (افْعَلْ، وقُمْ) هو: (لِتَفْعَلْ، ولتقم) كقولهم في الأمر للغائب: (لِيَفْعَلْ)، ولما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف

---

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ٤٧

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو صـ ٨٦، ٨٧ ، وراجع: الفعل زمانه وأبنيته د/ السامرائي صـ ١٦

لكن الزجاجي في الجمل قسم الفعل إلى ثلاثة: ماض، ومستقبل، وحال يسمى بالدائم.

انظر: الجمل في النحو صـ ١٧

(٣) انظر: شرح المفصل ٤/٧

(٤) انظر: التصريح ١٧٢/١، وراجع: المغني ٤٤٤/١، حاشية الشمني ٤٠/٢، حاشية الدسوقي ٢٣٨/١

(١)، وما حذف تخفيفاً فهو في حكم الملفوظ به فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر.(٢)

وقد رُدَّ قول الكوفيين، وما استدلوا به، فقولهم: إن الأصل في (افعل لِتَفْعَلْ)، وفي (قُمْ لِتَقمْ) غير مسلم ؛ لأن (افْعَلْ، وقُمْ) أصل بنفسه، وليس الأصل فيه ما ذكروا ؛ لأنه لو كان كذلك لَلَزِمَ منه حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة، وكلُّ ذلك مخالفٌ للأصل ولا سماع يدل عليه.(٣)

وأما قولهم: (لما كثر استعماله حذفت اللام)، فقد رُدَّ بأن الأمر لو كان كما قالوا لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله، فلمّا قيل: (احْرَنْجَمَ، واغْلَوَّطَ) وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا إليه. (٤)

كما رُدَّ قولهم بأن الأمر لو كان مقتطعاً من المضارع ما حذف منه حرف المضارعة.

---

(١) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢، ٥٢٨، أسرار العربية صـ٣١٨، التبيين صـ ١٧٧، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، ائتلاف النصرة صـ١٢٥، الهمع ٣٠/١، وراجع: شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ ٣١، في النحو العربي نقد وتوجيه د/ المخزومي صـ ١١٥، ١١٦

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧

(٣) انظر: اللباب ١٩/٢، التبيين صـ١٧٩، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢، ٤٩

(٤) انظر: أسرار العربية صـ٣١٩، ٣٢٠، الإنصاف ٥٤٠/٢، ٥٤١، ائتلاف النصرة صـ١٢٦

هذا وقد رَدَّ الجرجاني هذا القول فقال: " والذي يدل على فساد هذا المذهب أنك تقول: (أكرم زيداً، وأعط زيداً)، ولو كان التقدير في قولك: اضرب (لتضرب)، ثم حذف اللام والتاء لوجب أن يقال: (يا زيدُ أكرم)، إذ كان يكون الأصل: (لِتُكْرِم)، ثم تحذف اللام، فيبقى (تكرم) مثل (تضرب)، فتحذف التاء وتُدخل عليه حرف الوصل كما كان ذلك في (اضرب) " (١)

وبعد،،،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون، واختاره الجواليقي من أنّ فعل الأمر أصل برأسه، وليس مقتطعاً من المضارع هو الصحيح، وأنّ الأزمنة بذلك ثلاثة ماض، وحاضر، ومستقبل وهو ما يتوافق مع المنهج اللغوي السليم، وذلك لما يلي:

١- أنّ صيغة الأمر الخالية من لام الأمر أكثر في كلام العرب مما يدل على أنها ليست مقتطعة من صيغة أخرى. وهذا ما ذكره ابن أبي الربيع.(٢)

٢- أنّ حرف المضارعة لم يجئ قط محذوفاً، وحذف الجازم لم يأت إلا في الشعر. (٣)

٣- أنّ قول الكوفيين: إن (لتفعل) فعل مضارع لوجود حرف المضارعة غير صحيح، فهو فعل أمر من حيث المبنى والمعنى ؛ لأنه طلب في الزمن المستقبل، ولذلك قال ابن يعيش:" اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني، ومعرب " (٤) وهو يقصد بالمعرب صيغة (لتفعل).

---

(١) انظر: المقتصد ١٠٩٤/٢، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧

(٢) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٢٤/١، ٢٢٥

(٣) انظر: السابق

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧

والله أعلم،،،،

علامة التأنيث في (كلتا)

اختلف العلماء حول التاء والألف في (كلتا) على قولين:

الأول: ذهب أكثر النحويين إلى أنّ التاء هي لام الكلمة، وهي مبدلة عن واو أو ياء، والألف للتأنيث، وذلك مبني على اختلافهم في أصل ألف (كلا) هل هي واو أو ياء ؟ (١)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي وأن علامة التأنيث في (كلتا) هي الألف وليست التاء وأن التاء فيها منقلبة عن واو، فقال: " ليست التاء في (كلتا) للتأنيث، وإنما الألف للتأنيث، والتاء فيها مُنقلبة عن واو، وهي لام الفعل، ووزنها (فِعْلى)، وأصلها (كِلْوي)، وأبدلت الواو تاء كما أبدلت في (تُراث، وتُخمة)، والتاء تبدل من الواو كثيراً، وأصل (كِلا) (كِلَوْ) فهذه الواو المنقلبة ألفاً في (كِلا) هي المنقلبة تاء في (كِلتا)..." (٢)

فمن قال إن أصلها الواو قال إن أصلها (كِلْوَا)، ووزنها (فِعْلَى) بمنزلة (الذِّكْرى، والحِفْرى) فأبدلت الواو تاء، واستدلوا على ذلك بـ (بنت، وأخت) في (ابن، وأخ) بدليل أن لامي المذكر واوان، وأبدلت التاء منه، والتاء لا تبدل من الياء إلا في حرف واحد، وهو قولهم: (أسنت القوم)، وأصله: أسني. (٣)

كما استدل الجواليقي على ذلك أيضاً بقلب الواو تاء في (تُراث، وتُخمة).

---

(١) انظر: اللباب ٤٠٢/١، المتبع في شرح اللمع للعكبري ٤١١/٢، شرح اللمع للأصفهاني ٥٦١/٢، شرح الكافية للرضي ٩٢/١، ٩٣، الهمع ١٣٨/١

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٣٤٩

(٣) انظر: سر الصناعة ١٥١/١، الهمع ١٣٨/١

وهو رأي سيبويه (١)، واختاره ابن جني (٢)، والجواليقي (٣)، والتبريزي.(٤)

ومن قال: إن أصلها الياء استدل بالإمالة في قوله تعالى:إِمَّا ﴿ يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾.(٥)

وقد نُسب هذا القول إلى الفارسي (٦)، واختاره ابن برهان (٧)، والعكبري.(٨)

قال السهيلي: " ومن ادَّعى أنَّ الأصل فيهما (كلوا هما) فقد ادَّعى ما تستبعده العقول، ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان" (٩)

والأول هو الأرجح لقوة أدلته، والإمالة لكسرة الكاف، ولأنها تنقلب ياء، وذلك إذا أضيفت إلى مضمر في حالتي النصب والجر. (١٠)

الثاني: أن التاء فيها زائدة للتأنيث، بدليل حذفها في النسب، وقولهم: (كِلَوي)، كما يقال في (أخت): (أُخَوِيّ)، ووزنها (فِعْتَل)،

---

(١) انظر: الكتاب ٣٦٣/٣، ٣٦٤

(٢) انظر: سر الصناعة ١٥١/١

(٣) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٣٤٩

(٤) انظر: شرح اللمع صـ ٢١٣

(٥) سورة الإسراء من الآية: ٢٣ وراجع: شرح اللمع لابن برهان ٢٨٨/١

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٣٢٨/١، الهمع ١٣٨/١

(٧) انظر: شرح اللمع ٢٨٨/١

(٨) انظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري ٤١١/٢

(٩) انظر: نتائج الفكر صـ ٢٨٤

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤

وقد نسب هذا القول إلى الجرمي (١)، لكنه مردود بوجوه هي: (٢)

١- أن تاء التأنيث لا تقع حشواً.

٢- أنّ تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة وماقبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، بل مفتوحاً، نحو: حمزة، وطلحة.

٣- أنه ليس في الكلام مثل (فِعْتَل).

٤- أنه قد ثبت البدل من الحرف الذي هو لام قبل ألف التأنيث، نحو: (شَرْوَى، وتَقْوَى، ورَعْوَى)، وكذلك الألف في (كلتا) تكون على هذا الحد، ولا تكون زائدة. (٣)

وبعد.....

فإنه يمكن القول بأن الرأي الذي اختاره الجواليقي من أنّ الألف في (كلتا) للتأنيث، والتاء لام الكلمة وهي مبدلة عن الواو ؛ لأن التاء تبدل من الواو كثيراً هو الرأي الصحيح.

والله أعلم،،،،

---

(١) انظر: شرح اللمع للتبريزي صـ ٢١٣، المتبع في شرح اللمع للعكبري ٤١١/٢، شرح اللمع للأصفهاني ٥٦١/٢، شرح الكافية للرضي ٩٣/١، الهمع ١٣٨/١

(٢) انظر: سر الصناعة ١٥١/١، ١٥٢، شرح اللمع للتبريزي صـ ٢١٣، المتبع في شرح اللمع للعكبري ٤١١/٢، شرح الكافية للرضي ٩٣/١، الهمع ١٣٨/١

(٣) انظر: كتاب الشعر للفارسي ١٣٠/١

حذف نون (قدني)

(قَدْ) تأتي في الكلام على نوعين: اسمية وحرفية، فأما الاسمية فلها معنيان: (١)

الأول: أن تكون اسم فعل بمعنى (كفى) كقول الشاعر:

قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَين قَدِي ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ (٢)

وكقول الآخر:

إذَا قال قَدْني قلتُ بالله حلفةً لَتغْنِنّ عني ذا إنائك أجمعا (٣)

وفي هذا الاستعمال تلزمها نون الوقاية كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، ومعناها آنذاك (يكفي).

قال ابن هشام:"... يقال: (قد زيداً درهمٌ)، و(قدني درهم)، كما يقال: (يكفي زيداً درهمٌ)، و(يكفيني درهمٌ)..." (٤)

الثاني: أن تكون بمعنى (حَسْب)، تقول: (قَدْني) بمعنى (حَسْبِي)، وهذا النوع هو ماذكره الجواليقي فقال: "... وقَدِي أي حسبي، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات كثيراً، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، وإذا جاءت

---

(١) انظر: المغني ٣٤٣/١، الجنى الداني صـ ٢٥٣

(٢) البيت من الرجز منسوب لحميد الأرقط، وهو من شواهد: الكتاب ٣٧١/٢، الأصول ١٢٢/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٧/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٨٨، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/١، شرح الكافية للرضي ٩٨/٣، الخزانة ٣٨٢/٥

(٣) البيت من الطويل لحريث بن عنّاب، وهو من شواهد: معاني القرآن للأخفش ٣٦٢/١، المسائل العسكرية صـ ١٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام صـ ١٠٦

(٤) انظر: المغني ٣٤٣/١، ٣٤٤، وراجع: الجنى الداني صـ ٢٥٣

مع المضمر فإنما يخاطب بها المواجه، وحذف النون من (قدني) عند سيبويه للضرورة، وعند الفراء لغة..." (١)

ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والقياس (قدني)، والياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة في الحالتين. هذا مذهب سيبويه، وأكثر البصريين(٢)

وزعم الكوفيون أنه يجوز فيما بعد (قد) النصب والخفض، يقال: قد عبد الله درهم، فمن نصب عبد الله قال: قدني درهم، فأثبت النون، ومن خفض عبد الله قال إذا أضاف إلى نفسه: قدي درهم.

والصحيح ماذهب إليه البصريون ؛ لأنه لا يحفظ (قدي) بحذف النون إلا في ضرورة الشعر. (٣)

وبعد،،،،

فأرى أن ماذهب إليه الجواليقي من أنّ (قَدْني) بمعنى (حَسْبِي) وأنها لا تستعمل إلا مضافة ومعها النون، وإذا حذف منها النون فإن ذلك يكون في ضرورة الشعر هو الصحيح، وهو ماذهب إليه سيبويه، والبصريون.

والله أعلى وأعلم،،،،،

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٣

(٢) انظر: الجنى الداني صـ ٢٥٣، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٨٨، الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للألوسي صـ ٤٢، ٤٣

(٣) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٨٨، وراجع: الكتاب ٣٧١/٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام صـ ١٠٦، الجنى الداني صـ ٢٥٤، الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للألوسي صـ ٤٢، ٤٣

أداة التعريف في (أل)

اختلف النحويون في أداة التعريف في: (الرجل، والغلام) ونحوهما على أقوال بيانها فيما يلي:

الأول: ذهب الخليل (١)، وابن كيسان (٢) إلى أن أداة التعريف هى (أل) بجملتها، وهي بمنزلة (قد) في الأفعال، فهي مركبة من الهمزة واللام كتركيب (هل، وبل)، والهمزة فيها للقطع. وهى أصلية وصلت لكثرة الاستعمال.

وقد صحح ابن مالك (٣)، وابن هشام (٤) هذا الرأي كما اختاره الأشموني. (٥)

وقد استدلوا على ذلك بأدلة منها:

١- أن الهمزة قبل اللام مفتوحة، ولو كانت همزة وصل لضمت أو كسرت، وإذا لم تكن وصلاً كانت أصلاً. (٦)

---

(١) انظر: الكتاب ٣٢٤/٣، ٣٢٥، ١٤٨/٤، وراجع: اللامات للهروي صـ ١٥٢، اللباب٤٩٠/١، توجيه اللمع صـ ٣١٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩، رصف المباني صـ ٧٠، الإقليد ١٨٥٠/٤، الفاخر ٦٧٦/٢،شرح التسهيل للمرادي صـ٢٣٣،التذييل والتكميل٢١٧/٤، تمهيد القواعد ٨١٩/٢،المقاصد الشافية ٥٥٠/١، الهمع ٢٥٦/١، شرح الأشموني ٢٣٥/١، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ٥٣

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٤، الارتشاف ٩٨٥/٢، الهمع ١ / ٢٥٦، ابن كيسان النحوي صـ ١٢٣، ١٢٤

(٣) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢٥٤ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٩.

(٤) انظر: أوضح المسالك ١/ ١٧٩

(٥) انظر: شرح الأشموني١ / ٢٣٥.

(٦) انظر: اللباب ١ / ٤٩١

٢- أنهم أثبتوا هذه الهمزة بحيث تحذف همزات الوصل البتة، وذلك نحو قوله تعالى: قُلۡ ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ ﴾ (١)، وكقوله تعالى:قُلۡ ﴿ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾ (٢). ولم نر همزة الوصل ثبتت في نحو هذا، فهذا كله يؤكد أن همزة (أل) ليست بهمزة وصل، وأنها مع اللام بمنزلة (قد، وهل) ونحوهما.(٣)

٣- ذكر ابن مالك أن القول بثنائية (أل) فيه سلامة من وجوه كثيرة مخالفة للأصل منها: (٤)

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية للزيادة فيه وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك.

هذا وقد رُدَّ قول الخليل ومن تبعه فقال الجندي: " أما كونها بمنزلة (قد)، فالجواب عنه: أن (أل) لو كانت بمنزلة (قد) لكانت في تقدير الانفصال عن الاسم، ولوجب أن تقع هى قبل الجار في نحو: (بالرجل) على نحو: (الْبِرَجُلِ)، كما أن الحروف التي لا تمزج شأنها هو الوقوع قبل الجار

---

(١) سورة يونس من الآية: ٥٩

(٢) سورة الأنعام من الآية: ١٤٣

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٤/١، ٣٣٥، المقاصد الشافية ٥٥١/١، التصريح ٤٨٤/١

(٤) راجع هذه الوجوه وغيرها في: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٤، ٢٥٥، التذييل والتكميل ٢٢٣/٤، توضيح المقاصد ٤٦٠/١، ٤٦١، الجنى الداني صـ ١٣٨، تمهيد القواعد ٨٢٠/٢، ٨٢١، الهمع ٢٥٧/١

نحو قولك: (أبزيد مررت ؟)، ولا تقول: بأزيد مررت ؟ ". (١)

كما رَدَّ العكبري حجتهم الأولى فقال: "... أما فتح الهمزة ؛ فلكثرة وقوعها في الكلام، وقد فتحت همزة (ايمن) وهي وصل، ولم يخرجها ذلك عن زيادتها ". (٢)

وضعَّف الأصفهاني حجتهم الثانية بقوله: " وأما إثباتها في نحو (آلذكرين)، فلا يدل على أنها ألف قطع، وإنما صح ذلك لأنهم لو حذفوها فقالوا: الرجل فعل كذا و(الذكرين حرَّم) اشتبه الخبر بالاستخبار، فقالوا: آلرجل فعل كذا في الاستخبار، والرجل فعل كذا في الخبر لينفصل أحدهما من الآخر " (٣)

الثاني: ذهب الجمهور إلى أن اللام وحدها للتعريف، وضعت ساكنة، واجتلبت الهمزة للتوصل بها إلى النطق بالساكن وهى زائدة. (٤)

وقد نُسب هذا الرأي إلى سيبويه (٥)،

---

(١) انظر: الإقليد ٤ / ١٨٥١.

(٢) انظر: اللباب ١ / ٤٩٢

(٣) انظر: شرحه للمع ٢ / ٦١٦

(٤) انظر: اللامات للهروي صـ ١٥٢، رصف المباني صـ ٧١، التذييل والتكميل ٢١٨/٤، ٢٢٢، الارتشاف ٩٨٥/٢، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٣٣

(٥) انظر: الكتاب ٣ / ٣٢٤، ٣٢٥، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩، توجيه اللمع صـ ٣١٧، شرح الكافية الشافية ٣١٩/١، توضيح المقاصد ٤٦٠/١، المقاصد الشافية ٥٥٠/١، التصريح ٤٨٣/١، الهمع ١ / ٢٥٦، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ٥٣

نسب أيضاً بعض النحويين كابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل وغيرهم إلى سيبويه القول بأن أداة التعريف هي (أل) بجملتها، والهمزة

والأخفش (١)، وأكثر البصريين والكوفيين (٢)، وعزي إلى المتأخرين (٣)، والمحققين (٤)، وصححه الزجاجي (٥)، وابن يعيش (٦)، والجَنْدِي (٧)، والمالقي (٨)، واختاره المرادي (٩) وغيرهم.

وقد ذهب الجواليقي إلى أن هذا الرأي فقال:

" وأما دخولها في الحرف – يقصد همزة الوصل – ففي موضع واحد وهو لام التعريف، نحو: (الغلام، والجارية)، واللام وحدها للتعريف، والألف

وصل معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه. انظر: شرح التسهيل ٢٥٣/١، شرح التسهيل للمرادي صـ ٢٣٣، أوضح المسالك ١٧٩/١، المساعد ١٩٥/١

والسبب في ذلك أن سيبويه لم يرد عنه نص صريح في تحديد أداة التعريف، فهو يعبر عنها بلام التعريف، ويعبر عنها أيضاً بـ الألف واللام.

انظر: الكتاب ٤٥٧/٤، ٤٨٤، ١٩٨/٢، ٣٢٤، وراجع: تمهيد القواعد ٨١٩،٨٢٠/٢

(١) انظر: شرح قطر الندى صـ١٥٥، التصريح ٤٨٣/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٧، الفاخر ٢ / ٦٧٥.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢١٧/٤، الارتشاف ٩٨٥/٢، الجنى الدانى صـ ١٣٨.

(٤) انظر: الهمع ١ / ٢٥٧

(٥) انظر: اللامات صـ ١٨

(٦) انظر: شرح المفصل ٩ / ١٨

(٧) انظر: الإقليد ٤ / ١٨٥١.

(٨) انظر: رصف المباني صـ ٧١.

(٩) انظر: الجنى الداني صـ ١٣٩

قبلها همزة وصل " (١)

واحتجوا على ذلك بأدلة كثيرة منها: (٢)

١- أنّ التعريف ضد التنكير، ودليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فينبغي أن يكون دليل مقابله واحداً أيضاً.

٢-أنّ هذه الهمزة تسقط إذا اتصل بها غيرها، ولو كانت أصلاً لما سقطت.

٣- أنّ حرف التعريف ممتزج بما يُعرِّفه، فإذا كان ساكناً كان أشد امتزاجاً.

٤- أنّ اللام وجدت وحدها في غير هذا الموضع تدل على المعاني نحو: لام الملك، والقسم، والاستحقاق، والأمر وغير ذلك، ولم توجد ألف الوصل في شيء من كلام العرب تدل على معنى.

الثالث: أنّ الهمزة هي المُعرِّفة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. وقد نُسب هذا الرأي إلى المبرد. (٣)

واحتج لهذا القول بأنها جاءت لمعنى، وأوْلى الحروف بذلك حُرُوف العلة، وحُركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام،

---

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ١٩٦

(٢) راجع هذه الأدلة وغيرها في: اللامات للزجاجي صـ ١٨، معاني الحروف للرماني صـ ٦٩، ٧٠، اللباب ١ / ٤٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٨، ١٩، توجيه اللمع صـ ٣١٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٥: ٢٥٧، رصف المباني صـ ٧٠، الفاخر ٢ / ٦٧٥، الإقليد ٤ / ١٨٥١، التصريح ٤٨٤/١، ٤٨٥، الهمع ٢٥٧/١، ٢٥٨، شرح الأشموني١ / ٢٣٧، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ٥٣، ٥٤

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٤١، التصريح ٤٨٤/١، حاشية الخضري ١ / ٨٤.

وأن اللام تُغَيَّرُ عن صورتها في لغة حِمْيَر ؛ لأنهم يقلبون اللام ميماً إذا كانت مُظهرة. (١)

وهذا القول مردود عليه من وجوه:

١- أنّ الهمزة ليست من حروف العلة. يقول الرضي:" وحروف العلة هي: الألف، والواو، والياء ". (٢)

٢- أنّ ما صرح به المبرد في المقتضب يخالفه، فإن ظاهر رأيه فيه أنه يوافق قول سيبويه حيث قال: " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ". (٣)

٣- أنه إذا كانت الهمزة للتعريف فقط، فلا مُعرِّف عند سقوطها في درج الكلام.

٤-أنّ الهمزة تستعمل للنداء، والاستفهام، والأسلوب هو المميز بينهما.(٤)

وبعد،،،،،،

فمن خلال ما سبق يمكن القول بأن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه الخليل ومن تبعه في القول بثنائية أداة التعريف، وأنّ الهمزة فيها للقطع. وهى أصلية وصلت لكثرة الاستعمال ؛ وذلك لأن دعوى زيادة الهمزة بعيدة نظراً لأن الحرف الزائد غير لازم، ويجوز في كثير من الأحيان الاستغناء عنه ولم يرد عن العرب حذف الهمزة والاقتصار على اللام. (٥)

---

(١) انظر: التصريح ١ / ٤٨٥.

(٢) انظر: شرح الشافية ٣ / ٦٧، ٦٨

(٣) انظر: المقتضب ١ / ٢٢١، وراجع: التصريح ١ / ٤٨٤

(٤) انظر: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ٥٤

(٥) انظر: السابق، وراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٩٩

ولذا فإني لا أوافق الجواليقي فيما ذهب إليه من أنّ اللام وحدها هي المُعرِّفة، والهمزة قبلها للوصل.

والله تعالى أعلى وأعلم،،،

أصل (لَيْسَ)

اختلف في أصلهاعلى قولين:

الأول: ذهب الخليل إلى أن أصلها (لا أَيْسَ) حذفت الهمزة من (أيس)، والألف من (لا) لالتقاء الساكنين، وألصقت اللام بالياء، كما تقول: (مَمْزُك)، وأصله: (مَا أَمْزُكَ). (١)

وتبعه الفراء، واستدل بقول العرب: ائتني به من حيث أَيْس ولَيْسَ، وجيء به من أيْسَ ولَيْسَ، أي من حيث هو وليس هو. (٢)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا القول نقل ذلك عنه الأنباري في كتابه نزهة الألباء فقال:..... وقد حكى عن بعض النحويين أنه قال – يقصد الجواليقي – أصل (ليس) (لا أَيْسَ)..... (٣)

وقد رَدَّ الفارسي هذا الرأي فقال: " ومن زعم أن (لَيْسَ) أصله (لا أَيْسَ) قيل له ما تريد بقولك: إنّ أصله هذا ؟ أتريد أن تفيدنا الحروف التي ركبت منها هذه الكلمة، أم تريد أن معناها الآن بعد التركيب (لا أَيْسَ)، كما أن معنى (وَيْلُمِّها) إنما هو (وَيْلٌ لأمِّها) ؟.

---

(١) انظر: العين ٣٠٠/٧ (ليس)، جمهرة اللغة ٥٢/٣، اللسان (ليس)، تاج العروس (ليس)، المسائل الحلبيات صـ ٢٨١، إصلاح الخلل من كتاب الجمل صـ ١٦٢، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ١٠٥٦/٤، ١٠٥٧، المعجم الوسيط (ليس)، وراجع: الكتاب ٥/٣

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٤

فإن أردت إفادتنا الحروف فذلك مالا طائل فيه ؛ لأن هذه الكلمة إذا حصلت دالة على المعنى الذي وضعت له فلا فائدة في تعريف الحروف التي ركبت

منها من أي شيء هي على أن ذلك لا تقوم عليه دلالة من وجهة النظر...

وإن قال:إن معنى (لَيْسَ) الآن (لا أَيْسَ) كان ظاهر الفساد؛لأنه يصير على قوله اسماً منفياً، والأسماء المنفيه نحو:﴿ لَا رَيْبَ ﴾ (١)، و﴿ لَّا مَلْجَأَ ﴾ (٢) لا تتصل بها علامة الضمير، وفي قولهم: (ليسوا، وليسا، ولستم) ونحو ذلك دلالة على أنه ليس باسم منفي.... " (٣)

كما وصف ابن الخباز هذا القول بأنه قول لا يُعَرَّج عليه، ولا يُلتفت إليه، والتشاغل بفساده مُضَيَّع للزمان.(٤)

ومعنى (أيس) على هذا القول موجود، فإذا دخلت عليها (لا) دلت على النفي، ولذلك حذف منها الهمزة للتخفيف، والألف لالتقاء الساكنين.

وقد وافق هذا القول من المحدثين جرجي زيدان (٥)، والمخزومي (٦)، والسامرائي (١) مستدلين على ذلك بما يوافقها في اللغات السامية.

١() سورة البقرة من الآية: ٢

٢() سورة التوبة من الآية: ١١٨

(٣) انظر: المسائل الحلبيات صـ ٢٨١، ٢٨٢، وراجع: نزهة الألباء صـ ٢٩٤

(٤) انظر: النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ١٠٥٦/٤، ١٠٥٧

(٥) انظر: الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية صـ٥٢

(٦) انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق صـ ١٣٧

وذهب سيبويه إلى أن أصلها (لَيِسَ) بكسر الياء، فَسُكِّنَت استثقالاً، ولم تقلب ألفاً ؛ لأنها لا تتصرف من حيث استُعملت بلفظ الماضي للحال.(٢) وهي على وزن من أوزان الفعل المحض ومثال من أمثلته، وذلك أنهم يقولون: صَيِدَ البعيرُ يَصْيَدُ، فإذا خففوا على قول من قال: عَلْمَ زيدٌ، قالوا: صَيْدَ البعيرُ، فكان (لَيْسَ) على وزنه. (٣)

قال ابن هشام: " وزنه (فَعِلَ) بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره (فَعَلَ) بالفتح لأنه لا يُخفف، ولا (فَعُلَ) بالضم ؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في (هَيُؤَ)..." (٤) وقد وافق سيبويه كثير من العلماء كالمبرد(٥)، والفارسي(٦)، والصيمري(٧)، وابن يعيش (٨)، والأنباري (٩)، وابن عصفور (١٠)، والموصلي (١١)، والمرادي (١) وغيرهم.

---

(١) انظر: دراسات في اللغة صـ ٥٥، ٥٦

(٢) انظر: الكتاب ١١٣/٤، واللسان (ليس)، المغني ٥٦٤/١، المعجم الوسيط (ليس)

(٣) انظر: المسائل الحلبيات صـ ٢٢٤

(٤) انظر: المغني ٥٦٤/١، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/١، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٨٨٤/٢، الجنى الداني صـ ٤٩٣، ٤٩٥

(٥) انظر: المقتضب ٨٧/٤

(٦) انظر: المسائل الحلبيات صـ ٢٢٤

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١٨٨/١، ١٨٩

(٨) انظر: شرح المفصل ١١٣/٢

(٩) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٤

(١٠) انظر: شرح الجمل ٣٦٢/١

(١١) انظر: شرحه لألفية ابن معط ٨٨٤/٢

وبعد،،،

فأرى أن رأي سيبويه ومن تبعه هو الأولى بالقبول، ورد رأي الخليل، والفراء، ومن تبعهما كالجواليقي وغيره ؛ وذلك لأن القول بالتركيب فيه تكلف مع صحة القول بعدم التركيب وهو ما عليه أكثر النحاة.

والله أعلى وأعلم،،،

نوع (عسى)

(عسى) من أخوات (كاد) وتدل على رجاء وقوع الخبر. وقد اختلف فيها من حيث الفعلية والحرفية على ثلاثة أقوال كما يلي:

الأول: أنها فعل ماض غير متصرف، ولا تخرج عن ذلك. (٢) وهو رأي جمهور البصريين وتبعهم كثير من العلماء كالفارسي (٣)، وابن الخشاب (٤)، والأنباري (٥)، والعكبري (٦)، وابن يعيش (٧)، والرضي(٨)، والموصلي (١)، والمرادي (٢)، وابن هشام (٣) وغيرهم. واستدلوا بما يلي: (٤)

---

(١) انظر: الجنى الداني صـ ٤٩٣، ٤٩٥

(٢) انظر: أسرار العربية صـ ١٢٦، توجيه اللمع صـ ٣٩٤، اللباب ١ / ١٩١، شرح المفصل لابن يعيش٧ / ١١٥، شرح الكافية للموصلي٢ / ٥٧٧، ٥٧٨، الفاخر ٢٦١/١، الجنى الداني صـ ٤٦١، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠، الحجج النحوية صـ ٨٨

(٣) انظر: المسائل المنثورة صـ٢٣٠، ٢٣١

(٤) انظر: المرتجل صـ١٢٨، ١٢٩

(٥) انظر: أسرار العربية صـ١٢٦

(٦) انظر: اللباب ١٩١/١

(٧) انظر: شرح المفصل ١٢٦/٧

(٨) انظر: شرح الكافية ٢١٤/٤

١ – أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه، وواوه، نحو: (عَسَيْتُ، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيا، وعَسَوا)، فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو: (قمت، وقاما، وقاموا، وقمتم) دَلَّ على أنه فعل.

٢ – جواز اتصال تاء التأنيث الساكنة به التي تختص بالفعل، نحو: (عَسَتْ المرأة)، كما تقول: (قامت، وقعدت) فدَلَّ على أنه فعل.

هذا وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " اعلم أن (عسى) فعل ماض غير متصرف، ومعناه المقاربة " (٥)

الثاني: أنها حرف دائماً سواء اتصلت بالضمير المنصوب أم لا (٦).

وهو مذهب الكوفيين (٧) ومن تبعهم كـ ثعلب (٨)، والزجاج (١)، وابن السراج (٢) وغيرهم. وحجتهم في ذلك عدم تصرفها، وكونها تشبه (لَعلَّ) وشبيه الشيء يعطى حكمه. (٣)

---

(١) انظر: شرحه على ألفية ابن معط ٨٩٨/٢

(٢) انظر: الجنى الدانى صـ٤٦١، ٤٦٢

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٠٤/١

(٤) انظر: المرتجل صـ ١٢٨، أسرار العربية صـ ١٢٦، اللباب ١ / ١٩١، توجيه اللمع صـ ٣٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٦، الإقليد ٣ / ١٥٨٥، ١٠١٨، الفاخر ١ / ٢٦١، الجنى الداني صـ ٤٦١، ٤٦٢، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٧

(٦) انظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠، عدة السالك ١ / ٣٠٢

(٧) انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٢٢/١

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٢/٣، الجنى الداني صـ٤٦١، مغني اللبيب ٣٠٤/١

وقد رَدَّ ابن القواس هذا الرأي فقال:".. وهو ضعيف ؛ لأن شبه الحرف لا يوجب لها الحرفية، وإلا لكانت الأسماء المبنية لشبه الحرف حروفاً وهو باطل ".(٤)

الثالث: ذهب سيبويه إلى أنها إذا اتصلت بالضمير المنصوب فهي حرف كـ (لَعَلَّ) (٥) كقول الشاعر:

تَقُولُ بِنْتي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا(٦)

وإذا اتصل بها علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل فهي فعل كما في قوله تعالى: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴿٢٢﴾ ﴾ (٧)،(٨)

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٤/٤

(٢) انظر: أسرار العربية صـ١٢٦، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٨٩٩/٢، الارتشاف ١٢٢٢/٣، الجنى الداني صـ٤٦١، مغني اللبيب ٣٠٤/١

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٤/٤

(٤) انظر: شرحه للكافية ٢ / ٥٧٨، وراجع: الإقليد ٣ / ١٥٨٥، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٣٢٢، ٣٢٣، وراجع رد الأنباري في: أسرار العربية صـ ١٢٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٥/٢، وراجع: منحة الجليل ٣٢٢/١، ٣٢٣

(٦) هذا رجز لرؤبة بن العجاج ينظر: ملحقات ديوانه صـ١٨١، وهو من شواهد: الكتاب ٣٧٥/٢، الخصائص ٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، الإنصاف ٢٢٢/١، المغني ٣٠٤/١، خزانة الأدب ٣٦٢/٥، ٣٦٧ والشاهد فيه: اتصال (عسى) بالضمير المنصوب مما يدل على أنه حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل (لَعلَّ) وهو رأي سيبويه.

٧() سورة محمد صلى الله عليه وسلم الآية: ٢٢

(٨) انظر: الكتاب ٣ / ١٥٨، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٠١/١، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٢٢/١

هذا وقد اعترض المبرد قول سيبويه فقال:" فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لَعلَّ مع المضمر فتقول: عساك، وعسانى فهو غلط منه ؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر فأما قوله: تَقُولُ بِنْتي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

.. فإن تقديره عندنا أن المفعول مُقَدَّم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساكَ الخيرُ أو الشُّر، وكذلك: عساني الحديثُ ولكنه حذف لعلم المخاطب به...."."(١)

وبعد،،،

فأرى أن ما ذهب إليه الجواليقي من القول بفعلية (عسى) مطلقاً هو الرأي الصحيح ؛ وذلك لقوة أدلة هذا الرأي بمشابهتها الأفعال في اتصال ضمائر الرفع البارزة، ولحاق تاء التأنيث الساكنة به، كما أنه الرأي المختار عند كثير من النحاة.

والله تعالى أعلى وأعلم،،،

المصدر أصل المشتقات

اختلف النحويون حول أصل الاشتقاق هل هو الفعل أو المصدر ؟ على أقوال كما يلي:

الأول: ذهب سيبويه (٢)، والبصريون كابن السراج (٣)، والزجاجي (٤)، والسيرافي (٥)، والفارسي (٦)، وابن جني (١)، والجرجاني (٢)، والزمخشري

(١) انظر: المقتضب ٣/٧١، ٧٢

(٢) انظر: الكتاب ١ / ١٢

٣() ينظر: الأصول ١/١٦٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو صـ ٥٦

(٥) ينظر: شرح الكتاب ١/٥٥.

(٦) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/٤٣.

(٣)، والأنباري (٤) وغيرهم إلى أن المصدر أصل المشتقات، فالفعل مشتق منه.

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " اعلم أن المصدر: كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر..." (٥)

وقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة منها: (٦)

١ – أن المصدر يدلُّ على زمان مطلق، والفعل يدلُّ على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وقد عَبَّر الجواليقي بأن دلالته على الزمن مجهولة، أي غير محددة. (٧)

٢– أن الفعل يدلُّ على شيئين: الحدث والزمان، والمصدر يدلُّ على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل.

---

(١) ينظر: اللمع صـ١٣١، الخصائص ١١٣/١، ١١٩، ١٢١.
(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٥٣/١.
(٣) ينظر: المفصل في علم العربية صـ٦٢.
(٤) ينظر: أسرار العربية صـ ١٧٤
(٥) انظر: المختصر في النحو صـ ٦٨، شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٤٦، ٤٧
(٦) انظر: أسرار العربية صـ ١٧١، ١٧٢، وراجع: البيان في شرح اللمع صـ ٩٧، المسائل الخلافية في النحوصـ ٧٢: ٧٤، توجيه اللمع صـ ١٦٧،شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩، ٣٠، الإقليد ٣٥٥/١، ائتلاف النصرة صـ ١١١، ١١٢
(١) انظر: المختصر في النحو صـ ٦٨، شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٤٦، ٤٧

٣- أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بُدَّ له من الاسم، وما يكون مفتقراً إلى غيره أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره.

٤- أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، فلما لم يكن المصدر كذلك، دلَّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

٥- أن الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل، وإذا كان كذلك دلَّ على أنَّ المصدر أصل، والفعل فرع عليه.

الثاني: ذهب الكوفيون (١) إلى أن الفعل أصل المشتقات، فالمصدر مشتق منه.

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٠٢، البيان في شرح اللمع صـ ٩٧، الإنصاف ١/ ٢٣٥، اللباب ١ / ٢٦٠، توجيه اللمع صـ ١٦٧، الفاخر ١/ ٣٦١، الارتشاف ٣/ ١٣٥٣، توضيح المقاصد ٢ /٦٤٥، ائتلاف النصرة صـ ١١١، شرح الأشموني ٢ / ١٩٧، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر صـ ١٦٠

واستدلوا على ذلك بأدلة منها: (١)

١ – أن الفعل يعمل في المصدر نحو: (ضربتُ ضرباً)، والعامل أقوى، فيكون الفعل بالأصالة أولى.

٢ – أن المصدر يُذكر تأكيداً للفعل، نحو: (ضربته ضَرْباً) وهو بمنزلة: (ضربت ضربت) والمؤكِّد فرع على المؤكَّدِ.

٣ – أن هناك أفعالاً ولا مصادر لها نحو: (نعم، وبئس، وعسى، وليس...) فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب ألا يوجد فعل إلا وله مصدر لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

وقد رُدَّ قول الكوفيين وأدلتهم بكثير من الردود منها:

١– أنَّ إعمال الشيء في الشيء لا يؤذن بكون ذلك العامل أصلاً لذلك المعمول، ألا ترى أن بعض الحروف يعمل في الاسم، وبعضها يعمل في الفعل، وليس ذلك بدليل على أصالة العامل في الاسم للاسم وأصالة العامل للفعل في الفعل. (٢)

٢– ورُدَّ قولهم إنَّ المصدر يُذكر توكيداً للفعل بأن ذكر المصدر توكيداً للفعل لا يدلُّ على أنه فرع عليه، بدليل أنك تقول: (جاءني زَيْدٌ زَيْدٌ، ورأيت زيداً زيداً، ومررت بزيدٍ زيدٍ)، و(زيد) الثاني في هذه المواضع

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ١٧٣، الإنصاف ١ / ٢٣٥، ٢٣٦، التبيين صـ ١٤٧، المسائل الخلافية في النحو صـ ٧٤،٧٥، توجيه اللمع صـ ١٦٧، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨، ٢٩، شرح الكافية للموصلي ٢ / ٤٥٦، الفاخر ١ / ٣٦١، الإقليد ١/ ٣٥٦، ائتلاف النصرة صـ ١١١

(٢) انظر: أسرار العربية صـ ١٧٥، الإنصاف ١ / ٢٤٠، التبيين صـ ١٤٩، المسائل الخلافية في النحو صـ ٧٦ ، توجيه اللمع صـ ١٦٧، شرح الكافية للموصلي ٢ / ٤٥٦، الإقليد ١ / ٣٥٦

كلها توكيد للأول، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه، فكذلك ما نحن بصدده. (١)

٣- وأما استدلال الكوفيين بوجود أفعال ولا مصادر لها، فقد رَدَّه الأنباري (٢)، وابن عصفور (٣)، والزبيدي (٤) بأن العرب قد تستعمل الفروع وترفض الأصول، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً، نحو: (كاد زيد يقوم)، ولا يستعمل الاسم خبراً لـ (كاد) إلا في موضع الضرورة ومثل ذلك كثير.

كما أنَّ قولهم معارض بالمصادر التي لا أفعال لها نحو: (وَيْحٌ، ووَيْلٌ، وويسٌ)، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل على حد قولهم للزم أن لا يوجد مصدر إلا وله فعل مستعمل.

الثالث: أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف فهو فرع الفرع.

وقد نُسب هذا القول إلى بعض البصريين، كما نُسب (٥) إلى الفارسي، وذكر الأزهري أنه اختيار الإمام عبد القاهر. (٦)

وقد رَدَّه السيوطي " بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن

---

(١) انظر: الإنصاف ١ / ٢٤٠، أسرار العربية صـ ١٧٥.

(٢) انظر: الإنصاف ١ / ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/ ٢٩.

(٤) انظر: ائتلاف النصرة صـ ١١٢، وراجع: شرح الكافية للموصلي ٢ / ٤٥٦.

(٥) انظر: التصريح ٢ / ٤٥٥

(٦) انظر: المقتصد ١ / ٥٨٠، ٥٨١.

معين، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر ". (١)

الرابع: ذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنَّ كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه غير مشتق من الآخر.

وقد نَسب إليه هذا القول كثير من النحويين كأبي حيان (٢)، والسيوطي(٣)، والأشموني (٤) وغيرهم.

لكنَّ هذا القول مردود لعدم تحديد الأصل والفرع منهما فيما نُسب إليه.

وبعد،،،،،

فإنه يمكن القول بأن الرأي الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه، وأكثر البصريين، واختاره الجواليقي من أن المصدر أصل المشتقات، فالفعل مشتق منه ؛ وذلك لقوة أدلتهم وضعف أدلة الكوفيين وغيرهم.

والله أعلم،،،،

---

(١) انظر: الهمع ٢ / ٧٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٣ / ١٣٥٣، منهج السالك صـ ١٣٧.

(٣) انظر: الهمع ٢ / ٧٣.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢ / ١٩٧.

حقيقة (نِعْمَ، وبِئْس)

دار خلاف بين البصريين والكوفيين حول حقيقة (نِعْمَ، وبِئْس) من حيث الفعلية والاسمية على قولين:

الأول: ذهب البصريون (١)، والكسائي (٢) من الكوفيين إلى فعليتهما، وأنهما ماضيان جامدان يفيدان المدح والذم.

وإلى هذا الرأي ذهب الجواليقي فقال: " اعلم أن (نِعْمَ، وبِئْس) فعلان ماضيان غير متصرفين، ومعناهما المبالغة في المدح والذم..." (٣)

وقد احتج أصحاب هذا الرأي بأدلة منها: (٤)

١- اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، نحو: (نعمت المرأة ، وبئست الجارية).

٢- أنّ الفاعل يرتفع بهما كما يرتفع بعد الأفعال، نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الغلامُ عليٌّ).

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٦/٣، أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٤، أسرار العربية صـ ٩٦، اللباب ١ / ١٨٠، توجيه اللمع صـ ٣٨٨، النهاية في شرح الكفاية ١٢١٥/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، الفاخر ١/ ٢٨٠، ٢٨١، التذييل والتكميل ١٠ /٦٩، المساعد ١٢٠/٢، تمهيد القواعد ٢٥٢٣/٥، المقاصد الشافية ٥٠٧/٤، ائتلاف النصرة صـ ١١٦، الهمع ١٧/٣، شرح الأشموني ٤٨/٣

(٢) انظر رأيه في المصادر السابقة.

(٣) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٣

(٤) راجع هذه الأدلة في: أسرار العربية صـ ٩٦، اللباب ١٨٠/١، توجيه اللمع صـ ٣٨٨، الإقليد ٣ / ١٥٩٧، الفاخر ١ / ٢٨١، التذييل والتكميل ١٠ / ٦٩، ٧٠، توضيح المقاصد ٢ / ٩٠٢، تمهيد القواعد ٢٥٢٣/٥، المقاصد الشافية ٥٠٧/٤، ٥٠٨، ائتلاف النصرة صـ ١١٦، التصريح ٣ / ٤٠١.

٣- اتصال ضمائر الرفع البارزة بهما كما يتصل بالأفعال، كما في قول العرب: (نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالاً) كما قالوا: (قاما، وقاموا).

٤- بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية.

الثاني: ذهب الكوفيون إلا الكسائي إلى القول باسميتهما. (١) وقد نُسب هذا القول إلى الفراء (٢)، لكن بمراجعة معانيه تبين أنَّ رأيه لا يختلف عن رأي البصريين في القول بفعليتهما (٣)، كما أكد ذلك صاحب كتاب: (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء). (٤)

وقد استدل من قال باسميتهما بحجج منها: (٥)

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ٩٦، التبيين صـ ٢٧٤، النهاية في شرح الكفاية ١٢١٥/٤، توجيه اللمع صـ ٣٨٨، الإقليد ٣ / ١٥٩٧، التذييل والتكميل ١٠ / ٧٠، المساعد ١٢٠/٢، تمهيد القواعد ٢٥٢٣/٥، المقاصد الشافية ٥٠٧/٤، ائتلاف النصرة صـ ١١٦، التصريح ٣ / ٤٠١، الهمع ١٧/٣

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦١، توضيح المقاصد ٩٠٢/٢، التذييل والتكميل ١٠ / ٧٠، الارتشاف ٤ / ٢٠٤١، تمهيد القواعد ٢٥٢٣/٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٧، ٢٦٨، ٢ / ١٤١

(٤) انظر: صـ ٣٢٦، ٣٢٧، وراجع: الحجج النحوية صـ ١٤٢، ١٤٣، مسائل الخلاف النحوي بين الكسائي والفراء صـ ١١٨، ١١٩.

(٥) انظر هذه الأدلة وغيرها في: الإنصاف ١ / ٩٧: ١٠٤، التبيين صـ ٢٧٦، ٢٧٧، النهاية في شرح الكفاية ١٢١٥/٤، ١٢١٦، توجيه اللمع صـ ٣٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٧، ١٢٨، شرح الكافية للموصلي ٢ / ٥٩٠، الإقليد ٣ / ١٥٩٧، الفاخر ٢٨٠/١، التذييل والتكميل ١٠ / ٧٠، ٧١، تمهيد القواعد ٢٥٢٣/٥، المقاصد الشافية ٥٠٨/٤، ائتلاف النصرة صـ١١٥، ١١٦، الهمع ٢ / ١٧، ١٨

١- دخول حرف الجر عليهما، كما في قول بعض العرب: والله ما هى بنعم المولودة، وكقول بعضهم: (نِعْمَ السَّير على بئس العير).

٢- دخول حرف النداء عليهما كما في قولهم: (يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير).

٣- أنهما لا يتصرفان، كما أنه لا مصدر لهما. (١)

٤- أنّ بعض العرب قالوا: (نَعِيمَ الرجُلُ زَيْدٌ)، و(فَعيل) ليس من أبنية الأفعال، بل من أبنية الأسماء كـ (شريف، وظريف)، فثبت أنهما اسمان.

هذا وقد تأول القائلون بالفعلية هذه الحجج بما يلي: (٢)

أما قولهم: " إن حرف الجر يدخل عليهما..."، فقد رُدَّ بأنه على تأويل الحكاية كأنه قال: (والله ما هى بمولودة مقول فيها نعم المولودة)، و(نِعْمَ السَّير على عير مقول فيه بئس العير)، إلا أنهم حذفوا الموصوف وصفته، وأقيم معمول الصفة مُقامها، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف. (٣)

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، التذييل والتكميل ١٠ / ٧٠، المقاصد الشافية ٥٠٨/٤

(٢) انظر الردود على من قال باسميتهما في: الإنصاف ١/ ١١٢: ١٢١، أسرار العربية صـ ٩٨: ١٠٢، اللباب١ / ١٨٠: ١٨٢، التبيين صـ ٢٧٧: ٢٨١، توجيه اللمع صـ ٣٨٩، النهاية في شرح الكفاية ١٢١٦/٤، الإقليد ٣ / ١٥٩٨ ، ١٥٩٩، الفاخر ١ / ٢٨١، تمهيد القواعد ٢٥٢٤/٥، ٢٥٢٥، المقاصد الشافية ٥٠٩/٤، ٥١٠،ائتلاف النصرة صـ ١١٧، ١١٨، التصريح ٣ / ٤٠٢، الهمع ٣ / ١٨

(٣) انظر: التصريح ٣ / ٤٠٢، وراجع: أسرار العربية صـ ١٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢

وأما قولهم: " إن حرف النداء يدخل عليهما..... "، فقد رُدَّ بأن المنادى محذوف للعلم به، والتقدير: (يا ربنا نعم المولى ونعم النصير أنت)، كما أنه يجوز أن يدخل حرف النداء على الفعل والحرف ويحذف المنادى.

وأما كونهما لا يتصرفان، فقد رُدَّ بـ (عسى) فهو فعل ولا يتصرف.(١) كما أنَّ عدم تصرفها بسبب ما لحقهما من المعنى المقصود به نهاية المدح والذم، فجعلت دلالتهما على الحال ؛ لأنه لايُمدح إلا بما هو ثابت موجود في الحال لا ماكان ماضياً فانقطع، أو مستقبلاً لم يقع. (٢)

وأما كونهما لا مصدر لهما، فقد رَدَّه أبو حيان بوجهين: أحدهما: أنهما في ذلك كـ عسى، والثاني: أن المصدر على مذهب الكوفيين هو فرع الفعل في الاشتقاق، فلا يلزم من وجود الفعل أن يُشتق منه مصدر. (٣)

وأما قولهم: (نَعِيمَ الرجُلُ زَيْدٌ)، فقد رُدَّ بأن الأصل فيه (نَعِمَ) فمُطِلَتْ الكسرة فنشأت عنها الياء، فخرج الفعل بالإشباع عن وزنه. (٤)

وبعد،،،،

فمن خلال ماسبق يمكن القول بأن الرأى الصحيح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه البصريون، والكسائي من الكوفيين، واختاره الجواليقي من القول

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٧٢، الهمع ٣ / ١٨

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٥٠٩/٤، وراجع: أسرار العربية صـ ١٠١، شرح الأشموني ٤٩/٣

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٧٢

(٤) انظر: النهاية في شرح الكفاية ١٢١٨/٤، وراجع: أسرار العربية صـ ١٠١

بفعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ) ؛ وذلك لقوة حججهم وضعف ما استدل به من قال باسميتهما، كما أنه الرأى المختار عند كثير من النحويين. (١)

والله تعالى أعلى وأعلم،،

أصل الميم في (اللَّهُمَّ)

اختلف البصريون والكوفيون في الجمع بين (يا) والميم المشددة في (اللَّهُمَّ) ، فذهب الأولون إلى أنّ الميم عوض من (يا) التي للنداء والهاء مضمومة ؛ لأنه نداء (٢) ؛ ولذلك لا يجوز الجمع بينهما، إذ لايقال: (يا اللَّهُمَّ) ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض. (٣)

واستدل البصريون بأن أصلها: " يا أللهُ " فإذا دخلت الميم حذفت (يا)، والميم حرفان و (يا) حرفان، ويستفاد من قولك (اللَّهُمَّ) ما يستفاد من قولك (يا أللهُ)، فدل ذلك على أن الميم عوض من (يا) ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، وقد أفادت الميم هاهنا ما أفادته (يا)، فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر.(٤)

---

(١) كالأنباري في: أسرار العربية صـ ٩٨، والموصلي في: شرح الكافية ٢ / ٥٨٩، وشرحه لألفية ابن معط ٩٦٧/٢، والبعلي في: الفاخر ١ / ٢٨١، والشاطبي في: المقاصد الشافية ٥٠٧/٤، والزبيدي في: ائتلاف النصرة صـ ١١٥، والأزهري في: التصريح ٤٠٣/٣ وغيرهم.

(٢) انظر: الكتاب ٢ / ١٩٦، المقتضب ٢٣٩/٤، الإنصاف ١ / ٣٤١، أسرار العربية صـ٢٣٢، التبيين صـ٤٤٩، ائتلاف النصرة صـ٤٧

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٠، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٣٨، أسرار العربية صـ٢٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٧

(٤) انظر: الإنصاف ١ / ٣٤٣ بتصرف.

وهذا ما ذهب إليه الجواليقي حيث قال: "... وتقول في النداء: اللَّهُمَّ اغفر لي، وأصله: يا أله، فحذفت (يا) من أوله، وجعلت الميم في آخره عوضاً من (يا) في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما إلا أن يضطر شاعر قال:

إِنِّي إِذَا مَا حَدثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَااللَّهُمَّ يَااللَّهُمَّا (١)

وعلل البصريون ذلك بالمناسبة بين (يا) والميم وذلك: أن الميم عُهِدَت زيادتها آخراً، كميم "زُرْقُم"(٢) كما أن (يا) من حروف المد، والميم فيها غُنَّة تشبه حرف المد، وكانت كل واحدة منهما على حرفين، فجاز أن ينوب أحدهما عن الآخر، ويدل على أنها عوض أيضاً أنها في موضع غير المُعَوّض منه، وهذا شأن العوض. (٣)

وذهب الكوفيون إلى أن أصل (اللَّهُمَّ): (يا أله أُمَّنا بِخَيْرٍ) إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً (٤) فخففت همزة (أُمَّنَا) وحذفت، ثم حذف المجرور والمفعول وجعلت

---

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ١٠٩ والبيت من الرجز ينسب لأبي خراش الهذلي ، وهو من شواهد: المقتضب ٤ / ٢٤٢ برواية: (دعوت اللهم)، المحتسب ٢٣٨/٢، الإنصاف ٣٤١/١، التبيين صـ٤٥٠، شرح اللمع للواسطي صـ ١٤٧، المساعد ٥١١/٢، الخزانة ٢ / ٢٩٥.

والشاهد قوله: (يا اللهم) حيث جمع الشاعر بين (يا) والميم المشددة، وهذا على مذهب الكوفيين، وعند البصريين الجمع بينهما في ضرورة الشعر.

(٢) انظر: التصريح ٤ / ٣٩

(٣) انظر: التبيين صـ٤٥٠ بتصرف، وراجع: توجيه اللمع صـ ٣٢٩، حاشية الصبان ٣ / ١٤٦

(٤) انظر: الإنصاف ١ / ٣٤١، أسرار العربية صـ٢٣٢، شرح المفصل للخوارزمي ١ / ٣٥٨

الكلمتان شيئاً واحداً فقيل: اللَّهُمَّ. (١) وعليه فإن الميم المشددة في (اللَّهُمَّ) ليست عوضاً من حرف النداء (يا) (٢)، وإنما هى بقية جملة: (أُمَّنَا بِخَيْرٍ).(٣)

وقالوا: إن الحذف في كلام العرب طلباً للتخفيف كثير كقولهم: (هَلُمَّ، وَوَيْلُمِّه...)، والأصل: (هل أمَّ، وَوَيلَ أمه...). (٤)

واستدلوا على أن الميم ليست عوضاً من حرف النداء (يا) بأنهم يجمعون بينهما كما في قول الشاعر:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتِ أَو سَبَّحْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَا (٥)

وقول الآخر: إنّي إذَا مَا حَدثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

---

(١) انظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي صـ ٣٢، التبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٣٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٨

(٢) انظر: الإنصاف ١ / ٣٤١، أسرار العربية صـ٢٣٢، توضيح المقاصد ٢ / ١٠٦٩، ائتلاف النصرة صـ٤٧، شرح الأشموني ٣ / ٢٦٨، وراجع: معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١

(٣) انظر: الارتشاف ٤ / ٢١٩١، توضيح المقاصد ٢ / ١٠٦٩، المساعد ٢ / ٥١٠، التصريح ٤ / ٤٠، شرح الأشموني ٣ / ٢٦٨

(٤) انظر: الإنصاف ١ / ٣٤١، شرح المفصل ١٦/٢

(٥) البيت من الرجز مجهول القائل وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣، الإنصاف ١/ ٣٤٢، شرح الجمل لابن خروف ٧٣٨/٢، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٩٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز صـ١٩٧ برواية: (سبحت أو هللت يا اللهما)، رصف المباني ص ٣٧٣، الخزانة ٢ / ٢٩٦ برواية: (سبحت أو صليت).

والشاهد فيه: أن الشاعر جمع بين حرف النداء والميم المشددة وهذا جائز عند الكوفيين.

فجمع الشاعر بين الميم و(يا)، ولو كانت الميم عوضاً من (يا) لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان. (١)

وقد رَدَّ البصريون قول الكوفيين فيما استدلوا به من أبيات بأنه لا يعرف قائلها فلا يحتج بها، كما أنه لو سُلِّم بصحتها عن العرب، فإنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر كما ذكر الجواليقي (٢)، وسَهَّل الجمع بينهما أن العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر. (٣)

كما رَدَّ العكبري قولهم: إن الحذف في كلام العرب طلباً للتخفيف كثير بأن هذا الحذف قد جاء، ولكنه على خلاف الأصل، كما أنَّ فيه دعوى التحليل في المركب، والتركيب خلاف الأصل، فكذلك التحليل ؛ لأن كل واحد منهما على خلاف الأصل. (٤)

كما رَدَّه الزجاج بقوله: "كل ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإتيان به يقال: ويلمه، وويل أمِّه، والأكثر إثبات الهمز، ولو كان كما يقول لجاز: أُومم، والله أُمّ، وكان يجب أن تلزمه ياء النداء؛ لأن العرب

---

(١) انظر: الإنصاف ١ / ٣٤٣، أسرار العربية صـ٢٣٣، ائتلاف النصرة صـ٤٧، الهمع ٦٨/٢، شرح الأشموني ٢٦٨/٣

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٠٩، وراجع: الجمل للزجاجي صـ ١٦٤، اللمع صـ ١٩٧، الإنصاف ١/ ٣٤٥.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٣٤٥، أسرار العربية صـ٢٣٤، ٢٣٥، التبيين صـ٤٥٢، شرح المفصل للخوارزمي ١/ ٣٥٩، شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٩١

(٤) انظر: التبيين صـ٤٥٢

تقول: يا أله اغفر لنا، ولم يقل أحد من العرب إلا اللهم، ولم يقل أحد: يا اللهم.. ". (١)

كما رَدُّوا قولهم إن أصل (اللهم): (يا أله أُمَّنا بِخَيْرٍ) بردود كثيرة منها: أنه لو كان الأمر كما قالوا لما حسن أن يقال:(اللَّهُمَّ أُمَّنَا بخير)، وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من (أُمَّ)، إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير.(٢)

ولو كان الأمر كما قالوا لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي هذا المعنى، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال:" اللَّهُمَّ العَنْه، اللَّهُمَّ أخزه، اللَّهُمَّ أَهْلِكْهُ "وما أشبه ذلك، وقد قال الله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ (٣)، ولو كان الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير فيه:"أمَّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم " وهذا تناقض من قِبل أنه لا يكون أمَّهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء، أو يُؤْتَوا بعذاب أليم. (٤)

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤١، الإنصاف ٣٤٤/١، اللباب ٣٣٨/١، التبيين صـ٤٥٠، شرح المفصل لابن يعيش٢ / ١٦، ١٧، التصريح ٤٠/٤

٣() سورة الأنفال الآية: ٣٢

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢، ٣٤١، أسرار العربية صـ٢٣٣، ٢٣٤، الإنصاف ١ / ٣٤٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٩

وبعد

فأرى أن ماذهب إليه الجواليقي في اختياره مذهب البصريين القائل بعدم جواز الجمع بين (يا) والميم المشددة في (اللَّهُمَّ) هو الرأي الصحيح ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إلا في ضرورة الشعر، ولقوة أدلة البصريين وضعف أدلة الكوفيين، كما أنه الرأي المختار لدى كثير من النحويين. (١)

والله أعلى وأعلم ،،،،،

ثانياً: آراؤه في الأدوات:

الفرق بين (أَمَّا، وإمَّا)

(أمَّا) بالفتح والتشديد تفترق عن (إمِّا) بالكسر والتشديد في أنّ كلاً منهما يستعمل لمعان تختلف عن الأخرى، فأما الأولى فهي حرف بسيط يأتي على ثلاثة معان: (٢)

(١) كالأنباري في أسرار العربية صـ٢٣٣، والعكبري في اللباب ١/ ٣٣٨، وابن خروف في شرح الجمل ٢/ ٧٣٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٠٩، والزبيدي في ائتلاف النصرة صـ٤٧، والأزهري في التصريح ٤/ ٤٠، والأشموني في شرح الألفية ٣ / ٢٦٧ وغيرهم.

(٢) انظر: معاني الحروف للرماني صـ ١٣٠، ١٣١، أمالي ابن الشجري ١٣٠/٣، رصف المباني صـ ٩٧، الجنى الداني صـ ٥٢٢، المغني١/١٢٠: ١٢٤، التصريح١/١٠٤، ١٠٥

الأول: تكون بمعنى (مهما) الشرطية، ويدل على ذلك لزوم الفاء بعدها، كقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ ﴾.(١)

الثاني: التفصيل: وهو غالب أحوالها، وتكون بين الجمل، نحو: (جاءني إخوتك فأمَّا زيد فأكرمته، وأمَّا عمرو فأحسنت إليه، وأما جعفر فرفقت به)، قال تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١ ﴾.(٢)

وقد تأتي لغير تفصيل، نحو: (أمَّا زيدٌ فمنطلق).

وهذا المعنى أشار إليه الجواليقي في التفريق بين (أمَّا)، و(إمَّا) فقال: " ومن ذلك: (أَمَّا، وإمَّا لايفرقون بينهما، وفرقٌ بينهما: أنَّ التي تُفصَّل بها الجمل، وتُجاب بالفاء مفتوحة الهمزة، تقول: (أمَّا زيدٌ فعاقلٌ، وأما عمروٌ فعالمٌ).

والتي تكون للشك أو التخيير مكسورة الهمزة، تقول: (لقيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، وخُذْ إمَّا هذا وإمَّا ذاك) " (٣)

الثالث: التوكيد وهو قليل. كأن تقول: (زيدٌ ذاهبٌ)، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلت: (أمَّا زيدٌ فذاهبٌ). (٤)

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٦

(٢) سورة الضحى الآيات: ٩، ١٠، ١١

(١) انظر: تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة صـ ٧٢

(٤) انظر: المغني ١/١٢٣، ١٢٤

وأمّا (إمَّا) المشددة المكسورة، فهي من الحروف الهوامل وعاطفة عند أكثر النحويين، وتأتي على خمسة معان هي: (١)

١- الشك: وقد أشار إلى ذلك الجواليقي، نحو: (جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا جعفرٌ) إذا لم تعلم الجائي منهما.

٢- الإبهام كقوله تعالى:﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾.(٢)

٣- التخيير: وقد أشار إلى ذلك الجواليقي، نحو:(خُذْ إمَّا ثوباً وإمَّا ديناراً)، وذلك لمن تُخيّرُه، وكقوله تعالى: إِمَّآ ﴿ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾. (٣)

٤- الإباحة: نحو: (تعلم إمَّا الفقهَ وإمَّا النحو).

٥- التفصيل: كقوله تعالى:﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣ ﴾.(٤)

---

(١) انظر: معاني الحروف للرماني صـ ١٣٠، ١٣١، الأزهية صـ ١٣٩، ١٤٠، أمالي ابن الشجري ١٢٥/٣، ١٢٦، البيان في شرح اللمع صـ ٣١٢، توجيه اللمع صـ ٢٩١، رصف المباني صـ ١٠١، الجنى الداني صـ ٥٣٠، المغني ١٢٧/١، ١٢٨، التصريح ٥٩٨/٣، الهمع ١٧٧/٣

(٢) سورة التوبة من الآية: ١٠٦

(٣) سورة الكهف من الآية: ٨٦

(٤) سورة الإنسان الآية: ٣

نوع (ما) في قول الشماخ

وتَشْكو بعينٍ ما أَكلَّ رِكابَها وقيلَ المُنَادِي أصبحَ القومُ أَدْلِجي [1]

عرض الجواليقي الأوجه الجائزة في قول الشماخ (ما أكلَّ ركابها) مبيناً نوع (ما) في كل وجه وإعرابها مستعيناً في ذلك بكلام الفارسي وهي:

– يجوز أن ينشد (ما أكلَّتْ رِكَابَها) على أن تكون (ما) بمعنى المصدر، فيكون التقدير: (وتشكو بعين إكلال ركابها إياها)، ولا يكون في الصلة شيء يرجع إلي (ما) ؛ لأنها إذا كانت بمعنى المصدر لم يكن في صلتها عائد إليها ويكون المعنى على ضربين:

الأول: أن يكون: (وتشكو بعين إكلالَ رِكابها إيَّاها)، فترك ذكر المفعول للدلالة عليه.

والآخر: أن يكون: (وتشكون كلالَ ركابِها) ولا تقدر المفعول، ولكن كأنك قلت: (وتشكو أن أكلت ركابها)، أي صارت ذات كلال. (٢)

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه صـ ٧٧، وهو من شواهد: أدب الكاتب لابن قتيبة صـ ٣٢، أمالي القالي ٥٩/٢، المسائل البغداديات صـ ٣٥٦، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٤/٣، سمط اللألىء ٢٠٢/١، مقاييس اللغة ٢٩٥/٢، تهذيب اللغة ١٥٧/٤، تاج العروس (دلج)، اللسان (دلج) ١٤٠٧/٢، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام صـ ٣٠٠

وكان بعض أهل اللغة يخطيء الشماخ بهذا القول: أدلج القوم إذا ساروا أوَّل الليل فكيف يجتمع الأمر بالإدلاج مع قوله: أصبح القوم ؟

والجواب: أنه كان ينادي مرة: أصبح القوم كم تنامون ؟ ومرة: أدلجي.

انظر: اللسان (دلج) ١٤٠٧/٢، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام صـ ٣٠٠

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٨، ١٠٩، وراجع: المسائل البغداديات صـ ٣٥٦، ٣٥٧

- ويجوز: (ما أكلَّتْ رِكابَها) على أن يكون (ما) بمعنى (الذي) فيكون التقدير: (وتشكو بعين الذي أكلَّته ركابَها)، فتحذف الهاء العائدة من من الصلة إلى الموصول. (١)

وقد رَجَّح الفارسي، والجواليقي، وابن هشام هذا الوجه وأنه الرواية في البيت (٢)، كما رَجَّحه ابن السِّيد بقوله: " و(ما) في هذا البيت هي الموصولة الجارية مجرى (الذي)، ولا يجوز أن تكون المصدرية أعني التي تأتي بمعنى المصدر...، وإنما لم يجز ذلك لأن في (أكلَّ) ضميراً يرجع إليها، و(ما) المصدرية حرف لا يعود إليها من صلتها ضمير، كما لا يعود إلى (أن) المصدرية إذا قلت: (أعجبني أن تقوم) ". (٣)

- ويجوز (وتشكو بعينٍ ما أكلَّ ركابَها) على أنَّ (ما) موصولة أيضاً، أي بمعنى (الذي)، ويكون فاعل (أكلَّ) ضمير (ما). (٤)

وموضع (ما) مع صلته في هذه الوجوه النصب على المفعولية. (٥)

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٩، وراجع: المسائل البغداديات صـ ٣٥٧

(٢) انظر: المسائل البغداديات صـ ٣٥٧، شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٩، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام صـ ٣٠٠

(٣) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٦/٣

(٤) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٩، وراجع: المسائل البغداديات صـ ٣٥٧

(٥) انظر: المسائل البغداديات صـ ٣٥٨، شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٩، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام صـ ٣٠٠، حاشية ديوان الشماخ صـ ٧٧

– ويجوز: (وتشكو بعين ما أكلَّ رِكابَها) على أن تكون (ما) تعجباً، كأنه قال: (وتشكو بعين ما أكل ركابها)، فتعجبَ من كلالِ رِكابها، فيكون موضع (ما) جراً صفة للعين كما تقول: (مررت برجلٍ ما أحسنَ ثوبه). ولا يجوز أن تكون (ما) نفياً في قول من رفع فقال: (ما أكلَّ ركابُها)....." (١)

وبعد،،،

فأرى صحة ما ذهب إليه الجواليقي وغيره من أنّ (ما) في البيت موصولة للتعليل الذي ذكره البطليوسي.

والله أعلى وأعلم،،،،

عدم مجيء (عن) بمعنى (الباء)

ذهب الكوفيون (٢)، وابن قتيبة (٣)، وابن مالك (٤) إلى أن (عن) تأتي للاستعانة كالباء، كقوله تعالى:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ ﴾ (٥)، أي بالهوى.

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ١٠٩، وراجع: المسائل البغداديات صـ ٣٥٨

(٢) انظر: الارتشاف ١٧٢٧/٤، المساعد ٢٦٦/٢، ٢٦٧، الهمع ٣٥٨/٢، وراجع: الأزهية صـ ٢٧٩

(٣) انظر: أدب الكاتب صـ ٣٣٤، وراجع: الأزهية صـ ٢٧٩، الارتشاف ١٧٢٧/٤، المساعد ٢٦٦/٢، ٢٦٧، الهمع ٣٥٨/٢

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٠/٣، وراجع: الارتشاف ١٧٢٧/٤، الجنى الداني صـ ٢٤٦، المغني ٤٠٢/٢، مصابيح المغاني في حروف المعاني صـ ٢٧٨، ٢٧٩، الهمع ٣٥٨/٢

(٥) سورة النجم الآية: ٣

قال أبو عبيدة في الآية السابقة: أي ما ينطق بالهوى. (١)

قال الهروي: " والعرب تقول: (رميت عن القوس)، أي رميت بالقوس.

قال امرؤ القيس:

تَصُدُّ وتُبْدِي عن أسيلٍ وتَتَّقِي بناظرةٍ من وحشِ وجْرَةَ مُطفِلِ(٢)

أي: تصد بأسيل. (٣)

هذا وقد رَدَّ ابن السيّد، وابن هشام أن تكون (عن) في الآية بمعنى الباء، بل إنها على حقيقتها، والمراد: أن نطقه لا يصدر عن هوى منه، إنما يصدر عن وحي. (٤)

كما رَدَّ ابن السيد ما ورد عن العرب فقال: ".... إنّ (عن) في قولهم: (رميت عن القوس) ليست ببدل من شيء ؛ لأن معنى (عن) التجاوز، وهذا المعنى موجود في الرمي ؛ لأن السهم يتجاوز القوس، ويسير عنها، فهي على بابها..." (٥)

وأما بيت امريء القيس، فقد نفى ابن السيد أن تكون (عن) فيه بمعنى (الباء) فقال:".. وأما قوله في بيت امريء القيس: إنه أراد بأسيل، فإنما يلزم ما قال إذا جعل (عن) متعلقة بـ (تصد) على إعمال الفعل الأول،

---

(١) انظر: مجاز القرآن ٢٣٦/٢، الاقتضاب ٢٧٢/٢، شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٢٩٧

(٢) البيت من الطويل في ديوانه صـ ١٦، وهو من شواهد: الأزهية صـ ٢٧٩، الاقتضاب ٢٧٢/٢، رصف المباني صـ ٣٦٩، مصابيح المغاني صـ ٢٧٩، الخزانة ١٢٥/١٠ والأسيل: الخد الناعم الطري.

(٣) انظر: الأزهية صـ ٢٧٩، وراجع: معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢

(٤) انظر: الاقتضاب ٢٧٤/٢، المغني ٤٠٢/٢

(٥) انظر: الاقتضاب ٢٧٣/٢، ٢٧٣

فكان يجب على هذا أن يقول: (تصد بأسيل)، كما تقول: (صَدَّ بوجهه)، وإذا جعلت (عن) متعلقة بـ (تبدي) لم يلزم ما قال ؛ لأنه يقول: (أبديت عن الشيء) إذا أظهرته....والوجه في هذا البيت أن يعمل الفعل الثاني، ويجعل (عن) متعلقة به ؛ لأنه لو أعمل الأول للزمه أن يقول:(تصد وتبدي عنه بأسيل) ؛ لأن الفعل الأول إذا أعمل فحكم الفعل الثاني أن يُضمر فيه " (١)

كما رَدَّ الجواليقي رأي ابن قتيبه في تعليقه على بيت امريء القيس، وأنَّ (عن) ليست بمعنى (الباء)، وهي في البيت من صلة الفعل (تبدي) وليست من صلة الفعل (تصد) موافقاً في ذلك ابن السِّيد فقال:" وقول ابن قتيبة إن (عن) في هذا البيت بمعنى الباء، أي تصد بأسيل، فجعل (عن) من صلة (تصد) ليس كذلك، وإنما (عن) من صلة (تُبدي)، أي تبدي عن خد أسيل، وتُبدي تتعدى بـ (عن) كما قال: يومَ تبدي البيضُ عن أسؤقها"(٢)

وقد أيد المالقي كلام ابن السِّيد والجواليقي فقال: ".. ولا يكون المعنى: (تصدُّ عن أسيل وتبدي به)، ولا (تصد بأسيل وتبدي عنه) ؛ لأنه يكون من باب التنازع في الإعمال، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان منصوباً أو مجروراً،نحو:(رأيت وأكرمته زيداً، ومررت ومرَّ بي زيد)، فإذن لا بُدَّ في البيت من إخراج (عن) عن

(١) انظر: السابق ٢٧٣/٢، ٢٧٤، وراجع: الخزانة ١٢٦/١٠

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ٢٩٧

وضعها الأول إلى معنى الباء ووضعها الأول هو المجاوزة، وما عدا ذلك فهي مُخرجة عن بابها..." (١)

وقال البغدادي: " وهذا البيت من باب التنازع، وأعمل ابن قتيبة الأول على مذهبه فعلَّق (عن أسيل) بـ (تصد)، وجعل (عن) نائبة عن (الباء) ؛ لأن (صدَّ) إنما يتعدى بالباء، تقول: (صَدَّ بوجهه عني).

ويردُّ عليه أنه يلزمه أن يقال: (تصدُّ وتُبدي عنه عن أسيل) ؛ لأنه إذا أعمل الأول في المفعول أضمر للثاني على المختار باتفاق من البصريين والكوفيين، فحذْف معمول الثاني خلاف المختار، فعلى قوله فيه إنابة حرف مكان حرف، وحذف على غير المختار " (٢)

وبعد،،

فأرى أنّ ما ذهب إليه الجواليقي من أنّ (عن) في بيت امريء القيس من صلة (تبدي)، أي تبدي عن خد أسيل ؛ لأن (تبدي) تتعدى بـ (عن) فهي على أصلها، وليست بمعنى (الباء) هو الصحيح، وأما ما ذكره ابن قتيبة من جعله (عن) بمعنى (الباء) على أنها متعلقة بـ (تصد) فليس كذلك كما

ذكر ابن السيد وغيره.

والله أعلم،،،،

(١) انظر: رصف المباني صـ ٣٦٩، ٣٧٠

(٢) انظر: الخزانة ١٢٦/١٠

منع دخول (إلى) على (عِنْدَ)

(عِنْدَ) اسم للحضور الحسّي كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ (١)، والمعنوي كقوله تعالى:﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٢)، وللقرب الحسي كقوله تعالى:﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ (٣)، والمعنوي كقوله تعالى:﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾.(٤)

ولا تقع إلا منصوبة على الظرفيه كما سبق، أو مجرورة بـ (مِنْ) كقوله تعالى:﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ (٥)، فهي تختص بـ (مِنْ) من حروف الجر دون سواها.(٦)

أما إذا دخلت عليها (إلى) فهو لحن كما في قول العامة: (ذهبت إلى عِنْدِه). (٧) وقد أشار الجواليقي إلى ذلك فقال:

١() سورة النمل من الآية: ٤٠

٢() سورة النمل من الآية: ٤٠

٣() سورة النجم الآيتان: ١٤، ١٥

٤() سورة ص الآية: ٤٧

وراجع: الارتشاف ١٤٥٢/٣، المغني ٣١٤/١، تمهيد القواعد ٢٠٠٦/٤، الهمع ١٢١/٢

٥() سورة الكهف من الآية: ٦٥

٦() انظر: المراجع السابقة.

٧() انظر: المغني ٣١٤/١

" ويقولون: قد جِئتُ إلى عندك، وهو خطأ. يقال: جئتُ مِنْ عندِهِ، ولا يقال: جِئتُ إلى عندِهِ ؛ لأن (عِنْدَ) لا تدخل عليها من حروف الجر غير (مِنْ) وحدها " (١)

وقد علل الحريري اختصاصها بـ (مِنْ) دون بقية الحروف الجارة فقال: " ويقولون: ذهبت إلى عنده، فيخطئون فيه، لأن (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا (مِنْ) وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلا بها، كما قال تعالى:﴿ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ ﴾ (٢)، وإنما خُصَّت (مِنْ) بذلك ؛ لأنها أم حروف الجر، ولأم كل باب اختصاص تمتاز به، وتنفرد بمزيته " (٣)

(متى) بمعنى (مِن) في لغة هذيل في قول أبي ذؤيب

شَرِبْنَ بماءِ الْبحْر ثُم تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئِيجُ (٤)

الأصل في (متى) أنها من أسماء الزمان، وتكون شرطاً، واستفهاماً،

١() انظر: تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة صـ ٧٩

٢() سورة النساء من الآية: ٧٨

(٣) انظر: درة الغواص للحريري صـ ١٤٥، وراجع: تقويم اللسان لابن الجوزي صـ ١٤١، المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي صـ ٢٩٩، ٣٠٠، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي صـ ٣٨٦

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان الهذليين٥١/١، ومن شواهد: المحتسب ١١٤/٢، رصف المباني صـ ١٥١، الجنى الداني صـ ٥٠٥، المغني ٦٣٥/١، المساعد ٢٦٤/٢، التصريح ٧/٣، الهمع ٣٧٥/٢

والشاهد في البيت قوله: (متى لُجَجٍ) حيث استعمل (متى) بمعنى (مِنْ) على لغة هُذيل، وجر بها لجج.

لكنها قد تستعمل حرف جر بمعنى (مِنْ) في لغة (هُذَيْل) (١)، وقد سمع من كلامهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه)، أي مِنْ كُمِّهِ (٢)، وكقول أبي ذؤيب السابق.

وكقول الشاعر أيضاً:

أُخِيْلُ بَرْقاً متى حابٍ له زَجَلُ إذا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْماضِهِ حَلَجَا(٣)

أي: مِنْ سحابٍ حابٍ، فاستعملها بمعنى (مِنْ).

وقد ذكر الجواليقي هذا الاستعمال فقال: "... (متى) معناها (مِنْ) في لغة هذيل، متى لُجَج، أي مِنْ لجج خرجت الماء من البحر، وتكون (متى لجج) بمعنى (وسط لجج) يقول: أخرجته من متى كُميّ، أي من وسطه...." (٤)

فـ (متى) تأتي جارة بمعنى (مِنْ) كما قال العلماء، والجواليقي، وتأتي أيضاً اسماً مرادفاً للوسط كما أشار الجواليقي إلى ذلك في قولهم: (متى لُجج)، أي وسط لجج.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، توضيح المقاصد ٧٣٩/٢، الجنى الداني صـ ٥٠٥ المغني ٦٣٤/١، التصريح ٧/٣، الهمع ٣٧٥/٢، كشف السر عن حروف الجر د/ ناصر حسين علي صـ ١١٥

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، توضيح المقاصد ٧٣٩/٢، الجنى الداني صـ ٥٠٥، المغني ٦٣٤/١

(٣) البيت من الوافر لساعدة بن جؤية في: ديوان الهذليين ٢٠٩/٢، وهو من شواهد: المغني ٦٣٤/١، لسان العرب (حلج)

والشاهد فيه قوله: (متى حاب) حيث جاءت (متى) بمعنى (مِنْ) على لغة هذيل.

(٤) انظر: شرح أدب الكاتب صـ٣٠٦

نوع (أل) في فاعل (نعم، وبِئْسَ)

لابُدَّ لـ (نِعْمَ، وبِئْس) من فاعل ؛ لأنهما فعلان، وفاعلهما لايخلو من أن يكون مظهراً أو مضمراً، فإن كان مظهراً لزم أن يكون معرفاً بـ (أل) كقوله تعالى: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ (١)، أو مضافاً لما اقترن بها نحو قوله تعالى:﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ (٢)، أو مضافاً لمضاف إلى ما فيه (أل) نحو قول الشاعر:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذبِ زُهَيْرٌ حُسَاماً مُفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ (٣)

وقد اختلف النحاة في (أل) المعرفة لفاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ) هل هي جنسية أو عهدية ؟ على قولين:

أولاً: ذهب الجمهور إلى أنها جنسية ؛ وذلك بسبب أنّ تاء التأنيث لا تلحقها مع كون الفاعل مؤنثا.(٤) وهم في ذلك على قولين:

١() سورة الأنفال من الآية: ٤٠

٢() سورة النحل من الآية: ٣٠

٣() البيت من الطويل لأبي طالب يمدح النبي صلى الله عليه وسلم وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، التصريح ٣ /٤٠٧،الهمع ٢/ ١٩، شرح الأشموني ٥٠/٣، الخزانة ٧٢/٢، الدرر اللوامع ٢٦٩/٢

(٤) انظر: توجيه اللمع صـ ٣٩٠، النهاية في شرح الكفاية ١٢٤٠/٤، الارتشاف ٢٠٤٣/٤، التذييل والتكميل ٨٤/١٠، شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٢، تمهيد القواعد ٢٥٤٦/٥، التصريح ٤٠٥/٣، الهمع ٢٠/٣، شرح الأشموني ٣/ ٥٤

الأول: ذهب قوم منهم سيبويه (١) إلى أنها للجنس حقيقة، فإذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) فـ (الرجل) عام، والجنس كله هو الممدوح، و(زيد) مندرج تحت الجنس ؛ لأنه فرد من أفراده. (٢)

واستدل لقولهم بوجهين: (٣)

أحدهما: التزامهم في الفاعل (أل) أو الإضافة إلى مافيه (أل)، أو أن يكون مضمراً يفسره اسم الجنس، فلولا أنه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه (أل) الدالة على الجنس أو ماهو بمنزلتهما.

والثاني: أنه يجوز في فصيح كلام العرب: (نعم المرأةُ هندٌ، وبئس المرأة جُملٌ) فلا تلحقهما تاء التأنيث ، ولا يجوز: (قام المرأة) إلا شذوذاً، فدل ذلك على أن (أل) للجنس، وإلا ما ساغ ذلك.

وقد رُدَّ كون المراد الجنس حقيقة بأمرين:

أحدهما: أنك إذا مدحت الجنس جعلت المقصود بالمدح تبعاً فيصير المقصود غيرَ مقصود.

---

(١) انظر: الكتاب ٢ / ١٧٧، وراجع: الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، المساعد ٢/ ١٢٦، التصريح ٣ / ٤٠٥

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٨٤/١٠، الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٢، تمهيد القواعد ٢٥٤٦/٥، التصريح ٤٠٥/٣، الهمع ٢٠/٣، شرح الأشموني ٣/ ٥٤

٣() انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٨، وراجع: النهاية في شرح الكفاية ١٢٤٠/٤، التذييل والتكميل ١٠ / ٨٤، ٨٥، شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٢، تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٤٦، المساعد ٢/ ١٢٦

ثانيهما: أنه يؤدي إلى التناقض بمدح الجنس وذمه في نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرو)، ووصفت بهاتين الجملتين معاً. (١)

الثاني: ذهب قوم إلى أنها جنسية مجازاً، فإذا قلت: (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) فـ (زيدٌ) جعلته جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيد بذلك، وكأنك قلت: نعم زيدٌ الذي هو جنس الرجال، كقولهم: (أكلتُ شاةً كلَّ شاة) جُعلت لَمَّا كانت هذه من الوفور والسِّمن كأنها كلُّ الشياة.(٢)

ثانياً: ذهب بعض النحويين إلى أن (أل) في: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرو) عهدية (٣). واختلفوا في ذلك على قولين هما:

الأول: أنه معهود ذهني لا خارجي، فتشير إلى مافي الأذهان من تصور رجل، كما تقول: اشتريتُ اللحمَ، ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم قبل، فكذلك هنا. (٤)

١() انظر: تمهيد القواعد ٢٥٤٦/٥، شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٢، التصريح ٤٠٥/٣

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٨٧/١٠، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٩، الارتشاف ٤ / ٢٠٤٣، شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٢، المساعد ١٢٦/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٣/ ١٦١، تمهيد القواعد ٢٥٤٦،٢٥٤٧/٥، المقاصد الشافية ٥١٣/٤، التصريح ٤٠٦/٣، الهمع ٢٠/٢، شرح الأشموني ٣/ ٥٤

٣() انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٨٧، شرح التسهيل للمرادي صـ٦٢٣، تمهيد القواعد ٢٥٤٧/٥، ٢٥٤٨، التصريح ٤٠٦/٣، شرح الأشموني ٣/ ٥٥

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٨٧، ٨٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٩، تمهيد القواعد ٢٥٤٧/٥، ٢٥٤٨، التصريح ٣/ ٤٠٦، الهمع ٣/ ٢٠، شرح الأشموني ٣/ ٥٥

وهو رأي ابن الحاجب. (١)

وإنما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الإبهام أولاً، فيقع في النفس منه موقع ليس لما وقع من أول الأمر، ثم يفسر بعد ذلك، فإن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فُسِّرَ كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً. (٢)

الثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح أو المذموم، فكأنك قلت: زيدٌ نعمَ هو، وزيدٌ بئس هو. (٣)

وقد ذهب إلى هذا القول محمد بن مسعود الغَزْنِيّ (٤)، وأبو إسحاق بن ملكون (٥)، ورجحه أبو عبد الله الشلوبين الصغير. (٦)

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك.(٧)

---

(١) انظر: شرح الوافية نظم الكافية صـ ٣٧٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٧: ٩٩، وراجع: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٠، تمهيد القواعد ٢٥٤٧/٥، ٢٥٤٨، شرح الكافية للجامي ٢/ ٣١٣

٢() انظر: شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٣

٣() انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٨٨، الارتشاف ٤ / ٢٠٤٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٦٢٣، المساعد ٢/ ١٢٦، تمهيد القواعد ٢٥٤٧/٥، التصريح ٤٠٦/٣، الهمع ٢٠/٣، شرح الأشموني ٣/ ٥٥

(٤) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٨٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٣، المساعد٢/ ١٢٦، التصريح ٤٠٦/٣، الهمع ٣/ ٢٠

(٦) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، الهمع ٣/ ٢٠

(٧) انظر: شرح التسهيل للمرادي صـ ٦٢٣، توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٩، الهمع ٣/ ٢٠ ، شرح الأشموني ٣/ ٥٥

كما ذهب إلى هذا الرأي الجواليقي، وقد نقل ذلك عنه الأنباري في نزهة الألباء حيث قال:"... وكان يذهب – يقصد الجواليقي – إلى أن الألف واللام في (نعم الرجل) للعهد على خلاف ما ذهبت إليه الجماعة من أنها للجنس لا للعهد " (١)

هذا وقد تبع أبو حيان الأنباري، كما تبعهما ابن عقيل، والأزهري، في النقل عن الجواليقي في أنها للعهد فقال أبو حيان: و(أل) هذه ذهب الجمهور إلى أنها جنسية.... وقال قوم: هي جنسية مجازاً... وذهب قوم إلى أنها عهدية في الذهن لا في الخارج، وذهب قوم إلى أنها عهدية شخصية، وهو مذهب أبي إسحاق بن ملكون، وأبي منصور الجواليقي من أهل بغداد....." (٢)

لكنني لما رجعت إلى كتابه (المختصر في النحو) وجدته يقول إنها للجنس فقال: " اعلم أن (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلان ماضيان غير متصرفين... ولا يكون فاعلهما إلا اسمين معرفين باللام تعريف الجنس....." (٣)

وهذا يعني أن الجواليقي إما أنه يقول بالرأيين، ونقل عنه ذلك من كتاب خلاف مختصره في النحو، أو أنَّ الكلام نقل عنه خطأ.

وبعد،،،،،،

فمن خلال ما سبق يمكن القول بأنّ كل الآراء مقبوله إلا أن ما ذهب إليه الجواليقي فيما نقل عنه من أنها للعهد الشخصي هو الأولى بالقبول لما سبق من كلامهم.

والله أعلى وأعلم،،،،

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري صـ ٢٩٣

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٨٨، الارتشاف ٢٠٤٣/٤، وراجع: المساعد ١٢٦/٢، التصريح ٤٠٦/٣

٣() انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٣

المبحث الثاني

آراؤه في العوامل والأعاريب

أولاً: العوامل:

رافع المبتدأ

اتفق النحويون على أن حكم المبتدأ والخبر الرفع، ولكنهم اختلفوا فى الرافع لهما، ففي الرافع للمبتدأ خمسة أقوال بيانها فيما يلي: (١)

الأول: أنّ رافعه عامل معنوي وهو الابتداء. وهو رأي سيبويه، وجمهور البصريين. (٢)

---

(١) سأقتصر هنا على أقوال العلماء في رافع المبتدأ فقط ؛ لأن الجواليقي أبدى رأيه فيه فقط.

(٢) وقد اختلف في معنى الابتداء فقال بعض العلماء: هو التعري من العوامل اللفظية وإليه ذهب المبرد والصيمري وغيرهما، وقال آخرون: كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً. وهو رأي العكبري، وابن يعيش، والسيوطي وغيرهما، وقيل: هو التعرّي وإسناد الخبر إليه. وهو قول الفارسي، وابن عصفور وغيرهما، وقيل: هو إسناد الخبر إليه فقط وهو ظاهر قول ابن كيسان، وقول الزجاجي أيضاً، وقيل: هو ما في النفس من معني الإخبار، وهو رأي الزجاج.

انظر: الكتاب ٨١/١، ٤٠٦، ١٢٧/٢، المقتضب ٤٩/٢، ١٢، ١٢٦/٤، الأصول ٥٨/١، التبصرة والتذكرة ٩٩/١، الإنصاف ٤٤/١، أسرار العربية صـ٦٧، اللباب١٢٥/١، شرح المفصل لابن يعيش٨٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١، شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٠٧، ١٠٨، شرح الكافية للرضي ٢٢٧/١، الارتشاف ١٠٨٥/٣، ائتلاف النصرة صـ٣١، التصريح ٥١٥/١، الهمع ٣١١/١، ٣١٢

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " اعلم أنّ المبتدأ هو كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عنه، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء..." (١)

وقد احتج أصحاب هذا القول بأن الابتداء معنى يختص بالمبتدأ، فكان عاملاً فيه كاللفظ المختص بالاسم نحو (إنّ) وغيرها، واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً. (٢)

الثاني: أنه مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فهما مترافعان. وهو رأي الكوفيين. (٣)

وقد احتجوا بأنّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبر، والخبر لا بُدَّ له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائر..... كقوله تعالى:

---

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ٤٨

(٢) انظر: التبيين صـ ٢٢٥، ٢٢٦، المتبع ٢٢٢/١، وراجع أدلة أخرى في: اللباب ١٢٦/١، التبيين صـ ٢٢٥، ٢٢٦

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٥/٣، مجالس ثعلب ٣٨٩/٢، وراجع: الإنصاف ٤٤/١، أسرار العربية صـ ٦٧، اللباب ١٢٦/١، التبيين صـ ٢٢٥، شرح المفصل لابن يعيش٨٤/١، شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٠٨، شرح الكافية للرضي ٢٢٧/١، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، أوضح المسالك ١٩٤/١، المساعد ٢٠٦/١، التصريح ٥١٨/١، الهمع ٣١١/١، شرح الأشموني ٢٥٩/١

﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ (١) فـ (أينما) منصوب بـ (تكونوا) و(تكونوا) مجزوم بـ (أينما)، وذلك كثير في كلامهم، فكذلك رفع المبتدأ بالخبر، والخبر بالمبتدأ.(٢)

وقد رُدَّ هذا القول بردود منها أنَّ العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: (كان زيدٌ أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننتُ زيداً أخاك) بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر. (٣)

الثالث: أنّ المبتدأ مرفوع بالعائد من الخبر، نحو: (زَيْدٌ ضربته) ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثمَّ ذكر نحو: (القائم زيدٌ) ترافعا. وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين أيضاً. (٤)

وقد رُدَّ بردود منها أنَّ العائد لا يعمل في الظرف، ولا في الحال مع أن العامل فيهما قد يكون معنى ضعيفاً، فعدم العمل هنا أولى.

كما أنّ الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول.(٥)

---

(١) سورة النساء من الآية: ٧٨

(٢) انظر: الإنصاف ٤٤/١، ٤٥، التبيين صـ٢٢٧، ٢٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، شرح الكافية للموصلي ١٥٣/١، ائتلاف النصرة صـ٣٠، ٣١، التصريح ٥١٨/١، الهمع ٣١١/١، ٣١٢

(٣) انظر: الإنصاف ٤٨/١، التبيين صـ ٢٢٦ وما بعدها، اللباب ١٢٧/١، شرح المفصل لابن يعيش٨٤/١، التصريح ٥١٩/١، الهمع ٣١١/١، ٣١٢

(٤) انظر: الهمع ٣١٢/١، وراجع: التبيين صـ ٢٢٥، شرح الكافية للرضي ٢٢٧/١، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥

(٥) انظر: التبيين صـ ٢٢٧، اللباب ١٢٧/١

الرابع: أن الرافع للمبتدأ هو مافي النفس من معنى الإخبار عنه. وقد نسب إلى الزجاج.([1])

واستدل له بأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ. ([2])

وقد رَدَّه العبكري بقوله: " وأما مافي النفس من معنى الإسناد فهو معنى الابتداء، وأما نفس إسناد الخبر فغير عامل ؛ لأن حكم العامل أن يكون قبل المعمول، وحكم الخبر أن يكون بعد المبتدأ، فهما يتنافيان " ([3])

الخامس: أنه ارتفع لشبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل، ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن الفعل. ذكر ذلك ابن عصفور ولم ينسبه إلى أحد. ([4])

وقد رُدَّ هذا القول ؛ لأن الشَّبَه معنى، والمعاني لم يثبت لها العمل، كما أنّ المبتدأ والخبر أصل، والفعل والفاعل فرع،...فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع، وذلك قليل جداً. ([5])

([1]) انظر: اللباب ١٢٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١، وراجع: أسرار العربية صـ ٦٧

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١

(٣) انظر: التبيين صـ ٢٢٦، وراجع: أسرار العربية صـ ٦٧

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١

(٥) انظر: السابق الصفحة نفسها.

ذكر ابن عصفور قولاً سادساً وهو أن الرافع له هو التهمم والاعتناء، وهو جعلك له أولاً لفظاً أو نية، لكنه أبطله ؛ لأن التهمم معنى، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١

وبعد،،،

فمن خلال ماسبق يمكن القول بأن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو ماذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين، واختاره الجواليقي من أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ؛ وذلك لسلامته من الاعتراض الوارد على الآراء الأخرى، كما أنّ الابتداء عامل قوي في نفسه، فأثر الرفع في الاسم الواقع فيه، وهو اختيار كثير من النحويين.(١)

والله أعلم بالصواب،،،،

رافع الاسم بعد (لولا)

(لولا) الامتناعية تدخل على جملتين لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، الجملة الأولى منهما اسمية وتتكون من مبتدأ مذكور، وخبر محذوف، والجملة الثانية فعلية، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، أي: لولا زيدٌ موجود.

وقد اختلف النحويون في رافع المبتدأ في الجملة الأولى على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه (٢)، وجمهور البصريين (٣) إلى أنَّه يرتفع بالابتداء.

---

(١) كالأنباري في أسرار العربية صـ ٦٨، ٦٩، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٥/١، وابن عصفور في شرحه للجمل ٣٤٠/١، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، شرح التسهيل ٢٧٠/١، وابن أبي الربيع في الملخص في ضبط قوانين العربية صـ ١٦٤، وابن هشام في أوضح المسالك ١٩٤/١، والزبيدي في ائتلاف النصرة صـ ٣٠، ٣١ وغيرهم.

(١) انظر: الكتاب ١٢٩/٢، ١٣٩/٣، ١٤٠

(٢) انظر: المقتضب ٧٦/٣، الجمل في النحو للزجاجي صـ ٣١١، اللامات للزجاجي صـ ١٣٩، المقتصد ٢١٧/١، أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، ٥١١، التبيين صـ ٢٣٩، المتبع ٧٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، رصف المباني صـ ٢٩٣، المغني ٥٢١/١، المساعد ٢١٢/١، التصريح ٥٧٣/١

وحجتهم في ذلك أنّ (لولا) حرف غير مختص بالاسم، بل تدخل على الاسم والفعل، ولا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصاً، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسمُ مرفوعاً بالابتداء. (١)

كما أنه قد وقع الفعل بعدها في قول الجموح:

لا دَرَّ درُّك إنّي قَدْ رَمَيْتُهمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدُودِ(٢)

وكل حرف يليه الاسم والفعل، فما بعده رفعٌ بالابتداء. (٣)

الثاني: أنه مرتفع بـ (لولا) نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل. (٤)

وقد نسب العلماء هذا القول إلى الفراء، وابن كيسان (٥)، كما نسب إلى الكوفيين. (٦)

---

(١) انظر: الإنصاف ٧٣/١، ٧٤، وراجع: أمالي ابن الشجري ٥١١/٢

(٢) البيت من البسيط وهو من شواهد: الإنصاف ٧٣/١، ٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، الأزهية صـ ١٧٠، لسان العرب (عذر)، تذكرة النحاة صـ ٧٩، ٣٨٧، الخزانة ٤٦٢/١

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٥١١/٢، المتبع ٧٠٧/٢، تمهيد القواعد ٩٠٠/٢، ٩٠١، وراجع أدلة أخرى لهذا الرأي في: التبيين صـ ٢٣٩، ٢٤٠ بتصرف، المتبع ٧٠٧/٢، ٧٠٨، اللباب ١٣٢/١

(٤) انظر: التبيين صـ ٢٣٩، اللباب ١٣٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١، الهمع ٣٣٨/١

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٤/١، أمالي ابن الشجري ٥١١/٢، شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١، شرح الكافية للموصلي ١٧٢/١، الجنى الداني صـ٦٠٢، المساعد ٢١٢/١، تمهيد القواعد ٨٩٩/٢، الهمع ٣٣٨/١

(٦) انظر: الإنصاف ٧٠/١، التبيين صـ ٢٣٩، اللباب ١٣٢/١، المتبع ٧٠٧/٢، التصريح ٥٧٣/١

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا القول نقل ذلك عنه الأنباري فقال: "... وكان يذهب إلى أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بها على ما يذهب إليه الكوفيون.." (١)

ونقله ذلك عنه أيضاً أبو حيان حيث قال: ".... ولا الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية بها خلافاً للفراء، وتبعه أبو منصور الجواليقي من المتأخرين، وهو قول جماعة من أهل الكوفة، وبغداد، وابن كيسان من المتقدمين، بل هو مرفوع بالابتداء " (٢)

واحتجوا على ذلك بأدلة منها: (٣)

١- أنها حرف يختص بالاسم،ولذلك عمل فيه كسائر الحروف المختصة.

٢- أنّ (أنّ) إذا وقعت بعدها فإنها تفتح، نحو قولك:(لولا أنّ زيداً ذاهب لأكرمتك)، وأنَّ المفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ،بل معمولاً لما قبله.

وقد رُدَّ هذا القول بما يلي: (٤)

١- أنها لو كانت عاملة لكان الجر بها أولى من الرفع لاختصاصها بالاسم ؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه عمل الجر.

٢- أنه يستلزم عدم النظير، إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب.

---

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٩٣

(٢) انظر: الارتشاف ١٠٧٦/٣

(٣) انظر: الإنصاف ٧٣/١، التبيين صـ ٢٤١، شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١، وراجع أدلة أخرى في: التبيين صـ ٢٤١

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، المساعد ٢١٢/١، تمهيد القواعد ٨٩٩/٢، الهمع ٣٣٨/١

الثالث: ذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بفعل محذوف تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه. (١) وقد نُسب هذا الرأي إلى الكوفيين (٢)، وهو رأي السهيلي (٣)، والمالقي (٤)، وابن عقيل.(٥)

ومما احتج به أصحاب هذا الرأي ما يلي: (٦)

أنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك: (لولا زيدٌ لأكرمتك): (لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك) إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد، وصار هذا بمنزلة قولهم: (أما أنت منطلقا انطلقت معك)، والتقدير فيه: (أن كنتَ منطلقاً انطلقت معك).

وقد رُدَّ هذا القول بردود منها: (٧)

١- أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع (أحد) بعدها ؛ لأن (أحد) يعمل فيها النفي، ولم يسمع عنهم مثل ذلك.

---

(١) انظر: التبيين صـ ٢٣٩، اللباب ١٣٢/١، شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١، الجنى الداني صـ ٦٠١، ٦٠٢، المساعد ٢١٢/١، تمهيد القواعد ٨٩٩/٢، التصريح ٥٧٣/١، االهمع ٣٣٨/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، رصف المباني صـ ٢٩٤

(٣) انظر: نتائج الفكر صـ ٣٤٨، ٣٤٩

(٤) انظر: رصف المباني صـ ٢٩٤

(٥) انظر: المساعد ٢١٣/١

(٦) انظر: الإنصاف ٧١/١، رصف المباني صـ ٢٩٤

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١، وراجع: الإنصاف ٧٤/١، اللباب ١٣٣/١، ١٣٤، التبيين صـ ٢٤٤، المساعد ٢١٢/١

٢- أنه لو كان معناها النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي، فتقول: (لولا زيدٌ ولا خالد لأكرمتك)....فلما لم يجز ذلك،

ولم يستعمل دلَّ على أنّ الجحود قد زايلها.

٣- أن الفعل لا يحذف عن الفاعل إلا إذا كان هناك فعل يفسر المحذوف، وليس هنا كذلك.

وبعد،،،

فمن خلال ماسبق يتضح أن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أنّ الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية مرفوع بالابتداء، وأنه لا عمل لـ (لولا) فيه كما ذهب إلى ذلك الفراء، والكسائي، والجواليقي، ولا بفعل مقدر كما قال الكسائي ؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم النظير ولا يقبل مع وجود النظير، كما أنّ الأصل في العمل أنّ يكون للأفعال، ولا يقام حرف مكان الفعل إلا إذا وجد فيه معنى الفعل، و(لولا) ليست كذلك.

والله أعلم بالصواب،،،

رافع خبر (إنَّ) وأخواتها

تختص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الأسماء، وإذا دخلت على المبتدأ والخبر، فإنها تنصب المبتدأ باتفاق جميع النحويين، لكنهم اختلفوا في رافع الخبر على قولين:

الأول: ذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها هي الناصبة للاسم الرافعة للخبر. (١)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال:" باب (إنَّ) وأخواتها وهي: إنَّ، وأنّ،..... فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها، واسمها مُشَبَّه بالمفعول به المقدم، وخبرها مُشَبَّه بالفاعل، تقول: إنَّ زيداً قائمٌ..." (٢)

واحتجوا على ذلك بأدلة منها:

١- أن هذه الأحرف مُشَبَّهة بالفعل، فوجب أن تعمل عمله، والفعل له مرفوع ومنصوب، فكذلك هي. (٣)

٢- أنّ كل ما عمل في المبتدأ فإنه يعمل في خبره،نحو:(ظننت) وأخواتها، وكذلك (كان) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر. (٤)

---

(١) انظر: الكتاب ١٣١/٢، المقتضب ١٠٩/٤، الأصول ٢٣٠/١، مجالس العلماء للزجاجي صـ ١٠٣، المرتجل صـ ١٦٩، الإنصاف ١/ ١٧٦، توجيه اللمع صـ١٤٨، شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٤، الإقليد ٣٤١/١، الفاخر ٤١٤/٢، الارتشاف ١٢٣٧/٣، التذييل والتكميل ٦/٥، تمهيد القواعد ١٢٩٨/٣، ائتلاف النصرة صـ١٦٧، التصريح ٧/٢، الهمع ٤٣١/١.

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ٦٢

(٣) انظر: أسرار العربية صـ ١٤٨، الإنصاف ١٧٧/١، ١٧٨، وراجع أوجه الشبه بينهما في: البيان في شرح اللمع صـ١٥٧، ١٥٨، شرح اللمع للواسطي صـ ٤٧، التبيين صـ ٣٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٩٠٨/٢، ائتلاف النصرة صـ ١٦٧، التصريح ٨/٢

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، وراجع: المقاصد الشافية ٣٠٨/٢

٣- أنَّ (إنَّ) وأخواتها تقتضي الاسمين فتعمل فيهما. (١)

٤- أنه لا يوجد مانع من نصبها للاسم، ورفعها للخبر، ولو وجد مانع لمنع عملها في الاسم كسائر الموانع. (٢)

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر(إنَّ) وأخواتها باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخولها عليه، فهي وأخواتها لم تعمل فيه شيئاً (٣)، وتابعهم في ذلك السهيلي. (٤) وقال الزجاجي: وهذا مذهب الكسائي.(٥)

واحتجوا على ذلك بأدلة منها :

١- ضعف هذه الحروف بالنسبة للأفعال، فهي فرع عن الأفعال، وإذا كانت فرعاً فهي أضعف منها ؛ لأن الفروع دائماً أضعف من الأصل فينبغي أن لا تعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول، إذ

---

(١) انظر: توجيه اللمع صـ ١٤٨، وراجع: اللباب،٢١٠/١، التبيين صـ٣٣٣.

(٢) انظر: التبيين صـ٣٣٤

(٣) انظر: الأصول ٢٣٠/١، مجالس العلماء للزجاجي صـ١٠٣، المقتصد ٤٤٥/١، الإنصاف ١٧٦/١، اللباب ٢١٠/١، التبيين صـ ٣٣٣، ترشيح العلل صـ ١٤١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، شرح الكافية للرضي ٣٣٣/٤، الإقليد ٣٤٢/١، الفاخر ٤١٤/٢، الارتشاف ١٢٣٧/٣، التذييل والتكميل ٦/٥، توضيح المقاصد ٥٢٣/١، الجنى الداني صـ ٣٩٣، تمهيد القواعد ١٢٩٨/٣، المقاصد الشافية ٣٠٨/٢، ائتلاف النصرة صـ ١٦٦، التصريح ٨/٢، الهمع ٤٣١/١.

(٤) انظر: نتائج الفكر صـ٣٤٢، ٣٤٣، وراجع: الارتشاف ١٢٣٧/٣، الهمع ٤٣١/١.

(٥) انظر: مجالس العلماء للزجاجي صـ ١٠٣

لو عملت في الاسم والخبر لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز.(١)

٢- واستدلوا أيضاً بقول العرب: (إنَّ بِكَ تَكْفُلُ زَيْدٌ) حيث عمل الفعل في اسمها، ولو كانت هي الفاعلة في الخبر لم تكن كذلك. (٢)

٣- واحتج السهيلي بأنه لو كان الخبر مرفوعاً بهذه الأحرف لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ماعمل فيه. (٣)

وقد رَدَّ البصريون ماذهب إليه الكوفيون والسهيلي من أن الخبر باق على رفعه، وحكموا عليه بالفساد فقال الجرجاني: " وذلك فاسد لأجل أنه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما نُصب المبتدأ بـ (إنَّ) وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً. وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع. ومن المُحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة " (٤)

وأما قولهم: إنّ هذه الأحرف ضعيفة، وعليه فإنها فرع عن الفعل في العمل، فلا تعمل عمله، فقد أجاب عنه الأنباري بأنَّ كونها فرعاً عن الفعل

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ١٥٠، الإنصاف ١٧٦/١، التبيين صـ ٣٣٦، اللباب ٢١١/١، ائتلاف النصرة صـ ١٦٦، ١٦٧، الهمع ٣٤١/١.

(٢) انظر: اللباب ٢١١/١، وراجع: الإنصاف ١٧٧/١، التبيين صـ٣٣٧.

(٣) انظر: نتائج الفكر صـ ٣٤٢، ٢٤٣ بتصرف، وراجع: التذييل والتكميل ٥ / ٧، تمهيد القواعد ٣ /١٢٩٨

(٤) انظر: المقتصد ١/ ٤٤٥، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١

في العمل لا يوجب ألا تعمل عمله، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله. (١)

وأما قول العرب: (إنَّ بِكَ تَكْفُلُ زَيْدٌ)، فقد رُدَّ بأنّ (إنّ) لم تُلغ فيها، وإنما اسمها محذوف، وما بعدها جملة في موضع الخبر، والتقدير: (إنه بك زيدٌ مأخوذ)، وذلك كثير في الشعر، والكلام. (٢)

وأما حجة السهيلي فقد حكم عليها بالضعف ؛ لأن التقديم فرع التأخير، ولم يعط الحرف رتبة الفعل في القوة، فيجوز فيه ماجاز في الفعل. (٣)

وبعد،،،

فمن خلال ماسبق يمكن القول بأن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أنّ خبر (إنَّ) وأخواتها مرفوع بها كما نُصب بها، وهو ما ذهب إليه الجواليقي ؛ وذلك لأن الحروف حتى ولو كانت ضعيفة، فإن ذلك لا يُؤدي إلى انعدام عملها في الخبر، وإنما يظهر أثر الفرعية في تقديم المنصوب على المرفوع وغير ذلك.

كما أنَّ خبر(إنَّ) وأخواتها مرفوع، ولابُدَّ له من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنَّ) وأخواتها، إذ لا عامل سواها. (٤)

والله أعلى وأعلم،،،

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ١٥٠، الإنصاف ١٧٩/١، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١

(٢) انظر: التبيين صـ ٣٣٨، ٣٣٩، اللباب ٢١١/١، وراجع: الإنصاف ١٧٩/١

(٣) انظر: تمهيد القواعد ١٢٩٨/٣

(٤) انظر: اللباب ٢١١/١، التبيين صـ٣٣٥.

ناصب المفعول معه

المفعول معه هو: الاسم الواقع بعد واو بمعنى (مع) لِمُصاحبة معمول فعل لفظاً نحو: استوى الماء والخشبةَ، أو معنى نحو: مالك وعمراً، وما شأنك وزيداً. (١)

وهو منصوب أبداً بلا خلاف، واختلف في عامل نصبه على خمسة أقوال:

الأول: أنَّ العامل فيه ما تقدمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو. وهو قول سيبويه (٢)، وأكثر البصريين.(٣)

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه الجواليقي حيث قال في تعليقه على قول الشاعر: فَكُوْنُوا أَنْتُم وبَنِي أَبِيْكُمُ مَكَانَ الكُلْيَتيِن مِنْ الطُّحَالِ (٤)

أي مع بني أبيكم، فلما حذف (مع) أقام الواو مقامها، وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها ؛ لأنها قوته، فأوصلته إليه. (٥)

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٤٩٧/٢، ٤٩٨، شرح الكافية للرضي ٥١٥/١، وراجع: المفصل صـ ٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢، وراجع تعريفات أخرى في: توضيح المقاصد ٦٦٣/٢، التصريح ٥٢٣/٢، الهمع ١٧٥/٢

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٧/١، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش٤٩/٢، الهمع ١٧٦/٢، ١٧٧

(٣) انظر: الأصول ٢٠٩/١، أسرار العربية صـ١٨٢، توجيه اللمع صـ ٢٠٠، شرح الكافية للرضي ٥١٧/١، شرح الكافية للموصلي ٢٢٣/١، المساعد ٥٤٠/١، ائتلاف النصرة صـ ٣٦، الهمع ١٧٦/٢.

(٤) البيت من الوافر ولا يعلم قائله، وهو من شواهد: الكتاب ٢٩٨/١، المسائل البصريات ٧٠١/١، شرح المفصل لابن يعيش٤٨/٢،شرح ألفية ابن معط للموصلي ٥٨٩/١،التصريح ٥٣٤/٢،الهمع ١٧٧/٢

(٥) انظر: المختصر في النحو صـ ٧٤

واحتجوا على ذلك بأدلة منها: أن الواو صَحَّحَتْ وصول الفعل إلى ما بعدها، فكان ذلك الفعل هو العامل كـ (إلا) في الاستثناء، وبيانه أنَّ قولك: (استوى الماءُ والخشبة) لا يصح معناه إلا بالواو، ولو قلت: (استوى الماء الخشبة) لم يصح، فإذا فسد عند عدم الواو، وصح عند وجودها، وجب أن يُنسب العمل إلى الفعل، وإذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق إلا أن الفعل عمل بتوسط الواو. (١)

كما أنهم حملوا تعدية الفعل بالواو على تعديته بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجر. يقول الأنباري: " الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّي بالهمزة في نحو:(أخرجتُ محمداً)، وكما عُدِّي بالتضعيف، نحو: (خرَّجتُ المتاعَ)، وكما عُدِّي بحرف الجر، نحو: (خرجتُ به)..." (٢)

الثاني: أنّ الناصب له هو الخلاف. وهو رأي الكوفيين (٣)، ونُسب إلى بعضهم. (٤)

---

(١) انظر: التبيين صـ٣٨٠، وراجع: شرح اللمع للتبريزي صـ ١٥٣، المختصر في النحو صـ ٧٤

(٢) انظر: الإنصاف ٢٤٨/١، ٢٤٩، توجيه اللمع صـ٢٠٠، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٥٨٧/١، وراجع أدلة أخرى في:، أسرار العربية صـ١٨٢، ترشيح العلل صـ١٥٥، ١٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢، ٤٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢، شرح الكافية للرضي ٥١٧/١، ٥١٨، شرح الكافية للموصلي ٢٢٣/١، ائتلاف النصرة صـ ٣٦ .

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣، ٣٤، وراجع: أسرار العربية صـ١٨٢، التبيين صـ ٣٧٩، توجيه اللمع صـ ٢٠١، شرح الكافة للموصلي٥٨٧/١، ٥٨٨، ائتلاف النصرة صـ ٣٦، الهمع ١٧٨/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ١٤٨٤/٣، الهمع ١٧٦/٢.

وقد عضدوا رأيهم بما يلي:

١- أنه يمتنع تكرار الفعل إذا قلت: (استوى الماء والخشبة)، فلا يقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: (جاء زيدٌ وعمروٌ)، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.(١)

٢- أنّ الفعل في نحو: (استوى الماء والخشبة) لازم، والفعل اللازم لا ينصب الأسماء. (٢)

وقد رُدَّ هذا القول بردود ومنها: أنّ الخلاف لو كان ناصباً لقيل: (ما قام زيدٌ لكن عمراً، ويقوم زيد لا عمراً) بالنصب، ولا يقال بل يرفع، كما أنّ الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ.(٣)

---

(١) انظر: الإنصاف ٢٤٨/١، أسرار العربية صـ ١٨٢، ١٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢، توجيه اللمع صـ ٢٠١

(٢) انظر: الإنصاف ٢٤٨/١

(٣) انظر: الهمع ١٧٨/٢، وراجع ردود العلماء الأخرى على هذا الرأي في: الإنصاف ٢٥٠/١، التبيين صـ ٣٨٢، توجيه اللمع صـ ٢٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٥٨٨/١، المساعد ٥٤٠/١، التصريح ٥٢٩/١.

الثالث: أنه منصوب بتقدير عامل بعد الواو، فإذا قلت: (ما صنعت وأباك)، فالتقدير: (ما صنعت ولابست أباك). (١) وقد نُسب هذا المذهب إلى الزجاج. (٢)

وقد احتج لما ذهب إليه بأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. (٣)

وقد رَدَّه الرضي (٤) بأن الإضمار على خلاف الأصل، كما رَدَّه الزبيدي بقوله... إن فعل الملابسة لا يُقَدَّر إلا مع عدم العامل اللفظي الفعلي عند بعضهم..... (٥)

الرابع: أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، والواو هي التي هيأت ذلك لما بعدها، وذلك لأن الواو قامت مقام (مع). (٦) وقد نُسب هذا

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ١٨٣، الإنصاف٢٤٨/١، التبيين صـ ٣٧٩، توجيه اللمع صـ٢٠٠، ٢٠١، شرح الكافية للرضي ٥١٨/١، الارتشاف ١٤٨٤/٣، المساعد ٥٤٠/١،التصريح ٢٦٥/٢، الهمع ١٧٨/١

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٣، ٢٨، وراجع المصادر السابقة.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٤٨/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٥٨٧/١

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٥١٨/١.

(٥) انظر: ائتلاف النصرة صـ ٣٦، وراجع ردوداً أخرى على هذا الرأي في: أسرار العربية صـ ١٨٣، ١٨٤، الإنصاف ٢٤٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢، المساعد ٥٤٠/١.

(٦) انظر: التبيين صـ٣٧٩، ٣٨١، توجيه اللمع صـ ٢٠٠، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢، شرح الكافية للرضي ٥١٨/١، الارتشاف ١٤٨٤/٣، التصريح ٥٢٨/٢، الهمع ١٧٨/٢

المذهب إلى الأخفش (١)، كما نسب إلى أكثر الكوفيين.(٢)

وقد ضَعَّفَه الزبيدي ؛ لأنه دعوى لا دليل عليها (٣)، كما رَدَّه الرضي بأنه لو كان كما قال لجاز النصب بها في كل واو بمعنى (مع) نحو: كل رجل وضيعته.(٤)

الخامس: أنّ عامل النصب في المفعول معه هو الواو نفسها. وقد نُسب هذا الرأي إلى عبد القاهر الجرجاني (٥)، لكن رأيه في المقتصد موافق لرأي سيبويه وأكثر البصريين. (٦)

وقد علل النحاة لهذا الرأي بأنه لما رأى اختصاصها بالاسم اِدَّعى أن النصب بها كـ (إنَّ). (٧)

وقد رُدَّ هذا القول بردود منها:

---

(١) انظر: المصادر السابقة، الإنصاف ٢٤٨/١

(٢) انظر: الارتشاف ١٤٨٤/٣، الهمع ١٧٨/٢

(٣) انظر: ائتلاف النصرة صـ ٣٦

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٥١٩/١،، وراجع ردوداً أخرى على هذا الرأي في: الإنصاف ٢٤٩/١، التبيين صـ٣٨١، ٣٨٢، توجيه اللمع صـ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢

(٥) انظر: الجمل في النحو صـ ٧٦، ٧٧، شرح العوامل المائة للأزهري صـ٢٣١، وراجع: شرح الكافية للرضي٥١٨/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢،الارتشاف ١٤٨٥/٣ المساعد ٥٤٠/١، الهمع ١٧٧/٢.

(٦) انظر: المقتصد: ٦٥٩/١، ٦٦٠.

(٧) انظر: المساعد ٥٤٠/١، وراجع: توضيح المقاصد ٦٦٤/٢، الهمع ١٧٧/٢.

١- أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لانظير له، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كـ (إنّ) وأخواتها. (١)

٢- أن الواو لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه، ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا. (٢)

وبعد،،،،

فإنه يمكن القول بأن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو ماذهب إليه سيبويه، وأكثر البصريين وهو ما اختاره الجواليقي من أن العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو ؛ وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من الردود التي ظهرت على الآراء الأخرى، كما أنهم يُعْمِلون الفعل الموجود وهو أولى من التقدير.

والله أعلى وأعلم،،،،،

ثانياً: الأعاريب:

إعراب ما بعد (أمَّا) وضرورة الفاء في جوابها

(أمَّا) تستعمل لتفصيل ما أجمله المتكلم، واستئناف الكلام، تقول: (جاءني إخوتك، فأما زيدٌ فأكرمته، وأما خالدٌ فأهنته، وأما بكرٌ فأعرضت عنه) (٣)، كما أنّها تتضمن معنى اسم الشرط وفعله، والتقدير فيها: (مهما يكن من شيء)، ولذلك تلزم الفاء بعدها.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠

(٢) انظر السابق وراجع ردوداً أخرى على هذا الرأي في: المقتصد ١/٦٦٠، ٦٦١، شرح الكافية للرضي ١/٥١٨، توضيح المقاصد ٢/٦٦٤، المساعد ١/٥٤٠، التصريح ٢/٥٢٨، الهمع ٢/١٧٨.

(٣) انظر: معاني الحروف للرماني صـ١٢٩، أمالي ابن الشجري ٣/١٣٠، التصريح ١/١٠٤، الهمع ٢/٤٨٠

قال سيبويه: " وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: (عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق)، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً ". (١)

ويفصل بين (أما) والفاء بواحد من ستة هي: (٢)

الأول: المبتدأ، نحو: (أمَّا قائمٌ فزيدٌ)، وكقوله تعالى:﴿ وَأَمَّآ ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾.(٣)

الثاني: الخبر، نحو: (أمَّا في الدار فزيد).

الثالث: جملة الشرط، كقوله تعالى:﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾.(٤)

الرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً كقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ ﴾ (٥)

الخامس: اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: (أمَّا زيداً فأكْرِمه).

---

(١) انظر: الكتاب ٢٣٥/٤، وراجع: شرح اللمع للواسطي صـ ١٢٥، شرح اللمع للتبريزي صـ ٢٣٥ ، رصف المباني صـ ٩٨، ٩٩، المغني ١٢٠/١

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٤٧/٣، شرح الكافية للرضي ٤٦٨/٤، مغني اللبيب ١٢٤/١، الهمع ٤٨٠/٢، ٤٨١، رسالة في أمَّا للسيوطي تحقيق د/ وليد السراقبي صـ ١٢٣ ، إحراز السعد وإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للجوهري تحقيق / سليم محمد سعيد صـ ٨٣

(٣) سورة الكهف من الآية: ٨٠

(٤) سورة الواقعة الآيتان : ٨٨، ٨٩

(٥) سورة الضحى الآية: ٩

السادس: ظرف معمول لـ (أمَّا) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، نحو: (أمّا اليومَ فإني ذاهب).

وإذا كان الاسم بعدها مرفوعاً فيكون على الابتداء، وخبره مابعد الفاء نحو: (أما زيدٌ فعالمٌ، وأما بكرٌ فجاهلٌ).(١)

وقد أشار الجواليقي إلى ذلك فقال: " أمَّا حرف تُفَصَّل به الجمل..... وفيها معنى الشرط ولا بُدَّ لها من الجواب بالفاء لتضمنها معنى الشرط، كقولك: (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، وأمَّا عمروٌ فذاهبٌ)، فـ (زيدٌ، وعمروٌ) مرفوعان بالابتداء، وموضعهما بعد الفاء، و(منطلق، وذاهب) خبر الابتداء، وتقديره: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذفت هذه الجملة استغناء بـ (أما) عنها، وعوضت من الحذف عمل مابعد الفاء فيما قبلها إذا قلت: أما زيداً فضربت ؛ لأن الفاء وسائر حروف العطف لايعمل مابعدها فيما قبلها..." (٢)

وإذا كان الاسم بعدها منصوباً، فيكون بفعل بعده غير مشغول عنه، كقولك: (أما بكراً فأهنتُ، وأمّا عمراً فأكرمتُ). قال تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾ ۝. (٣)

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١٣١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩ /١١، شرح الكافية للرضي ٤٦٧/٤، رسالة في أمَّا للسيوطي تحقيق د/ وليد السراقبي صـ ١٢٣، إحراز السعد وإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للجوهري تحقيق / سليم محمد سعيد صـ ٨١، ٨٢

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب صـ٢

(٣) سورة الضحى الآيتان : ٩، ١٠ وانظر: أمالي ابن الشجري ١٣١/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٩، رسالة في أمَّا للسيوطي تحقيق د/ وليد السراقبي صـ ١٢٣

وإن شغلت الفعل عن الاسم رفعته على الابتداء، والجملة بعده خبر، فقلت: (أمَّا زيدٌ فأكرمته، وأمَّا خالدٌ فأهنته) قال تعالى: وَأَمَّا ﴿ ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾. (١)

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

يثنى الاسم بإلحاق ألف ونون رفعاً، وياء ونون نصباً وجراً، ويجمع بإلحاق واو ونون رفعاً، وياء ونون نصباً وجراً.

وقد اختلف النحاة في هذه الحروف اللاحقة للاسم تثنية وجمعاً هل هي حروف إعراب، أو دلائل على الإعراب أو غير ذلك ؟ على أقوال متعددة أشهرها ما يلي:

أولاً: ذهب الخليل، وسيبويه، وأكثر البصريين إلى أنّ حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو والياء، فهي حروف إعراب، وليست بإعراب. (٢)

---

(١) سورة فصلت من الآية : ١٧، وراجع: الإتحاف ٤٤٢/٢، ٤٤٣
قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر (ثمودَ) بالنصب، ويكون نصبه بفعل محذوف مُفسَّر بالفعل الذي بعده، وتقديره: (وأمَّا ثمودَ فهدينا). انظر: أمالي ابن الشجري ١٣١/٣، الإتحاف ٤٤٢/٢، البحر المحيط ٤٧٠/٧

(٢) انظر: الكتاب ١٧/١، ١٨، الإيضاح في علل النحو صـ ١٣٠، الإنصاف ٣٣/١، أسرار العربية صـ ٥١، اللباب ١٠٣/١، التبيين صـ ٢٠٣، شرح الكافية للموصلي ١/ ١٠٥، الارتشاف ٥٦٨/٢، ٥٦٩، التذييل والتكميل ٢٩١/١، المساعد ٤٧/١، الهمع ١٥٨/١، الحجج النحوية صـ ٢٣

وقد اختار هذا الرأي الأعلم (١)، والصيمري (٢)، والسهيلي (٣)، والأنباري (٤)، والموصلي (٥)، وأبو حيان (٦)، وابن عقيل (٧) وغيرهم.

وقد احتج هؤلاء بأدلة منها:

١- أن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فلما زيدت لذلك صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضِعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في (قائمة)، والألف في (حُبْلى)، فكما أن التاء، والألف حرفا إعراب، فكذلك هذه الحروف هاهنا. (٨)

٢- أنّ هذه الأحرف لحقت لمعنى التثنية والجمع آخر الاسم كما لحقت ألف التأنيث وتاؤه لمعنى التأنيث، وياء النسب لمعنى النسب، فما كان منها صحيحاً قَبِلَ الإعراب ظاهراً، وما كان منها معتلاً قُدرت فيه الحركات، فكذلك زيادة التثنية والجمع قُدر فيها الإعراب ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة بحال، والياء والواو تستثقل فيهما الحركات، فقدر فيها الإعراب. (٩)

---

(١) انظر: النكت ١١٨/١، ٢١١، وراجع: الارتشاف ٥٦٩/٢، الهمع ١٥٨/١

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٨٨/١، ٨٩

(٣) انظر: نتائج الفكر صـ١٠٩، ١٥٤، الهمع ١٥٨/١

(٤) انظر: أسرار العربية صـ ٥٢

(٥) انظر: شرحه للكافية ١/ ١٠٥

(٦) انظر: الارتشاف ٥٦٩/٢

(٧) انظر: شرحه على الألفية ٥٨/١

(٨) انظر: الإنصاف ٣٤/١، ٣٥ بتصرف، وراجع: التبصرة والتذكرة ٨٨/١، ٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤

(٩) انظر: التذييل والتكميل ٢٩١/١، ٢٩٢، وراجع أدلة أخرى لهم في: اللباب١٠٣/١، ١٠٤، التبيين صـ ٢٠٤، ٢٠٥، شرح الكافية للموصلي١/ ١٠٥

وقد رُدَّ هذا الرأي بوجهين:

الأول: أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة لَلَزِم ظهور الحركة في الجمع حالة النصب ؛ لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها، فكنت تقول: رأيتُ الزيدِيَنَ، كما تقول: رأيتُ جَوارِيَكَ.

الثاني: أنها لو كانت معربة بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فيقال: رأيتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان. (١)

ثانياً: ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي حروف الإعراب نفسه، ولا تقدير فيها، فهي بمنزلة الضمة، والفتحة، والكسرة. (٢)

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه الجواليقي حيث قال في كتابه (المختصر في النحو) في باب التثنية: ".... فالألف حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وعلامة الرفع، ودخلت النون عوضاً مما منع الاسم من الحركة والتنوين، وكسرت لسكونها، وسكون الألف قبلها.

فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياء مفتوحاً ماقبلها... فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وعلامة الجر والنصب، والنون مكسورة كحالها في الرفع " (٣)

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩١/١، ٢٩٢، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، ٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو صـ ١٣٠، الإنصاف ٣٣/١، أسرار العربية صـ ٥٢، التبيين صـ ٢٠٤، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١، شرح الكافية للرضي ٨٦/١، شرح الكافية للموصلي ١/ ١٠٦، الارتشاف ٥٦٩/٢، الهمع ١٥٧/١

(٣) انظر: المختصر في النحو صـ ٤٣

وقال في باب جمع التذكير: "... فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها وسكون ماقبلها، فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الواو ياء مكسوراً ماقبلها... فالياء حرف الإعراب، وهي علامة الجمع، وعلامة الجر والنصب " (١)

وعُزي هذا القول إلى الفراء (٢)، وقُطرب، والزيادي (٣)، والزجاجي (٤)، وابن خروف (٥)، وابن مالك (٦)، والرضي (٧)، وابن هشام (٨) وغيرهم.

وقد احتجوا بأدلة منها:

١- أنها تتغير كتغير الحركات، فأنت تقول: (قامَ الزيدانِ، ورأيتُ الزيدَيْنِ، ومررتُ بالزيدينِ) وكذلك في الجمع فتتغير كتغير الحركات، نحو: (قام زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ)، فلما تغيرت كتغير الحركات دَلَّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمزلتها. (٩)

---

(١) انظر: السابق صـ ٤٤

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، اللباب ١٠٣/١، التبيين صـ ٢٠٤، لكنَّ الفراء لم ينص على ذلك في معانيه. انظر: معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، ٩٣، ١٨٤، ٢٤٧/٣

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، الارتشاف ٥٦٩/٢، الهمع ١٥٧/١

(٤) انظر: الجمل في النحو صـ ٣، ٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/١، ١٢٦، الارتشاف ٥٦٩/٢

(٥) انظر: شرحه للجمل ٢٧٧/١

(٦) انظر: شرح التسهيل ٧٥/١

(٧) انظر: شرح الكافية ٨٣/١، ٨٦

(٨) انظر: أوضح المسالك ٥٠/١، ٥١

(٩) انظر: الإنصاف٣٣/١، ٣٤ بتصرف، والحجج النحوية صـ٢٥، ٢٦

٢- أنّ الإعراب ما دلَّ على الفاعل والمفعول، وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بهذه المنزلة، فكانت إعراباً. (١)

وقد رُدَّ هذا القول بأنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب ألاَّ يخل سقوطها بمعنى الكلمة كسقوط الحركات الذي لا يؤدي سقوطها إلى إخلال بمعنى الكلمة، لكن لو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخل ذلك بمعناها، فلما أخلَّ سقوط هذه الحروف بمعناها بخلاف الحركات دلَّ على أنها ليست بإعراب كالحركات. (٢)

ثالثاً: ذهب الأخفش (٣)، والمازني (٤)، والمبرد (٥) إلى أن هذه الحروف ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنها دليل على الإعراب، والإعراب مُقدَّر فيما قبلها.

واحتج أصحاب هذا القول بحجج منها:

---

(١) انظر: التبيين صـ ٢٠٦، وراجع أدلة أخرى لهم في: الإيضاح في علل النحو صـ ١٣٢، الإنصاف ٣٤/١

(٢) انظر: الإنصاف ٣٧/١ بتصرف، وراجع: سر صناعة الإعراب ٧١٦/٢، ٧١٧، الحجج النحوية د/ فاضل السامرائي صـ ٢٦، وراجع ردوداً أخرى في: أسرار العربية صـ ٥٣، الإنصاف ١/ ٣٦، ٣٧، اللباب ١٠٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١

(٣) انظر: المقتضب ١٥٢/٢، الانتصار لابن ولاد صـ ٤٦، الإيضاح في علل النحو صـ ١٣٠، سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، ٧١٠، شرح الكافية للموصلي ١/ ١٠٦، الارتشاف ٥٦٩/٢، الهمع ١/ ١٥٧، ١٥٨
لكنَّ نسبة هذا القول إلى الأخفش فيه نظر ؛ لأن ما في المعاني ينطق بغير ذلك. راجع: معاني القرآن للأخفش ١٥/١

(٤) انظر: الانتصار لابن ولاد صـ ٤٦، الإنصاف ٣٣/١، شرح الكافية للرضي ١/ ٨٦، شرح الكافية للموصلي ١/ ١٠٦، الارتشاف ٥٦٩/٢

(٥) انظر: المقتضب ١٥٢/٢، الإنصاف ٣٣/١، أسرار العربية صـ ٥١، ٥٢، التبيين صـ ٢٠٤، شرح الكافية للموصلي ١/ ١٠٦، الارتشاف ٥٦٩/٢

١- ما ذكره المبرد بقوله: ".... إنَّ الألف إن كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف " (١)

٢- أنها لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، وهي تدل عليه، وليست إعراباً ؛ لأنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كحركات الإعراب، وهو يختل بسقوطها. (٢)

وهذا القول مردود ؛ لأنه لو كانت هذه الحروف تدل على الإعراب، فإن ذلك لا يخلو من أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول سيبويه وأكثر البصريين. وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وأصحاب هذا الرأي لا يقولون ببناء التثنية والجمع. (٣)

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١٥٢

(٢) انظر: الإنصاف ٣٥/١ بتصرف، وراجع حُججاً أخرى لهم في: سر الصناعة ٧١٠/٢، كشف المشكل في النحو ١٨٥/١، الحجج النحوية صـ ٢٤

(٣) انظر: الإنصاف٣٥/١ بتصرف، أسرار العربية صـ ٥٢، التبيين صـ ٢٠٦، ٢٠٧ ، الحجج النحوية د/ فاضل السامرائي صـ ٢٥، وراجع ردوداً أخرى على هذا الرأي في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥، التذييل والتكميل ٢٩٤/١، الهمع ١٥٨/١

رابعاً: ذهب الجرمي إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع. (١)

وقد نُسب هذا القول إلى المازني (٢)، واختاره ابن عصفور. (٣)

وقد استدل ابن عصفور لاختياره هذا الرأي بأن الأصل في المثنى قبل دخول العامل عليه أن يكون بالألف، والأصل في الجمع أن يكون بالواو نحو: زيدان، وزيدون...، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً، وكان ترك العلامة لها علامة، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء، وكان ذلك علامة النصب والخفض. (٤)

وقد ضَعَّفَ ابن يعيش هذا القول ؛ لأنه يجعل الإعراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً ؛ لأن الانقلاب معنى، واللفظ هو المقلوب، فيجعل إعرابه في الرفع لفظاً لا معنى فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد، وذلك معدوم النظير. (٥)

---

(١) انظر: المقتضب ١٥١/٢، سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، ٧١٣، التبيين صـ ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٤، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٤، شرح الكافية للرضي ٨٦/١، شرح الكافية للموصلي ١٠٦/١، الارتشاف ٥٦٩/٢، الهمع ١٥٨/١

(٢) انظر: الارتشاف ٥٦٩/٢، الهمع ١٥٨/١

(٣) انظر: المقرب ١/ ٤٨، ٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/١

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/١ بتصرف، المقرب ٤٨/١، ٤٩، وراجع حججاً أخرى في: التبيين صـ ٢٠٦

(٥) انظر: شرح المفصل ١٤٠/٤، وراجع: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧١٣

كما رَدَّه ابن مالك بأربعة أوجه وهي: (١)

١- أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى ؛ لأن الجر له الياء وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسة الضمة.

٢- أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر.

٣- أن الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى.

٤- أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع.

وبعد،،،

فمن خلال ما سبق يتبين أن كل الآراء قد اعترض عليها بوجوه متعددة، وأرى أنّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم كـ (الجواليقي)؛ وذلك لسهولته ويسره، ووضوحه وبعده عن التكلف والتقدير، كما أنه المختار عند كثير من العلماء المتأخرين، ونيابة الحروف عن الحركات موجود في كثير من الأبواب النحوية، ويلي هذا الرأي في الأولوية رأي سيبويه ومن تبعه.

والله أعلى وأعلم،،،،

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ بتصرف، وراجع ردوداً أخرى علي هذا الرأي في: أسرار العربية صـ ٥٢، ٥٣، الإنصاف ٣٥/١، التبيين صـ ٢٠٧، ٢٠٨

هذا وقد نسب بعض العلماء إلى الزجاج القول ببنائهما، لكنه قول مردود، كما أن كلامه في المعاني يُخالف ما نُسب إليه. انظر: الإنصاف ٣٣/١، التبيين /٢٠١، اللباب ١٠٣/١، شرح الكافية للرضي ٣٥١/٣، الارتشاف ٥٦٨/٢، التصريح ٢٢٩/١ ، الحجج النحوية صـ ٢٧ ، وراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧١/١، ٣٦٢/٣

إعراب (الحمام) في قول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنا وَنِصْفُهُ فَقَدِ (١)

(إنَّ) وأخواتها حروف عاملة مشبهة بالفعل ؛ وذلك لا ختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، ولذا فهي تنصب المبتدأ باتفاق النحاة، وترفع الخبر عند البصريين، ولكن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة أو الكافة فهل تعمل أو لا ؟ للنحاة في ذلك أربعة أقوال:

الأول: أنَّ (ما) الزائدة تكفها عن العمل، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ويزول اختصاصها بالأسماء إلا (ليت) فإنه إذا اتصلت بها (ما) الكافة جاز فيما بعدها الإعمال والإهمال. (٢)

هذا مذهب سيبويه (٣)، والأخفش (٤)، ونسبه المرادي إلى جمهور

---

(١) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه صـ ١٦، وهو من شواهد: الكتاب ١٣٧/٢، أمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، الإنصاف ٤٧٩/٢، شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٤، شرح الكافية للموصلي ٦٣٧/٢، الفاخر ٤٢١/٢، أوضح المسالك ١ /٣٤٧: ٣٤٩، المغني ٣ / ٥١٤، التصريح ٢ /٦٠، الخزانة ١٠ / ٢٥١ برواية (أو نصفه).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٤، شرح الكافية للموصلي ٦٣٦/٢، ٦٣٧، الفاخر ٤١٩/٢، التذييل والتكميل ١٤٦/٥، ١٤٧، الجنى الداني صـ٣٩٥، أوضح المسالك ٣٤٧/١: ٣٤٩، شرح الألفية لابن عقيل ٣٧٤/١، التصريح ٥٧/٢، ٥٩

(٣) انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨، وراجع: الارتشاف ١٢٨٥/٣، الجنى الداني صـ٣٩٥

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، الارتشاف ١٢٨٥/٣

النحويين (١)، وتبعهم الجواليقي. (٢)

واستدلوا على ذلك بأنّ (ما) الزائدة إذا اتصلت بـ(إنّ) أو إحدى أخواتها عدا (ليت) أزالت اختصاصها بالأسماء، فيأتي بعدها الجمل الاسمية والفعلية، والحرف إذا زال اختصاصه بطل عمله، كقوله تعالى:﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ (٣) واستثنوا من ذلك (ليت) ؛ لأنه لم يسمع الإلغاء والإعمال إلا فيها، وذلك في بيت النابغة السابق، فقد ورد ت الرواية فيه بنصب (الحمام) ورفعه، أي بالإعمال والإهمال (٤)، وهو ما أشار إليه الجواليقي بقوله: "... والحمامُ بالرفع والنصب، فمن رفع جعل (ما) كافة، ومن نصب جعلها زائدة، والحمام: يذكر ويؤنث، ويوصف بالواحد والجمع.... " (٥)

قال سيبويه: " وأما ليتما زيداً منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً وهو قول النابغة الذبياني... فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: (مثلاً ما بعوضةٌ)، أو أن يكون بمنزلة قوله: (إنما زيدٌ منطلقٌ) ". (٦)

---

(١) انظر: الجنى الداني صـ٣٩٥

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ١٠٢: ١٠٤

(٣) سورة الأنفال من الآية: ٦

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، الفاخر ٤٢٠/٢، ٤٢١، التذييل والتكميل ١٤٧/٥، ١٤٩، ١٥٠، أوضح المسالك ٣٤٩/١، التصريح ٥٩/٢، ٦٠

(٥) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ١٠٢: ١٠٤

(٦) انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨

فالرفع في (الحمام) على وجهين إذن: على أن (ما) موصولة، أي بمنزلة (الذي) اسم (ليت)، وأنّ الإشارة خبر لـ (هو) محذوفاً، و(الحمام) نعت لـ (هذا)، و(لنا) خبر (ليت)، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذ على الإهمال، فهو بمنزلة من قال (مثلاً ما بعوضةٌ)، فإن التقدير فيها: مثلاً الذي هو بعوضةٌ.

والوجه الآخر: أن تجعل (ما) كافة للعامل، كقولك:(إنَّما زيدٌ منطلقٌ) (١)، أي فتكون (ما) كافة، و(هذا) اسم إشارة مبتدأ، و(الحمامُ) بالرفع نعت لاسم الإشارة، أو بدل أو عطف بيان، و(لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو (هذا)، أي: حاصلٌ لنا. (٢)

والنصب على الإعمال، فتكون (ما) زائدة لا كافة، و(هذا) اسم إشارة اسم (ليت) في محل نصب، و(الحمامَ) بالنصب نعت لاسم الإشارة، أو بدل أو عطف بيان، و(لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليت)، أي حاصلٌ لنا. (٣)

كما في قولك: (ليتما زيداً ألقاه)، ويمتنع نصبه على الاشتغال، أي على إضمار فعل على شريطة التفسير. (٤)

---

(١) انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨، أمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، شرح الكافية للموصلي ٦٣٧/٢، الفاخر ٤٢١/٢، التذييل والتكميل ١٤٨/٥، المغني ٥١٤/٣، التصريح ٦٠/٢، ٦١، خزانة الأدب ٢٥١/١٠، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٥٠/١، ٣٥١

(٢) انظر: حاشية تحقيق التصريح ٦٠/٢

(٣) انظر: السابق ٦١/٢، وراجع: شرح الكافية للموصلي ٦٣٧/٢

(٤) انظر: المغني ٥١٤/٣

هذا وقد علل ابن الشجري إعمال (ليت) عند اتصالها بـ (ما) بأن ذلك راجع لقوة شبه (ليت) بالفعل ؛ لأن (وددت) بمعنى: (تمنيت)، و(ليت) هي علم التمني، فلذلك حسن نصب الجواب في قولك: وودت أنه زارني فأكرمَه.(١)

الثاني: أنّ (ما) الزائدة إذا اتصلت بـ (إنَّ) وأخواتها جاز فيها جميعاً الإعمال والإهمال. وهذا مذهب الكسائي من الكوفيين (٢)، ووافقه ابن السراج (٣)، والزجاجي (٤)، والزمخشري (٥)، وابن مالك. (٦) واستدلوا على ذلك بقول العرب: (إنما زيداً قائمٌ، ولعلما بكراً قائمٌ) فيلغي (ما) وينصب، وكذلك سائر أخواتها. (٧)

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٤، الفاخر ٤١٩/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٣٧٥/١

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢٣٢/١، الارتشاف ١٢٨٥/٣، شرح الألفية لابن عقيل ٣٧٤/١

(٤) انظر: الجمل في النحو صـ ٣٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، الارتشاف ١٢٨٥/٣، شرح الألفية لابن عقيل ٣٧٤/١

(٥) انظر: المفصل صـ ٢٩٢، وراجع: الارتشاف ١٢٨٥/٣، التذييل والتكميل ١٤٧/٥،

(٦) انظر: شرحه للتسهيل ٣٨/٢

(٧) انظر: الجمل في النحو للزجاجي صـ ٣٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٤، ٣٣٩، الفاخر ٤٢١/٢، الارتشاف ١٢٨٦/٣، التذييل والتكميل ١٤٩/٥، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٥١/١

الثالث: أنّ (ما) الزائدة إذا اتصلت بـ (إنّ) وأخواتها جاز الإعمال والإهمال مع (لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ) دون باقي الأدوات. وهذا مذهب الزجاج (١)، واختاره ابن أبي الربيع. (٢)

واستدلوا على ذلك بأنه لما جاز الوجهان في (ليتما) وهي مغيرة معنى الجملة جاز في (لعلما، وكأنما) لاشتراكهما معها في تغيير معنى جملة الابتداء بخلاف (إنَّما، وأنَّما، ولكنما) فإنهن لا يُغيرن معنى الابتداء، فلم يُقَسْنَ على (ليت). (٣)

الرابع: أنه لا يجوز كف (لَيْتَ، ولَعَلَّ) إذا دخلت (ما) عليهما، بل يجب إعمالهما. وهو منسوب إلى الفراء. (٤)

وحجة من يرى هذا الرأي بقاء اختصاصها في الدخول على الجملة الاسمية، كما أنّ بيت النابغة يمكن تأويله بحيث تبقى (ليت) عاملة حتى في رواية رفع (الحمام) وهو ما ذكره سيبويه، غير أن الفراء يرى نصب الجزأين ؛ لأنه يقدرها بـ (تمنيت) فتجري مجراها. (٥)

وبعد،،،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، الارتشاف ١٢٨٥/٣، التذييل والتكميل ١٤٧/٥

(٢) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية صـ ٢٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، الارتشاف ١٢٨٥/٣، التذييل والتكميل ١٤٧/٥،

(٣) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية صـ ٢٤٦، التذييل والتكميل ١٥٢/٥

(٤) انظر: الارتشاف ١٢٨٥/٣، التذييل والتكميل ١٤٧/٥، الخزانة ١٠ / ٢٥٢

(٥) انظر: رصف المباني صـ ٢٩٨

فمن خلال ما سبق يمكن القول بأن الرأي الصحيح هو ماذهب إليه سيبويه ومن تبعه كالجواليقي في (أنّ) (ليت) تختلف عن بقية أخواتها، وذلك إذا اتصلت بها (ما) الزائدة أو الكافة، فإن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب، أي على الإهمال والإعمال، لورود السماع فيها فقط، وقد أتى بيت النابغة بروايتيه ليؤكد ذلك، وذلك لأن (ما) لم تزل اختصاصها بالجملة الاسمية، وما ورد من أقوال أخرى في ذلك فهي مردودة ؛ لأنه لم يرد به سماع. (١)

والله أعلى وأعلم،،،،،

إعراب (وحد) وعلام انتصب ؟

(وَحْد): مصدر وَحَدَ الشيء، ووَحِدَ يَوْحَدُ وحَادَة وَوَحْدَة ووَحْداً (٢) وهي لا تأتي إلا مضافة للضمائر جميعاً تقول: (سهِرتُ وحدي)، فقد أُضيف إلى ضمير المتكلم، و(أجبتكَ وحدك)، فقد أُضيف إلى ضمير الخطاب، و(عبدت الله وحده)، فقد أضيف إلى ضمير الغائب.

وهو لازم النصب، وقد اختلف في نصبه على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب الخليل، وسيبويه (٣) إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً، وإيحاداً في موضع مُوحِّداً في

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٤، شرح الألفية لابن عقيل ٣٧٥/١

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٨٠٧/٢

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٣/١، ٣٧٤، وراجع: الأصول ١٦٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، الارتشاف ١٥٦٦/٣، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢، تمهيد القواعد ٢٢٦١/٥، المقاصد الشافية ٤٣٦/٣، شرح الأشموني ٢٨٨/٢

المتعدي، ومتوحداً في اللازم.([١])

وممن قال بنصبه على الحال المبرد ([٢])، وابن طلحة ([٣])، والزمخشري ([٤])، والعكبري ([٥])، وابن يعيش ([٦])،

وابن مالك ([٧]) وغيرهم، كما عزي هذا القول إلى البصريين ([٨])

الثاني: ذهب قوم إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال.

وقد عزي هذا القول إلى البصريين ([٩])، والزجاج ([١٠])، واختاره الزجاجي([١١])، ورجحه الأنباري ، ووصفه بأنه أوجه الأوجه ([١٢])، كما أنه

---

(١) انظر: الارتشاف ١٥٦٦/٣، التذييل والتكميل ٣٦/٩، شرح التسهيل للمرادي صـ٥٦٠، الهمع ٢٣٢/٢

(٢) انظر: المقتضب ٢٣٩/٣، وراجع: الارتشاف ١٥٦٦/٣،، التذييل والتكميل ٣٦/٩، شرح التسهيل للمرادي صـ٥٦٠، شرح الأشموني ٢٨٨/٢

(٣) انظر: الارتشاف ١٥٦٦/٣، التذييل والتكميل ٣٧/٩، شرح التسهيل للمرادي صـ٥٦٠، تمهيد القواعد ٢٢٦١/٥، شرح الأشموني ٢٨٨/٢

(٤) انظر: المفصل صـ ٩١

(٥) انظر: التبيان صـ ١١١٦

(٦) انظر: شرح المفصل ٦٣/٢

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢

(٨) انظر: المنهاج في شرح الجمل للعلوي ٦٢١/١

(٩) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٩/٥

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٥٦٩/١

(١١) انظر: الجمل في النحو صـ ١٨٩

(١٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٢٤/٢

مذهب هشام الضرير في أحد قوليه (١)، والجواليقي. (٢)

وقد اختلف هؤلاء على قولين: (٣)

١- منهم من قال: إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيجاد واقع موقع الحال.

٢- ومنهم من قال: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين، فهو مصدر في موضع الحال.

الثالث: ذهب يونس (٤)، وهشام في أحد قوليه (٥) إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، وأنه بمنزلة (عنده)، فإذا قلت: جاء زيدٌ وحده، فالمعنى: جاء زيدٌ على انفراده، فالأصل: جاء زيدٌ على وحده، ثم حذف حرف الجر، ونصب على الظرف.(٦)

---

(١) انظر: الارتشاف ١٥٦٧/٣، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ١٦٠

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، الارتشاف ١٥٦٧/٣، التذييل والتكميل ٣٧/٩، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢، تمهيد القواعد ٢٢٦١/٥، ٢٢٦٢، الهمع ٢٣٢/٢

(٤) انظر رأيه في: الأصول ١٦٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٤/٢، شرح الجمل لابن خروف ٨٠٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، الارتشاف ١٥٦٧/٣، التذييل والتكميل ٣٧/٩، شرح التسهيل للمرادي صـ٥٦١، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢، تمهيد القواعد ٢٢٦٢/٥، المقاصد الشافية ٤٣٧/٣، الهمع ٢٣٢/٢، شرح الأشموني ٢٨٩/٢

(٥) انظر رأيه في: الارتشاف ١٥٦٧/٣، التذييل والتكميل ٣٧/٩ ، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢، الهمع ٢٣٢/٢، شرح الأشموني ٢٨٩/٢

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، الارتشاف ١٥٦٧/٣، التذييل والتكميل ٣٧/٩ ، الهمع ٢٣٢/٢

وقد نُسب هذا القول إلى الكوفيين (١)

واحتج أصحاب هذا الرأي بقول العرب: (جلس على وحدِهِ، وجلسا على وحدَيْهِما، وجلسوا على وحديهِمْ)، فدل على أنه منصوب على الظرفية.(٢)

كما استدلوا بقولهم: (زيدٌ وحده)، فجعلته العرب خبراً للمبتدأ لا حالاً، ولو قلت: زيدٌ جالساً لم يجز ذلك. (٣)

وقد رَدَّ ابن عصفور هذا الرأي بقوله: " إنَّ مما يدل على فساد هذا المذهب أنّ (وحد) ليس بظرف زمان ولا مكان، ولا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس "(٤)

هذا وقد أشار الجواليقي إلى الأقوال الثلاثة مرجحاً نصبه على المصدر فقال: " وقولهم: (فلان نسيج وحْدِه)، أي هو واحد في معناه ليس له فيه ثان.... ووحده منصوب في جميع كلام العرب إلا في ثلاثة مواضع: نسيج وحدِه، وعُيَيْر وحدِه، وجُحَيْش وحده، وهما ذم يراد بهما رجل نفسِه لا ينتفع به غيره، وهي نكرات وهو في غير هذا منصوب، كقولك: (لا إله إلا الله وحدَه لاشريك له)، وفي نصبه ثلاثة أقوال:

قال قوم من البصريين: هو منصوب على الحال، وقال يونس: وحده عندهم بمنزلة (عنده)، وقال هشام:

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي ٥٦٩/١

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، التذييل والتكميل ٣٧/٩

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣٨/٩، الارتشاف ١٥٦٧/٣، تمهيد القواعد ٢٢٦٢/٥، الهمع ٢٣٢/٢

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢

وحده منصوب على المصدر، وفعله (وجِد يجِد) ". (١)

وقال في موضع آخر مرجحاً النصب على المصدر: " ووحده لايضاف في شيء من الكلام إلا في ثلاثة مواضع: موضع في المدح كقولك: (فلان نسيج وحده) معناه: الرجل الذي لانظير له، وموضعان في الذم وهما: (جُحَيْش وحده، وعُيَيْر وحدِه) وهو فيما عدا هذه المواضع منصوب أبداً على معنى المصدر...." (٢)

وبعد،،،،

فمن خلال ماسبق يمكن القول بأن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو نصبه على المصدر وهو ما اختاره الجواليقي لما يلي:

١- ما حكاه الأصمعي من أنّ: وَحَدَ يَحِد كوعد يَعِدُ، فعلى هذا يقال: وَحْدٌ وحِدَةٌ مصدران بفعل مستعمل وهو (وَحَدَ) كما يقال: وَعْدٌ وعِدَةٌ مصدران لـ (وَعَدَ). (٣)

٢- أنّ في حمله على الحال شذوذ من وجهين: التعريف، والمصدرية(٤)، كما أنّه لا دلالة فيه على الظرفية كما قال ابن عصفور، فثبت نصبه على المصدر. (٥)

والله أعلى وأعلم،،،،

---

(١) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ١٢٨، ١٢٩

(٢) انظر: السابق صـ ١٦٠

(٣) انظر: الارتشاف ١٥٦٧/٣، التذييل والتكميل ٣٧/٩ ، شرح التسهيل للمرادي صـ٥٦١، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢، التصريح ٦١٧/٢

(٤) انظر: التصريح ٦١٧/٢

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢

إعراب (حَبَّذَا زيدٌ)

(حَبَّذَا) فعل لإنشاء المدح بمنزلة (نِعْمَ)، وهي مركبة من (حبَّ) واسم الإشارة، فإذا دخل عليها (لا) صار بمعنى (بِئْس)، وأصله (حَبُبَ) كـ (ظَرُفَ)،، فأسكنت الباء الأولى، وأدغمت في الثانية. (١)

وقد اختلف النحاة في إعراب (حبَّذا زيدٌ) على ما يلي:

الأول: ذهب سيبويه (٢)، وابن كيسان (٣)، وابن درستويه (٤)، والفارسي(٥)، وابن برهان (٦)، وابن خروف (٧)، وابن مالك (٨)

---

(١) انظر: شرح اللمع للواسطي صـ ١٨٧، توجيه اللمع صـ ٣٩٢، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٩٧٣/٢، ٩٧٤، المساعد ١٤٠/٢

(٢) انظر: الكتاب ١٨٠/٢، وراجع: توضيح المقاصد ٩٢٨/٢، الهمع ٣١/٣، شرح الأشموني ٧٥/٣

(٣) انظر رأيه في: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، تمهيد القواعد ٢٥٨٨/٥، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، التصريح ٤٢٨/٣، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة د/ علي الياسري صـ١٦٧، ١٦٨

(٤) انظر رأيه في: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، التصريح ٤٢٨/٣

(٥) انظر: المسائل البغداديات صـ ٢٠١ وما بعدها، وراجع: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، المساعد ١٤٠/٢، تمهيد القواعد ٢٥٨٨/٥، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥

(٦) انظر: شرحه للمع ٤٢٠/٢، وراجع: المساعد ١٤١/٢، تمهيد القواعد ٢٥٨٨/٥

(٧) انظر: شرحه للجمل ٥٩٩/٢، وراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٤، المساعد ١٤١/٢، تمهيد القواعد ٢٥٨٨/٥، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥

(٨) انظر: شرحه للتسهيل ٢٦/٣

إلى أن (حَبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعل، وما بعدها من اسم كـ (زيد) مخصوص بالمدح، وفيه الأعاريب: مبتدأ خبره الجملة التي قبله، واستغني باسم الإشارة عن الضمير، أو مبتدأ حُذف خبره، والتقدير: زيدٌ المحبوب، أو خبر محذوف المبتدأ، كأنه قال: هو زيدٌ، أي المحبوبُ زيدٌ، أو بدل من (ذا)، أو عطف بيان.(١)

وقد اختار الجواليقي هذا الرأي فقال: "... وحقيقة القول أن الأصل: حَبُبَ كـ (كَرُمَ)، فأسكنت الباء، وأدغمت في الثانية، و(ذا) مرفوع بفعله، و(زيد) يرتفع كما يرتفع بعد (نِعْمَ، وبِئْسَ) " (٢)

الثاني: ذهب الأخفش (٣)، وخطاب الماردي (٤) إلى أن (حَبَّ)، و(ذا) رُكبا معاً وصارا فعلاً بتغليب الفعل على الاسم ؛ لتقدم الفعل، وكثرة حروفه، و(زيدٌ) فاعل.(٥)

قال ابن يعيش: " وإنما غلبوا جانب الفعل هنا ؛ لأنه أسبق لفظاً، ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه، فقالوا: لا يحبذه بما لا ينفعه..." (٦)

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ١١٠، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ١٢٦٨/٥، شرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢، ٧٧، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، التصريح ٤٢٨/٣، الهمع ٣١/٣، شرح الأشموني ٧٥/٣

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٥

(٣) انظر: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، المساعد ١٤٢/٢، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥

(٤) انظر رأيه في: الارتشاف ٢٠٥٩/٤، ٢٠٦٠، المساعد ١٤٢/٢

(٥) انظر: أسرار العربية صـ ١٠٩، توجيه اللمع صـ ٣٩٢، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ١٢٦٨/٥، شرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٤، توضيح المقاصد ٩٢٩/٢، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، التصريح ٤٢٩/٣، الهمع ٣١/٣، شرح الأشموني ٧٦/٣

(٦) انظر: شرح المفصل ١٤١/٧، وراجع: الهمع ٣١/٣

وقد رَدَّ ابن مالك، والشاطبي هذا الرأي فقال ابن مالك: " وهو قول في غاية الضعف ؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كـ برق نحره، وتأبط شرا " (١)

الثالث: ذهب المبرد (٢)، وابن السراج (٣)، وابن عصفور (٤) إلى أن (حَبَّ)، و(ذا) رُكبا معاً وصارا اسماً بتغليب الاسم على الفعل ؛ لشرف الاسم، واستقلال الكلام به، كما أن الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبداً تُغَلَب على الفروع إذا اجتمعت، وعليه فيكون (حبذا) مبتدأ، و(زيدٌ) خبره، أو يكون (حبذا) خبراً مقدماً، و(زيدٌ) مبتدأ مُؤخر. (٥)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣، وراجع:، المساعد ١٤٢/٢، المقاصد الشافية ٥٥٣/٤، ٥٥٤

(٢) انظر: المقتضب ١٤٣/٢، وراجع: المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، الهمع ٣١/٣، شرح الأشموني ٧٦/٣

(٣) انظر: الأصول ١١٥/١، وراجع: المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، شرح الأشموني ٧٦/٣

(٤) انظر: شرحه للجمل ٧٦/٢، ٧٧، وراجع: المساعد ١٤١/٢، الهمع ٣١/٣، شرح الأشموني ٧٦/٣

(٥) انظر: شرح اللمع للواسطي صـ ١٨٧، أسرار العربية صـ ١٠٩، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ١٢٦٨/٥، شرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٤، توضيح المقاصد ٩٢٨/٢، المساعد ١٤١/٢، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، التصريح ٤٢٩/٣، الهمع ٣١/٣، شرح الأشموني ٧٦/٣

وقد استدل ابن عصفور لهذا الرأي بأن العرب قد أكثرت من دخول (يا) على (حبذا) دون استيحاش مما يؤكد على اسميتها، ودخول (يا) على غيرها من الأفعال مستوحش. (١)

وقد رَدَّ ابن مالك، وابن عقيل، وناظر الجيش دليل ابن عصفور فقال ابن مالك: "... وعكس ما ادعاه أولى بالصحة ؛ لأن دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على (حبذا)، فمن ذلك قراءة الكسائي:﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ ﴾. (٢) وقال العلماء تقديره: (ألا يا هؤلاء اسجدوا)، فكذلك يكون التقدير في: ياحبذا: ياقوم حبذا، ونحو ذلك، فإن حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع " (٣)

وقال ابن الناظم عن الرأيين السابقين: " وكلا القولين تكلف، وإخراج اللفظ عن أصله بلا دليل " (٤)

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣، المساعد ١٤١/٢، تمهيد القواعد ٢٥٩٠/٥، الهمع ٣١/٣

(٢) سورة النمل من الآية: ٢٥ قرأ الكسائي، ورويس، وأبو جعفر بهمزة مفتوحة، وتخفيف اللام على أن (ألا) للاستفتاح، ويا حرف للنداء والمنادى محذوف، أي ياقوم.

انظر: الإتحاف ٢/ ٣٢٥، التيسير في القراءات السبع للداني صـ ١٦٧، ١٦٨

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤، ٢٥، وراجع: المساعد ٢ /١٤١، تمهيد القواعد ٢٥٩٠/٥، ٢٥٩١

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٥

الرابع: أنَّ (حَبَّ) فعل، وفاعله المخصوص بالمدح، و(ذا) صلة، أي زائدة، لكنها لزمت. ونُسب إلى دُرَيْوِد. (١)

وقد رَدَّ الشاطبي هذا الرأي بأنه دعوى مجردة، أي لا دليل عليها. (٢)

وقال عنه الأنباري: إنه أضعف الوجوه. (٣)

وبعد،،،،

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الرأي الصحيح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من أن (حبذا) فعل وفاعل، وما بعده مخصوص بالمدح، وهو ما اختاره البواليقي ؛ لأن الأصل في الأشياء عدم التركيب، ولأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه. (٤)

والله أعلى وأعلم،،،،،،

الاسم المنصوب بعد (حَبَّذَا) علام انتصب؟

يأتي بعد (حَبَّذَا) اسم منصوب ولا يخلو من أن يكون مشتقاً نحو: (حَبَّذَا زيدٌ قائماً) أو غير مشتق نحو: (حَبَّذَا زيدٌ رجلاً).

وقد اختلف العلماء في نصب هذا الاسم على الحال، أو على التمييز كما يلي:

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ١١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣، الارتشاف ٢٠٦٠/٤، تمهيد القواعد ٢٥٩٢/٥، المقاصد الشافية ٥٥٢/٥، الهمع ٣١/٣

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣، تمهيد القواعد ٢٥٩٢/٥، المقاصد الشافية ٥٥٤/٥

(٣) انظر: أسرار العربية صـ ١١٠

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٩٢٩/٢

أولاً: ذهب الأخفش (١)، والفارسي (٢)، والرَّبَعِي (٣)، وخطَّاب الماردي(٤)، وجماعة من البصريين إلى أنه يعرب حالاً مطلقا سواء أكان جامداً أم مشتقاً.(٥)

ثانياً: ذهب أبو عمرو بن العلاء (٦)، والجواليقي (٧)، والأنباري (٨) إلى أنه يعرب تمييزاً مطلقاً سواء أكان جامداً أم مشتقاً، وأجاز ذلك الكوفيون، وبعض البصريين. (٩)

---

(١) انظر رأيه في: الأصول ١٢٠/١، التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، الارتشاف ٢٠٦١/٤، المغني ١٤٦/٢، المساعد ١٤٤/٢، تمهيد القواعد ٢٦٠١/٥، الهمع ٣٣/٣

(٢) انظر: المسائل البصريات ٨٤٨/٢، وراجع: التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، المغني ١٤٦/٢، المساعد ١٤٤/٢، تمهيد القواعد ٢٦٠١/٥، الهمع ٣٣/٣

(٣) انظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، الارتشاف ٢٠٦١/٤، المغني ١٤٦/٢، الهمع ٣٣/٣

(٤) انظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، الارتشاف ٢٠٦١/٤، خطاب الماردي وآراؤه النحوية أ.د علي محمود النابي صـ١٢٣

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، الارتشاف ٢٠٦١/٤، المغني ١٤٦/٢، المساعد ١٤٤/٢، الهمع ٣٣/٣

(٦) انظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، الارتشاف ٢٠٦١/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٧٨/٢، المغني ٢ /١٤٦، المساعد ١٤٤/٢، تمهيد القواعد ٢٦٠١/٥، الهمع ٣٣/٣

(٧) انظر: المختصر في النحو صـ١٣٦

(٨) انظر: أسرار العربية صـ ١١٠، ١١١

(٩) انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، الارتشاف ٢٠٦١/٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٦، المغني ١٤٦/٢، المساعد ١٤٤/٢ الهمع ٣٣/٣

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " اعلم أن حَبَّذَا معناها المدح، وتقريب المذكور بعدها من القلب، وهي ترفع المعرفة، وتنصب النكرة التي يحسن فيها (من) على التمييز....

وتقول: (حَبَّذَا رجلاً زيدٌ)، أي من رجل، فتنصبه على التمييز... " (١)

وقد استدلوا على ذلك بجواز دخول (مِنْ) عليه حيث يقال في: (حَبَّذَا زيدٌ رجلاً): (حَبَّذَا من راكبٍ زيدٌ). (٢)

ثالثاً: ذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاسم جامداً، نحو: (حَبَّذَا زَيْدٌ رجلاً) كان منصوباً على التمييز، وإن كان مشتقاً نحو: (حَبَّذَا عمرو راكباً) كان منصوباً على الحال.(٣)

قال أبو حيان: " والذي يظهر أنه إن كان جامداً كان تمييزاً، وإن كان مشتقاً فمقصدان للمتكم إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، ولا يصح دخول (مِنْ) عليه، وإن أراد عدم التقييد، بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً مثال الأول: حَبَّذَا هند مواصلة،

---

(١) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٥، ١٣٦

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٨/٢، وراجع: توجيه اللمع لابن الخباز صـ٣٩٣، المغني ١٤٦/٢، تمهيد القواعد ٢٦٠١/٥

(٣) انظر: أسرار العربية صـ١١١،شرح الجمل لابن خروف ٦٠١/٢، توجيه اللمع لابن الخباز صـ٣٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٧٨/٢، شرح الكافية للموصلي ٥٩٧/٢، ٥٩٨، التذييل والتكميل ١٦٩/١٠، تمهيد القواعد ٢٦٠١/٥، ٢٦٠٢، المغني ١٤٦/٢، المساعد ١٤٤/٢، الهمع ٣٣/٣

أي في حال مواصلتها، ومثال الثاني: حَبَّذَا راكباً زيدٌ. وهذا الذي تَدخُلُ عليه (مِنْ) فتقول: مِنْ رَاكبٍ".(١)

هذا وقد جَوَّز ابن مالك وقوع الحال، والتمييز بعد (حَبَّذَا) دون تفريق.(٢)

رابعاً: ذهب ابن العلج إلى جواز نصب هذا الاسم بإضمار (أعني)، أي لا يكون إذ ذاك تمييزاً، ولا حالاً بل يعرب مفعولاً به.(٣)

قال أبو حيان بعد ذكر هذا القول: "وهو قول غريب".(٤)

وبعد،،،

فمن خلال ما سبق يمكن القول بأن من أعرب الاسم المنصوب بعد (حَبَّذَا) على التمييز هو الرأي الراجح وهو ماذهب إليه أبو عمرو بن العلاء، واختاره الجواليقي، والأنباري ؛ وذلك لصحة تقديره بـ (مِنْ) سواء أكان جامداً أم مشتقاً.

والله أعلى وأعلم،،،

ضمة اللام في (يا أيها الرجلُ) بين الإعراب والبناء

إذا نودي (أيّ) وجب بناؤها على الضم، وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضاً عن مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى النداء. (١)

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٠/١٦٩، ١٧٠، الارتشاف ٤/٢٠٦١، ٢٠٦٢، وراجع: المغني ٢/١٤٦، ١٤٧، تمهيد القواعد ٥/٢٦٠٢، الهمع ٣/٣٣

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٠/١٧٠، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٢، وراجع: الهمع ٣/٣٣

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٠/١٧٠، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٢، وراجع: الهمع ٣/٣٣

ولا توصف (أي) إلا باسم جنس مُحلى بـ (أل) كـ (الرجل)، فتقول: (يا أيُّها الرَّجُلُ)، أو باسم إشارة، نحو: (يا أيُّهذا أَقْبل)، أو بموصول مُحلى بأل، نحو: (يا أيُّها الذي فعل كذا). (٢)

وإعراب (أي) منادى مفرد مبني على الضم، و(ها) التنبيه زائدة، و(الرجل) صفة لـ (أي). وقد اختلف في إعراب (الرجل) على قولين:

الأول: ذهب سيبويه (٣)، وجمهور النحويين (٤) إلى أنَّ تابع (أي) لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ وذلك لأن الرجل وإن كان صفة في اللفظ لـ (أي) فإنه المقصود بالنداء، إذ ليس (أي) باسم مقصود قصده، ودال على شيء منفرداً كـ (زيد) في نحو: (يا زيدُ الظريفَ)، وإذا كان كذلك جُعل التزام الرفع في (الرجل) مع كونه صفة إيذاناً بأنه المقصود بالنداء، فيجب أن يكون لفظه موافقاً للفظ المنادى، وإن كانت إحداهما حركة بناء والأخرى حركة إعراب. (٥)

---

(١) انظر: الهمع ٣٨/٢

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٤/٤، ٣٥، شرح الألفية لابن عقيل ٢٦٩/٣، التصريح ٤٧/٤، ٤٨

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ١٨٨

(٤) انظر: المقتضب ٢ / ٢١٦، شرح اللمع لابن برهان ٢٧٩/١، أسرار العربية صـ ٢٢٨، ٢٢٩، الارتشاف ٢١٩٤/٤، شرح الألفية لابن عقيل ٢٦٩/٣، التصريح ٤٧/٤، الهمع ٣٨/٢

(٥) انظر: المقتصد ٢ / ٧٧٧، ٧٧٨ بتصرف، وراجع: أمالي ابن الشجري ٣٦٧/٢، شرح الكافية للموصلي١٩٤/٢، الفاخر ٥٢٧/٢، شرح الألفية لابن عقيل٢٦٩/٣، التصريح ٤٧/٤، الهمع ٣٨/٢

هذا وقد أُختلف في ضمة لام (الرجل)، فذهب أبو نزار ملك النحاة إلى أنّ الضمة في اللام ضمة بناء، وليست ضمة إعراب ؛ لأن ضمة الإعراب لا بُدَّ لها من عامل يوجبها، ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة، وأنّ الألف واللام ليست للتعريف ؛ لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث، والألف واللام هنا في اسم المخاطب..... (١)

بينما ذهب الجواليقي إلى أنّ ضمة اللام في (الرجل) وشِبْهه ضمة إعراب، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء ومن قال بذلك فقد غفل عن الصواب، والألف واللام فيه للتعريف. نقل ذلك عنه ابن الشجري، والسيوطي فقال ابن الشجري:"... جواب الشيخ أبي منصور مَوْهُوب بن أحمد (أي في هذه المسألة) ضمة اللام من قولك: يا أيها الرجل وشِبْهه ضمة إعراب، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب، وذلك أن الواقع عليه النداء (أي) المبني على الضم ؛ لوقوعه موقع الحرف، والرجل وإن كان مقصوداً بالنداء، فهو صفة (أي) فمحال أن يُبنى أيضاً ؛ لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضع كما يجوز في: يا زيدُ الظريفَ.

وعلة رفعه أنه لما استمر الضم في كل منادى معرفة أشبه ما أُسند إليه الفعل، فأجريت صفته على اللفظ فرفعت ومحال أن يُدَّعى تكرير حرف النداء مكان (ها)، ومكان الألف واللام ؛ لأن المنادى واحد.... والألف واللام فيه للتعريف" (٢)

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٦٤/٢، الأشباه والنظائر ١٦١/٥، شرح الكافية للموصلي ١٩٤/١، الهمع ٢ / ٣٨

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٦٥/٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٢/٥، ١٦٣

كما رَدَّ الموصلي قول أبي نزار بأنه ضعيف؛لأن الصفة لما لم تباشر حرف النداء لم يقع موقع المضمر، وإنما الواقع موقعه (أي)، ولذلك بنيت. (١)

الثاني: ذهب المازني (٢) إلى جواز نصب صفة (أي) حملاً على موضعها، وقياساً على جواز نصب (الظريف) في قولك: (يا زيدُ الظريفَ) بالرفع والنصب.

ورُدَّ ما ذهب إليه المازني بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم بـ (يا أيها)، فلم يجز الحمل على موضعها، وبأن المقصود بالنداء هو (الرجل) وهو مفرد (٣)، كما أنه مردود لأنه لم يستند إلى سماع يؤيده.

وبعد،،،،،

فأرى أن ما ذهب إليه الجواليقي، وجمهور النحويين من أن ضمة اللام في (الرجل) في نحو: (يا أيها الرجل) ضمة إعراب لا ضمة بناء هو الرأي الصحيح لما ذكره الجواليقي وغيره من النحويين. وهو خلاف ليس من ورائه ثمرة مرجوة، فقد وردت عن العرب مضمومة.

والله أعلى وأعلم،،،،

---

(١) انظر: شرح الكافية للموصلي ١٩٤/١

(٢) انظر: المقتصد ٧٧٨/٢، أسرار العربية صـ ٢٢٩، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣، الارتشاف ٢١٩٦/٤، شرح الكافية للموصلي ١٩٤/١، الفاخر ٥٢٧/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٢٦٩/٣، المساعد ٢/ ٥٠٧ ، الهمع ٢ / ٣٨

(٣) انظر: الهمع ٣٨/٢، وراجع: شرح الكافية للموصلي ١٩٤/١

المبحث الثالث

آراؤه في التراكيب

استعمال (كاد) من غير (أن)

الغالب في خبر(كاد) أن يأتي مجرداً من (أن) (١)، فتقول: (كاد زيدٌ يفعل)، وكقوله تعالى:﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ (٢)، وكقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ (٣)، وقد جاءت في القرآن الكريم في أربعة وعشرين موضعا وكل أخبارها مجردة من (أن) (٤)، وكقول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَواه يذُوبُ حينَ قال الوشاةُ هند غَضوبُ (٥)

فـ (يذوب) خبر (كرب) وقد أتى مجرداً من (أن).

وقد علل النحاة ذلك بأن (كاد) تدل على شدة القرب من الحال بدليل امتناع دخول السين عليها، و(أن) مخلصة للاستقبال فتنافيا. (١)

---

(١) انظر: المرتجل صـ ١٣٣، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٩٠٣/٢، تخليص الشواهد صـ٢٦٢، التصريح ٦٩٠/١، الهمع ٤١٦/١

(٢) سورة البقرة من الآية: ٧١

(٣) سورة النور من الآية: ٣٥

(٤) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم صـ ٦٢٢

(٥) البيت من الخفيف وهو منسوب لكلحبة اليربوعي، أو لرجل من طيء، ومن شواهد: أوضح المسالك ٣١٤/١، تخليص الشواهد صـ٢٦٢، التصريح ٦٩٠/١، الهمع ٤١٦/١، شرح الأشموني ٣٨٥/١

وهذا ما ذهب إليه الجواليقي حيث قال:

" كاد من أفعال المقاربة، وهي تستعمل بغير (أن) يقال: (كاد فلان يفعل) معناه: قارب الفعل ولم يفعل ؛ لأن مقاربة الفعل تمنع من دخول (أن) من حيث أنَّ (أنْ) للاستقبال، ولكن (كاد) تُشَبَّه بـ (عسى) كما تُشَبَّه (عسى) بـ (كاد) " (٢)

هذا وقد جاء خبر (كاد) مقترناً بـ (أن) في الشعر كقول الشاعر:

كَادَتْ النَّفسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ(٣)

فـ (أن تفيض) خبر (كاد) وهو مقرون بـ (أن).

وكقول الآخر: قَدْ كادَ مِنْ طولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

فـ (أن يمصحا) خبر (كاد) وهو مقرون بـ (أن).

وللنحاة في ذلك مذهبان:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور النحاة – عدا ابن مالك – إلى أن خبرها لايقترن بـ (أن)، وإذا جاء مقترناً بها في الشعر فهو ضرورة. (١)

---

(١) انظر: المرتجل صـ ١٣٣، أسرار العربية صـ ١٢٩، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٩٠٣/٢، وراجع: شرح أدب الكاتب للجواليقي صـ ٢٤٤، ٢٥٠

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب صـ ٢٤٤، ٢٥٠

(٣) البيت من الخفيف لأبي زُبَيْد الطائي، وقيل: لمحمد بن مناذر، وهو من شواهد: الضرائر لابن عصفور صـ ٤٨، شرح شذور الذهب صـ٢٧٣، شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٤/١، التصريح ٦٩١/١

(٤) البيت لرؤبة من الرجز، وهو من شواهد: الكتاب ١٦٠/٣، المرتجل صـ ١٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧، الضرائر لابن عصفور صـ ٤٨، الإنصاف ٥٦٦/٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٢٦٢، شرح الكافية للجامي٣٠١/٢، الهمع ٤١٧/١

قال ابن عصفور: "... والصحيح أن دخولها في خبر (كاد) ضرورة إلا أنّها ليست مع ذلك بزائدة لعملها النصب، والزائدة لا تعمل..." (٢)

الثاني: ذهب ابن مالك إلى أن اقتران خبرها بـ (أن) في الشعر ليس بضرورة (٣)، وأنشد قول الشاعر:

أَبَيْتُم قَبُولَ السَّلمِ مِنَّا فكدتم لَدَى الحربِ أن تُغْنُوا السيوفَ عن السَّلِّ(٤)

قال: وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة ؛ لتمكن مستعمله من أن يقول:

أَبَيْتُم قَبُولَ السلمِ مِنا فكدتم لَدَى الحربِ تُغْنُونَ السيوفَ عن السَّلِّ

.... ثم قال: وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر (كاد) بـ (أن) ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته.

وأرى أن الرأي الصحيح هو ما ذهب إليه ابن مالك ؛لأن اقتران خبر (كاد) بـ (أن) ورد شعراً كما سبق ونثراً كما في قول أنس – رضي الله عنه –:

---

(١) انظر: الكتاب ١٢/٣، ١٦٠، المقتضب ٦٨/٣، الإنصاف ٥/٢ ٦٥، الارتشاف ١٢٢٥/٣، الهمع ٤١٦/١، شرح الأشموني ٣٨٥/١

(٢) انظر: ضرائر الشعر صـ ٤٨

(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح صـ ١٥٩ وما بعدها، شرح الكافية الشافية ٤٥٥/١، شرح التسهيل ٣٩١/١، ٣٩٢، وراجع: الارتشاف ١٢٢٥/٣

(٤) البيت من الطويل مجهول القائل، وهو من شواهد: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٢٦٢، شواهد التوضيح والتصحيح صـ ١٦٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/١، شرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٦، شرح الأشموني ٣٧٩/١

"... فما كدنا أن نصلَ إلى منازلنا " (١)، وكقول جُبَيْر بن مُطْعَم: "..... كاد قلبي أن يطيرَ " (٢) وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة. (٣)

وبعد،،،،

فأرى أن الغالب في خبر (كاد) أن لا يقترن بـ (أن) ؛ لأنها تدل على قرب وقوع الفعل، ومقاربة الفعل تمنع من دخول (أن) ؛ لأنّ (أنْ) للاستقبال كما قال الجواليقي وغيره، وإن ورد استعمالها في الشعر فليس بضروره ؛ لورود ذلك نثراً ونظماً كما قال ابن مالك.

والله أعلى وأعلم،،،

حذف (أن) من خبر (عسى)

الغالب في خبر (عسى) أن يقترن مضارعها بـ (أن) كقوله تعالى :

﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ (٤) ، وقال تعالى:﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ .﴾(٥)

---

(١) أخرجه البخاري في باب الاستسقاء. انظر صحيح البخاري ٣٤/٢، شواهد التوضيح صـ١٥٩

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير. انظر صحيح البخاري ١٧٥/٦، شواهد التوضيح صـ ١٥٩

(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح صـ ١٥٩، ١٦٠، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٢٦٢، ٢٦٣، وراجع: شرح الأشموني ٣٨٧/١ وما بعدها

(٤) سورة المائدة من الآية: ٥٢

(٥) سورة الإسراء من الآية: ٨

وقد اختلف النحويون في تجريد خبرها من (أن) في النثر، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، وأن ذلك ضرورة فيه.(١) وتبعهم الأنباري (٢)، وابن عصفور (٣)، والموصلي (٤) وغيرهم.

وذهب بعض النحويين إلى أن الحذف جائز في النثر أيضاً، ولا يخص الشعر فقط وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: " واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل " (٥)

وهذا ماذهب إليه الجواليقي أيضاً حيث قال: " عسى... ...يرفع الاسم وينصب الخبر كـ (كان) إلا أن خبره لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً، وتلزمه (أن)، وذلك قولك: (عسى زيد أن يقوم)، و (عسى جعفر أن ينطق)، قال سبحانه:﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ (٦)، ويجوز أن تحذف، فتقول: (عسى زيد يقوم) قال هدبة بن خشرم:

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (٧)

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/ ١٢٢٤، ١٢٢٥، توضيح المقاصد ١ /٥١٦، شرح الألفية لابن عقيل ٣٢٧/١، التصريح ٦٨٧/١، الهمع ٤١٧/١

(٢) انظر: أسرار العربية صـ ١٢٨

(٣) انظر: شرح الجمل ١٧٦/٢

(٤) انظر: شرح الكافية ٥٧٩/٢

(٥) انظر: الكتاب ١٥٨/٣، ١١/٣، وراجع: الفاخر ٢٦٣/١، الارتشاف٢/ ١٢٢٥

(٦) سورة المائدة من الآية: ٥٢

(٧) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣٧

كما ذهب إلى هذا القول أيضاً المبرد (١)، والفارسي(٢)، وابن جني (٣)، وابن مالك (٤)، وأبو حيان (٥)، والجامي (٦) وغيرهم.

وبعد،،،

فأرى أن ما ذهب إليه الجواليقي من أن خبر (عسى) يجوز أن يحذف منه (أن) نثراً وشعراً هو الراجح ؛ لورد ذلك نثراً وشعراً، ولا يختص الحذف بالشعر فقط.

والله أعلم بالصواب،،،

منع تقديم الفاعل على فعله

لابُدَّ للفعل من فاعل ؛ لأنه لو ذكر الفعل من غير فاعل لكان مفرداً، والمخاطب لا يستفيد من المفرد، كما أن الفعل حديث، والحديث من غير محدث عنه معدوم الفائدة (٧)، وموقع الفاعل بعد الفعل، لكن النحاة اختلفوا في هذا الموقع هل يلزمه التأخير أو يمكن أن يتقدم على عامله ؟ على قولين:

والبيت من الوافر، وهو من شواهد: الكتاب ١٥٩/٣، المقتضب ٧٠/٣، الكامل ١٥٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٧، ١٢١، شرح الألفية لابن عقيل ٣٢٧/١، التصريح ٦٨٧/١، الهمع ٤١٧/١، الخزانة ٨١/٤

(١) انظر: الكامل ٢٥٤/١ تحقيق/ الدالي

(٢) انظر: المسائل المنثورة صـ ٢٣١، المسائل العسكرية صـ ١٤٧، الارتشاف٢/ ١٢٢٥

(٣) انظر: اللمع صـ ٢٢٥

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤٥٤/١

(٥) انظر: البحر المحيط ١٣٤/٢

(٦) انظر: شرحه لكافية ابن الحاجب ٣٠٠/٢

(٧) انظر: توجيه اللمع صـ ١٢١

الأول: ذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، وإذا قُدِّمَ خرج من الفاعلية إلى الابتدائية، وأضمروا في الفعل فاعلاً. (١)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " واعلم أن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن ظهر بعده، فهو مضمر فيه لا محالة....." (٢)

وقد استدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها: (٣)

١- أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل وجُزء الشيء لا يُقدَّم عليه.

٢- أن الفاعل يلزم ذكره فجيء به بعد الفعل إشعاراً باللزوم.

٣- أنَّ الفاعل لو ذكر قبل الفعل لم يشعر اللفظ بأنه فاعل.

٤- أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع، وهو لازم له، كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وإذا تقدم لم يكن كذلك. (٤)

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع صـ ١١٩، توجيه اللمع صـ١٢١، شرح المفصل لابن يعيش١/٧٥، الارتشاف ٣/١٣٢٠، تذكرة النحاه صـ٦٩٤، المساعد١/٣٨٧، الهمع ١/٥١١، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر صـ١٦٢، الوجوب في النحو صـ ٢٢٦

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ٥٣

(٣) انظر: توجيه اللمع صـ١٢١، وراجع: أسرار العربية صـ ٧٩: ٨٣، اللباب ١/١٤٨: ١٥١

(٤) انظر: اللباب ١/١٤٩، وراجع: ثمار الصناعة للدينوري صـ ٢٧١، الارتشاف ٣/١٣٢٠، التذييل والتكميل ٦/١٧٨

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على فعله، وإعرابه فاعلاً للفعل المتقدم عليه. (١)

واحتجوا لرأيهم بشواهد من الشعر ورد فيها تقديم الفاعل على فعله، كقول الشاعر: مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهاَ وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَدِيداً (٢)

أي (وئيداً مَشْيُها).

وكقول الآخر:

وَلاَ بُدَّ مِنْ وَجْنَاءَ تَسْرِي بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الجُلاَحِ سَيْرُهَا اللَيْلَ قَاصِدِ(٣)

أي قَاصد سَيرُها الليلَ.

وقد أجاب البصريون عن البيت الأول:" بأن يجعل مشيها مبتدأ ويضمر خبر ناصب وئيدا، كأنه قال:

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع صـ ١٢٠، توجيه اللمع صـ١٢١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، الارتشاف ١٣٢٠/٣، تذكرة النحاه صـ٦٩٤، المساعد١/٣٨٧، الهمع ٥١١/١، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر صـ١٦٢، الوجوب في النحو صـ ٢٢٦

(٢) الرجز للزباء، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، التذييل والتكميل ١٧٦/٦، المساعد١/٣٨٧، الهمع ٥١١/١

الشاهد في البيت قوله : (مشيها وئيداً) فقد استدل به الكوفيون على تقدم الفاعل وهو (مشيها) على فعله وهو (وئيداً).

(٣) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه صـ٦٤، وهو من شواهد: توجيه اللمع صـ١٢٢، التذييل والتكميل ١٧٧/٦

والشاهد فيه قوله: (سيرها الليل قاصد)، فقد استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل وهو (سيرها) على عامله وهو (قاصد).

ما للجمال مشيها ظهر وئيدا، أو ثبت وئيدا، فيكون حذف الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطا. (١)

وأجابوا عن البيت الثاني بأن (سَيْرُهَا اللَيْلَ) مبتدأ وخبر، وقاصد صفة لـ (وجْنَاء) على حذف التاء كما قالوا: ناقة ضامر، ويحتمل: أن يكون قاصد صفة لراكب، و(سيرها الليل) جملة اعتراضية لا في موضع الصفة لـ وجْنَاء.(٢)

وبعد،،،،،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون، ومن تبعهم كالجواليقي وغيره من منع تقديم الفاعل على الفعل هو الرأي الصحيح والأولى بالقبول، وذلك لما يلي: ١- أن الفعل يؤثر في فاعله المتأخر، وإذا تأخر الفعل فلا عمل له في هذا الاسم المتقدم. ٢- أنّ الفاعل إذا تقدم على فعله أُعرب مبتدأ، وتأثر بالعوامل الداخلة عليه، نحو: (إنَّ محمداً قام)، ولا يعرب فاعلاً.

٣- أنه الرأي المختار عند كثير من النحويين كالمبرد (٣)،وابن السراج (٤)، والتبريزي (٥)، والأنباري (٦)، وابن مالك (٧)،

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، ١٠٩، التذييل والتكميل ١٧٨/٦، أوضح المسالك ٨٨/٢، المساعد ٣٨٧/١، الهمع ٥١١/١

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٧٨/٦، وراجع: توجيه اللمع صـ ١٢٢

(٣) انظر: المقتضب ١٢٨/٤

(٤) انظر: الأصول ٢٢٨/٢

(٥) انظر: شرح اللمع صـ ٩٩

(٦) انظر: أسرار العربية صـ ٧٩

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٠٧/٢، ١٠٨

وابن هشام (١)، والسيوطي (٢) وغيرهم.

والله أعلى وأعلم،،،

نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

إذا حُذف الفاعل ناب عنه واحد من أربعة أشياء هي: المفعول به، والمصدر المختص، وظرف الزمان والمكان، والمجرور التام.

وقد أجاز النحاة نيابة المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور عن الفاعل إذا لم يوجد المفعول به (٣) أما إذا وجد المفعول به، فهل يمكن أن ينوب غيره عن الفاعل ؟ خلاف بين النحويين على قولين:

الأول: ذهب البصريون – عدا الأخفش – إلى أنه يتعين أن ينوب المفعول به عن الفاعل، ولا يجوز نيابة غيره عن الفاعل مع وجوده.(٤)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: "... فإن كان هناك مفعول به صحيح لم يقم مقام الفاعل غيره، نقول: (ضربت زيداً يوم الجمعة ضرباً شديداً)، فإن لم تسم الفاعل قلت: (ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الجمعة ضرباً شديداً) ترفع (زيداً) لا غير " (٥)

وقد استدلوا على ذلك بما يلي:

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٨٥

(٢) انظر: الهمع ٥١١/١

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، شرح الكافية للموصلي ٦١٩/١، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦١٩/١، الارتشاف ١٣٣٨/٣

(٤) انظر: المقتضب ٥١/٤، الأصول ٢٠٢/١، التبيين صـ٢٧٠، اللباب ١٦٠/١، شرح الكافية للموصلي ١٥٠/١، ائتلاف النصرة صـ٧٧، شرح الألفية للمكودي صـ٩٢

(٥) انظر: المختصر في النحو صـ ٥٦

١- أن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات.(١)

٢- أن المفعول به أشبه بالفاعل، فأقيم مقامه لا غير، والشبه بينهما من عدة وجوه هي:(٢)

أ- أن الفعل يصل إليه بنفسه بخلاف الظرف والجار والمجرور.

ب- أن المفعول به شريك الفاعل في تَحقُّق الفعل.

ج- أن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيدٌ، وطلعت الشمسُ، ورخص السِّعرُ، وليس كذلك بقية الفضلات.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إقامة غير المفعول مُقام الفاعل مع وجود المفعول به.(٣)

وقد وافق الأخفش الكوفيين إلا أنه اشترط تقدم النائب على المفعول به.(٤)

واحتجوا لجواز ذلك بأدلة منها: (٥)

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٩/١

(٢) انظر: التبيين صـ ٢٦٨، ٢٦٩

(٣) انظر: اللباب ١٦٠/١، التبيين صـ٢٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧، توجيه اللمع لابن الخباز صـ١٣٢، شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٩، شرح الكافية للموصلي ١ /١٥٠، ائتلاف النصرة صـ٧٧، التصريح ٣٢٤/٢، الهمع ١/ ٥٢٠، ٥٢١

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٠/١، الارتشاف ٣/ ١٣٣٩، توضيح المقاصد ٦٠٧/٢، التصريح ٢/ ٣٢٥، الهمع ١/ ٥٢١

(٥) انظر: اللباب ١٦٠/١، التبيين صـ٢٧١، ٢٧٢، توجيه اللمع لابن الخباز صـ ١٣٢

١- قراءة أبي جعفر المدني: لِيَجْزِىَ ﴿ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾

(١) ببناء (يجزى) للمفعول أي: لِيُجْزَى الجَزَاءُ قوماً.

قال ابن يعيش عن هذه القراءة: فيها إشكال ؛ لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي، وهو القوم. والتقدير: لِيُجْزَى الجزاءُ قوماً. (٢)

٢- قول جرير: فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلاَبَا(٣)

حيث أقيم الجار والمجرور (بذلك) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا).

---

(١) سورة الجاثية من الآية: ١٤ وقرأ بها أيضاً شيبة، وعاصم. انظر: النشر ٢/ ٣٧٢

وقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو(لِيَجْزِيَ) بالبناء للمعلوم وبالياء في أول الفعل، وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي (لِيَنْجَزِى) بالبناء للمعلوم أيضاً وبالنون.

انظر: السبعة لابن مجاهد صـ٥٩٤، ٥٩٥، معاني القرآن للفراء ٤٦/٣، الحجة صـ ٦٦٠

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٥/٧ بتصرف، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢، البحر المحيط ٤٥/٨، ٤٦، ائتلاف النصرة صـ٧٨، التصريح ٣٢٥/٢

(٣) البيت من الوافر ونسب لجرير وليس في ديوانه وهو من شواهد: الخصائص ٣٩٧/١، أمالي ابن الشجري ٥١٨/٢، اللباب ١٦٠/١، التبيين صـ٢٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/١، ائتلاف النصرة صـ٧٨، الخزانة ٣٣٧/١

وهو شاهد للكوفيين على جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به، أو على جواز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

٣- أنّ الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما الفعل، ويجعلان مفعولاً بهما على السعة، فصارا كالمفعول به، وكما جاز أن يُجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل، فكذلك الظرف والجار والمجرور. (١)

هذا وقد خَرَّجَ المانعون أدلة المجيزين بما يلي:

أما قراءة أبي جعفر في الآية السابقة، فقد ردها العكبري بأن التقدير فيها: ليُجْزى الخَير قوماً، فالخير مفعول به، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه. (٢)

وقيل: إنّ (قوماً) في الآية ليس معمولاً لـ (يُجْزي)، بل لفعل مضمر يدل عليه (يُجزي)، كأنه قال: (جزى الله قوماً)، ويكون مفعول (يُجزي) ضمير المصدر المفهوم منه، كأنه قال: ليُجزى هو، أو ليُجزى الجزاء.(٣)

وأما بيت جرير، فقد رُدَّ بأنه من ضرورة الشعر(٤)، كما تأوله بعضهم بأنّ (جرو كلبٍ) منادى، و(الكلاب) منصوب بـ (وَلَدَتْ)، وحينئذ يخلو الفعل من

---

(١) انظر: التبيين صـ ٢٦٩، وراجع أدلة أخرى في: معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢، اللباب ١٦٠/١، توجيه اللمع لابن الخباز صـ١٣٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢،الارتشاف ١٣٣٩/٣، التصريح ٣٢٥/٢، ٣٢٦، الهمع ٥٢١ /١

(٢) انظر: اللباب١٦١/١، التبيين صـ٢٧٣، وراجع: شرح الكافية للموصلي١٥٠/١، ١٥١

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١، وراجع: إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤، التصريح ٣٢٧/٢

(٤) انظر: الخصائص ٣٩٧/١، التبيين صـ٢٧٣، المتبع في شرح اللمع ٢٥٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/١، التصريح ٣٢٧/٢

مفعول به فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير: (فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةَ الكِلاَبَ يا جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ السَّبُّ بذلك الجَرْوِ).(١)

وبعد،،،

فأرى أنّ كلا الرأيين على صواب إلا أن رأي الكوفيين والأخفش هو الراجح وذلك ؛ لوروده في القراءات القرآنية، وثبوته في الشعر العربي الفصيح.(٢)

والله أعلى وأعلم،،،،

التعجب من الألوان والعيوب

يصاغ التعجب مباشرة مما كان فعلاً ثلاثياً تاماً متصرفاً قابلاً للتفاوت غير مبني للمفعول، وغير منفي، وليس على أَفْعَل فَعْلَاء (٣)، فإن فقد أحد هذه الشروط صيغ التعجب من الفعل بواسطة فعل آخر مستوف للشروط، أما التعجب من أفعال الألوان، والعاهات، فالعلماء في جواز ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز صياغة التعجب من الألوان والعيوب مباشرة. (٤)

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧، ائتلاف النصرة صـ٧٨

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٨٦/١، ١٨٧

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٨٤/٢، التصريح ٣٨٦/٣ وما بعدها.

(٤) انظر: الكتاب ٩٧/٤، المقتضب ١٨١/٤، الأصول ١٠٢/١، المرتجل لابن الخشاب صـ١٤٩، الإنصاف ١٤٨/١، التبيين صـ٢٩٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢، الارتشاف ٢٠٨٢/٤ ، التذييل والتكميل ٢٣٣/١٠، المساعد ١٦٢/٢، ائتلاف النصرة صـ١٢١، ابن الحاج النحوي صـ٨٦

قال سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أَفْعَلَه، وذلك ما كان أفْعَل، وكان لوناً أو خِلْقةً. ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاهُ، إنما تقول: ما أشدَّ حُمْرته، وما أشدَّ عشاه". (١)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال:"... وكذلك الألوان والعيوب الظاهرة، لا تقول من الحمرة: ما أحمره، ولا من الصفرة: ما أصفره، ولا من الحول: ما أحوله، ولا من العرج: ما أعرجه، فإن أردت ذلك قلت: ما أشدَّ حمرته، وما أقبحَ حوله وعرجه " (٢)

وقد استدلوا على ذلك بأدلة منها: (٣)

١- أن الأفعال التي تأتي للألوان بابها: افْعَلَّ، وافْعَالَّ، كأبيضَّ، وأسودَّ، واحمارَّ، واصفارَّ، ومازاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب.

٢- روي عن الخليل أن الألوان والعيوب لما كانت ثابتة في الشخص لاتكاد تتغير جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، كاليد والرجل، فكما لا يقال: ما أيداه، ولا ما أرجله لبعده عن الفعل، كذلك لا يجوز أن تقول: مَا أَسْوَدَهُ، وما أَحْمَرَهُ، وما أَعْوَرَهُ.

---

(١) انظر: الكتاب ٩٧/٤

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣١

(٣) راجع هذين الدليلين وغيرهما في: الكتاب ٩٨/٤، المقتضب ١٨١/٤، ١٨٢، الأصول ١٠٣/١، المقتصد ٣٨٠/١، ٣٨١،المرتجل لابن الخشاب صـ١٥٠،١٤٩،الإنصاف ١٥١/١،التبيين صـ ٢٩٢، اللباب ٢٠١/١، توجيه اللمع لابن الخباز صـ٣٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧،١٤٥، شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣، شرح الكافية للرضي ٤٥٠/٣،٤٤٩، ائتلاف النصرة صـ١٢١، التصريح ٣٩٤/٣، ٣٩٥

الثاني: أجاز الكسائي (١)، وهشام بن معاوية (٢) صياغة فعل التعجب من الألوان مطلقاً، ومن العيوب وعلى مذهبهم تقول: ما أبيضَ الثوبَ، وما أسودَ الشعرَ، وما أعوره، وما أحوله، وما أبرصه.

الثالث: ذهب الكوفيون إلى جواز بناء التعجب من البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان (٣)، ووافقهم على ذلك ابن الحاج الأندلسي. (٤)

وقد استدل من أجاز صياغة فعل التعجب من سائر الألوان أو من بعضها بأدلة منها: (٥)

١- أن السواد والبياض أصلان لكل الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان.... فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٠٨٢/٤، التذييل والتكميل ٢٣٣/١٠، المساعد ١٦٢/٢، وهشام بن معاوية صـ ٢٧٠: ٢٧٢، ابن الحاج النحوي صـ٨٦.

(٢) انظر: السابق الصفحات نفسها.

(٣) انظر: الإنصاف ١٤٨/١، التبيين صـ٢٩٢، اللباب ٢٠١/١، توجيه اللمع لابن الخباز صـ٣٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧، شرح الكافية للموصلي ٤٧٧/٢، الارتشاف ٢٠٨٢/٤، ٢٠٨٣، المساعد ١٦٢/٢، ائتلاف النصرة صـ١٢٠، الضرائر للألوسر صـ١٨٨، الخزانة ٢٣٠/٨

(٤) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٨٣، ابن الحاج النحوي صـ ٨٧

(٥) انظر: الإنصاف ١/ ١٥١، التبيين صـ٢٩٣، المسائل الخلافية في النحو صـ١٣٤، توجيه اللمع لابن الخباز صـ٣٨٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢، شرح الكافية للرضي ٤٥٠/٣، شرح الكافية للموصلي٤٧٧/٢، ائتلاف النصرة صـ١٢١، خزانة الأدب ٢٣٠/٨.

لها ومتقدمين عليها. (١)

٢- قول طرفة بن العبد:

إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِربَالَ طَبَّاخِ (٢)

حيث قال الشاعر: (أَبْيَضُهُمْ)، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) جاز في (ما أَفْعَلَه، وأفْعِلْ به) ؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب. (٣)

٣- قول الراجز: جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهاَ الْفَضْفَاضِ تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ (٤)

---

(١) انظر: الإنصاف ١٥٠/١، ١٥١، التبيين صـ٢٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢، شرح الكافية للرضي ٤٥٠/٣، شرح الكافية للموصلي٤٧٧/٢، ائتلاف النصرة صـ١٢١،خزانة الأدب ٢٣٠/٨.

(٢) البيت من البسيط في ديوانه صـ١٨، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، المقتصد ٣٨١/١، الإنصاف ١٤٩/١، التبيين صـ٢٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، الارتشاف ٢٠٨٣/٤، الضرائر للألوسي صـ١٨٨، الخزانة ٢٣٠/٨ والشاهد في البيت قوله: (أبيضهم) حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض وهذا جائز عند الكوفيين شاذ عند البصريين.

(٣) انظر: الإنصاف ١٤٩/١

(٤) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه صـ١٧٦، وهو من شواهد: الأصول ١٠٤/١، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ٢٧٢،١٠١، الإنصاف ١٤٩،١٥٠/١، التبيين صـ٢٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ ، الارتشاف ٢٠٨٣/٤، الضرائر للألوسي صـ١٨٨، الخزانة ٢٣٠/٨
والشاهد في البيت: مجيء التفضيل من البياض ويقاس عليه التعجب، وهذا جائز عند الكوفيين شاذ عند البصريين.

حيث قال: (أبيض من) وهو أفعل من البياض، وفيه ما في البيت السابق.(١)

٤- ما روي من كلام أم الهيثم : (هو أسْوَدُ من حَنَكِ الغُرَابِ). (٢)

٥- ومما استدل به من أجاز التعجب من العيوب ما ذكره الفراء عند حديثه عن أفعل التفضيل، وبينه وبين التعجب مناسبة، فكل منهما محمول على الآخر، فهما يجريان على سنن واحدة حيث قال عن أفعل التفضيل: " وقد تلقى بعض النحويين يقول: أجيزه في الأعمى، والأعشى، والأعرج، والأزرق ؛ لأنا نقول: عمِي، وزرِق، وعرِج، وعَشِي " (٣)

هذا وقد خرَّج المانعون أدلة المجيزين بما يلي:

أما قولهم: إن الأبيض والأسود أصلان لكل الألوان، فقد ردوه من وجهين: (٤)

١- أن العلة في امتناع بناء فعل التعجب من غيرهما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من ثلاثة أحرف، والأصل يجب ألاَّ يُخالف مقتضى العلة.

٢- أن الأصول أولى بمراعاة أحكامها، وأبعد من التغيير بخلاف الفروع، فإن الفرع مغيرٌ عن الأصل والتغيير يُؤنس بالتغيير.

---

(١) انظر: الإنصاف ١٥٠/١

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٨٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، اللسان (حنك)، الارتشاف ٢٠٨٣/٤

(٣) انظر: معاني القرآن ١٢٨/٢

(٤) انظر: التبيين صـ٢٩٤ بتصرف، وراجع: الإنصاف ١٥٥/١

وأما أدلتهم السماعية، فقد رُدَّت بأنها من الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، فهي من باب الضرورة الشعرية. (١)

وخرج البيتان أيضاً على أن (أفعل) فيهما من الوصف الذي هو على وزن (أَفعل) ومؤنثه فعلاء، فلا يكون للتفضيل، فكأنه قال: أنت مُبْيَضُّهُم.(٢)

كما خُرِّجَ الرجز على أن (أبيض) ليس للتفضيل، بل هو صفة لموصوف محذوف، أي في درعها جسم أبيض أو شخص أبيض، و(مِنْ) في موضع رفع صفة لأبيض، كأنه قال: أبيض كائنٌ من أخت بني أباض.(٣)

وبعد،،،

فأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم من جواز صياغة فعل التعجب والتفضيل من السواد والبياض خاصة مباشرة هو الأولى بالقبول والترجيح، كما أنه يجوز القياس عليه ؛ وذلك لورود السماع به شعراً ونثراً، كما أن الحاجة تدعو إليه في عصرنا الحديث.

وأما التعجب من أفعال الألوان الأخرى غير السواد والبياض والعاهات فأرى صحة رأي البصريين ومن تبعهم كالجواليقي وغيره ؛ لأنه لم يرد به السماع المؤذن بالقياس عليه.

والله أعلم بالصواب،،،،

---

(١) انظر: المقتصد ٣٨١/١، الإنصاف ١٥١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٧، شرح الكافية للرضي ٤٥١/٣، الارتشاف ٢٠٨٣/٤

(٢) انظر: الإنصاف ١٥٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٧، الخزانة ٢٣١/٨

(٣) انظر: الصفوة الصفية ٣ / ١١٠، وراجع: الإنصاف ١٥٣/١

حكم (أفعل) التفضيل إذا كان مضافاً إلى معرفة

أفعل التفضيل هو: الوصف المبنيُّ على (أَفْعَلَ) لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل.[١]

وهو يأتي على ثلاث حالات: إما أن يكون مجرداً من أل والإضافة نحو: زيد أفضل من عمرو، وإما أن يكون مقروناً بـ (أل) نحو: زيد الأفضل، وإما أن يكون مضافاً، وإذا كان مضافاً فإما أن يكون مضافاً إلى نكرة، أو إلى معرفة، فإن أضيف إلى معرفة فله ثلاثة أنواع: (٢)

نوع يُقصد به زيادته على ما أضيف إليه، ونوع يُقصد به زيادة مطلقة، ونوع يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفة.

فأما الأول: وهو ما يقصد به الزيادة على ما أضيف إليه وحده، وهو النوع الذي معنا، ففيه قولان: (٣)

الأول: أنه يلزم الإفراد والتذكير لمشابهته المجرد ؛ لنية معنى (مِنْ).

---

(١) انظر: التصريح ٤٣٣/٣، وراجع: الارتشاف ٥/ ٢٣١٩، تمهيد القواعد ٢٦٥٥/٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩، التذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٥، توضيح المقاصد ٢ / ٩٣٨، المقاصد الشافية ٥٧٩/٤، التصريح ٣ / ٤٥٠، أساليب التعجب في اللغة العربية أ.د/ صلاح عبد العزيز صـ٨٧

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٨٢، شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٨، توضيح المقاصد٢ / ٩٣٨، شرح الألفية لابن عقيل ٣ / ١٨١، تمهيد القواعد ٢٦٨٣/٦، المقاصد الشافية ٥٧٩/٤، التصريح ٣ / ٤٥١، ٤٥٢، الهمع ٣ / ٧٦

وهو رأي ابن السراج (١)، وابن الدهان (٢)،
وابن يعيش. (٣)

تقول: " زيدٌ أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء "(٤)

ومنه قوله تعالى:﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾(٥)، فـ (أحرص) مفعول ثان لـ (تجد)، ولو طابق لقال: (أَحْرَصِي) بالياء.(٦)

الثاني: أنه يجوز فيه الأمران: المطابقة لشبهه بالمعرف بـ (أل) في الخلو من لفظ (مِنْ)، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد، لنية معنى (مِنْ)٠(٧)

---

(١) انظر: الأصول ٢٢٧/١، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣، التذييل والتكميل ١٠/ ٢٧٠، الارتشاف ٢٣٢٧/٥، توضيح المقاصد ٢ / ٩٣٨، المساعد ١٧٧/٢، التصريح ٣ / ٤٥١، ٤٥٢

(٢) انظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٨

(٣) انظر: شرح المفصل ٣ / ٦، ٧، وراجع: شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٨

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٨٢، شرح الأشموني ٣/ ٩٤

(٥) سورة البقرة من الآية: ٩٦

(٦) انظر: التصريح ٣ / ٤٥١

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩، شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٨٢، توضيح المقاصد ٢/ ٩٣٨، تمهيد القواعد ٢٦٨٣/٦، المقاصد الشافية ٥٨٠/٤، الهمع ٧٦/٣، شرح الأشموني ٣/ ٩٤، ٩٥

تقول على المطابقة: " الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم، وهند فُضلى النساء، والهندان فَضليا النساء، والهندات فضل النساء، وفضليات النساء ". (١)

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (٢) فاسم التفضيل (أكابر) مضاف لمعرفة (مجرميها) وهو جمع، وقد طابق المفضل، ولو لم يطابق لقيل: (أكبر مجرميها).(٣)

وقد اجتمعت المطابقة وعدمها في قول النبي – صلى الله عليه وسلم–: " أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلىَّ وَأقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيامة أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاقاً، الْمُوطَئونَ أكنَافاً، الذِينَ يأْلَفُونَ ويُؤلَفُونَ "(٤)

فجمع بين الوجهين حيث أفرد (أقرب، وأحب)، وجمع (أحسن) على (أحاسن). (٥)

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٨٢، شرح الأشموني ٣/ ٩٤

(٢) سورة الأنعام من الآية: ١٢٣

(٣) انظر: التصريح ٣ / ٤٥١، أساليب التعجب في اللغة العربية صـ٨٧

(٤)أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢ /١٨٥ رقمه /٦٧٣٥، وفي صحيح ابن حبان ٢ /٢٣٥ رقمه /٤٨٥ باب ذكر البيان بأن من حسن خلقه كان في القيامة ممن قرب مجلسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣، التذييل والتكميل ٢٧١/١٠، توضيح المقاصد ٢ / ٩٣٨، المقاصد الشافية ٥٨٠/٤، شرح المكودي صـ١٨٩

هذا وقد أُختلف في الأفصح من هذين الوجهين هل هو المطابقة أو عدمها ؟، فالأنباري ذهب إلى أن الإفراد والتذكير – أي عدم المطابقة – هو الأفصح، والجواليقي إلى أن المطابقة هي الأفصح. نقل ذلك عنهما أبو حيان، وتبعه ابن عقيل، والسيوطي فقال أبو حيان: ".... واختلفوا إذا كان للتفضيل وهو مضاف إلى معرفة في الأفصح، فقال أبو بكر بن الأنباري: الإفراد والتذكير أفصح أعني تثنية ما أضيف إليه وجمعه، وتأنيثه عن تثنية أفعل في جمعه وتأنيثه، وقال هذا المأثور عن العرب، وزعم أبو منصور الجواليقي: أن الأفصح من الوجهين المطابقة...." (١) فالأنباري رجح الإفراد والتذكير وجعله أفصح معللاً لذلك بأنّ تثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه أغنى عن تثنية (أفعل) وجمعه وتأنيثه، ورجح الجواليقي المطابقة.

وفي كتاب الجواليقي (الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب) ما يؤكد ما نقل عنه حيث قال: "... أفعل له ثلاثة أحوال: أحدها: أن يستعمل بـ (مِنْ)، والثاني: أن يضاف، والثالث: أن يدخل عليه الألف واللام... وإذا أضيف فالأجود أن يُثنى، ويُجمع، ويُؤنث، فيقال: الزيدان أفضلا عشيرتهما، والزيدون أفاضل قومهم، وهند فضلى نسائها، والهندان فضليا نسائهما، والهندات فضل نسائهن، ولغة أخرى: لا يُثنى ولا يُجمع، تقول: الهندان أفضل النساء. وهذه اللغة ليست بالجيدة ؛ لأن حاله في الإضافة كحاله في الألف واللام " (٢)

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٣٢٦/٥، ٢٣٢٧، التذييل والتكميل ٢٧١/١٠، المساعد ١٧٧/٢، الهمع ٧٧/٣، وراجع: تمهيد القواعد ٢٦٨٤/٦

(٢) انظر: الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي صـ ٤٢، ٤٣

هذا وقد علل ابن يعيش، والموصلي جواز الأمرين فقال:

" وإنما جاز الأمران فيما أضيف ؛ لأن الإضافة تعاقب الألف واللام، وتجرى مجراها فكما أنك تؤنث وتثنى وتجمع مع الألف واللام، كذلك تفعل مع الإضافة التي هى بمنزلة ما فيه الألف واللام، وأما علة الإفراد فلأنك إذا أضفته كان بعض ما تضيفه إليه تقول: (حمارك خير الحمير) ؛ لأن الحمار بعض الحمير، ولو قلت: (حمارك أفضل الناس) لم يجز ؛ لأنه ليس منهم ؛ لأن الغرض تفضيل الشيء على جنسه، وإذا كان كذلك فهو مضارع للبعض الذي يقع للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث كما أن البعض كذلك " [١]

هذا وقد رَدَّ أبو حيان قول ابن السراج ومن معه بالسماع والقياس، فأما السماع الذي رَدَّ به عليه ما سبق من آيتي البقرة وآل عمران.

وأما القياس فشَبَهُهُ بذي الألف واللام أقوى من شَبَهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أنّ كلاً منهما معرفة، فإجراؤه مُجراه في المطابقة أولى من إجرائه في الإفراد والتذكير مجرى العاري، فإذا لم يُعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك. [٢]

كما رَدَّ ابن مالك بالحديث السابق على ابن السراج ومن وافقه فقال:

" وزعم ابن السراج أن المضاف إذا أريد به معنى (مِنْ) عومل معاملة العاري. والحديث الذي ذكرته حجة عليه ؛ لتضمنه الاستعمالين مع أن

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٦، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٥٦، ٦٥٧، شرح الكافية للموصلي ٢ / ٤٨١، تمهيد القواعد ٢٦٨٤/٦، المقاصد الشافية ٥٨٠/٤

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٧١/١٠، وراجع: المساعد ١٧٧/٢، الهمع ٧٦/٣، ٧٧

المضاف الذي في إضافته معنى (مِنْ) أشبه بذي الألف واللام منه بالعاري، فإجراؤه مجرى ذي الألف واللام أولى من إجرائه مجرى العاري. فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك، والإلزام ترجيح أضعف الشبهين، أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح " [1]

وبعد،،،

فأرى أن (أفعل) التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقُصد به زيادته على ما

أضيف إليه جازت فيه المطابقة وعدمها ؛ لورود الأمرين في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف،ولا وجه لترجيح أحدهما على الأخر، خلافاً لما ذهب إليه الأنباري من ترجيح عدم المطابقة، والجواليقي من ترجيح المطابقة .

والله أعلم بالصواب،،،،

منع نداء ما فيه (أل)

لا يجوز نداء ما فيه (أل) ؛ لأن نداءه يفيد التعريف، و(أل) تفيد التعريف، ولا يجمع بين مُعرِّفَيْن على شيءٍ واحد، فلا يقال: (يا الرجلُ، يا الغلام).([2])

وقد اختلف النحويون في ذلك على قولين:

الأول: منع سيبويه، وجمهور البصريين نداء ما فيه (أل) ؛ لأن فيه جمعاً

([1]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩، ٦٠، وراجع: الهمع ٣ / ٧٧

(٢) انظر: التصريح ٣٩/٤

بين أداتي تعريف، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.(١)

وقد ذهب الجواليقي إلى هذا الرأي فقال: " واعلم أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل، ولا يا الغلام ؛ لأن الألف واللام للتعريف، و(يا) تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك، إلا أنهم قد قالوا: يا أللهُ اغفر لي بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم الله خاصة لكثرة استعماله ؛ ولأن الألف واللام صارتا بدلاً من همزة (إله) في الأصل " (٢)

فالجواليقي منع الجمع بين (يا) و(أل) إلا في لفظ الجلالة (الله)، وهى إحدى الصور التي استثناها البصريون في جواز نداء مافيه (أل) وهناك ثلاث صور أخرى وهى: (٣)

١- الجمل المَحْكِيَّة نحو: (يا المُنْطَلقُ زيدٌ)، فيمن سُمِّي بذلك نَصَّ على ذلك سيبويه. (٤)

---

(١) انظر: الكتاب ١٩٥/٢، الإنصاف ٣٣٥/١، التبيين صـ٤٤٤، الارتشاف ٢١٩٣/٤، شرح الألفية لابن عقيل ٢٦٤/٣، تمهيد القواعد ٣٥٥٦/٧، ائتلاف النصرة صـ٤٦، التصريح ٣٩/٤، الهمع ٣٦/٢

(٢) انظر: المختصر في النحو صـ ١٣١

(٣) انظر: الكتاب ١٩٥/٢، المختصر في النحو صـ ١٣١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، توضح المقاصد ١٠٦٧/٢، أوضح المسالك ٣١،٣٢/٤، المساعد ٥٠٢/٢، التصريح ٣٩/٤: ٤٣، الضرائر للألوسي صـ١٢٥، البهجة المرضية صـ٤٣٠، الهمع ٣٦/٢، ٣٧

(٤) انظر: الكتاب ٣٣٣/٣، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٩، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٢، المساعد ٥٠٢/٢، تمهيد القواعد ٣٥٥٦/٧، الهمع ٣٧/٢

٢- ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـ (أل) نحو: (الذي، والتي) تقول: (يا الذي قام). زاده المبرد، وصححه ابن مالك حيث قال: " وقاس عليه المبرد دخول (يا) على ما سُمِّي به من موصول مصدر بالألف واللام نحو: ياالذي قام، لمسمى به. وهو قياس صحيح ". (١)

٣- اسم الجنس المُشَبَّه به نحو: (يا الأسد شدةً، ويا الخليفة جوداً) ونحوه مما فيه تشبيه. أجاز ذلك محمد بن سعدان. (٢)، وقد صححه ابن مالك أيضاً فقال: " وهو قياس صحيح ؛ لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام " (٣)

وقد علل البصريون، والجواليقي عدم الجمع بين (يا)، و(أل) بأن الألف واللام لتعريف المعهود، و (يا) تعرِّف بالقصد والخِطاب، ولا يجتمع على اسم واحد تعريفان؛ لأن الغرض من التعريف التخصيص، وإزالة الاشتراك وهذا يحصل بواحد فلا يجوز أن ينضم إليه آخر، كما

---

(١) انظر: المقتضب ٢٤١/٤، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٢، المساعد٢/ ٥٠٢، تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧، التصريح ٤١/٤، الهمع٣٧/٢

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، الارتشاف ٢١٩٣/٤، شرح التسهيل للمرادي صـ ٨٣٢، توضيح المقاصد ١٠٦٧/٢، ١٠٦٨، تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧، التصريح ٤٣/٤، الهمع ٣٧/٢

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، وراجع: تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧ ، المساعد ٥٠٢/٢، ٥٠٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٢، التصريح ٤٣/٤، الهمع ٣٧/٢

لا يجمع بين حرفي استفهام، أو نفي، أو حرفي جرٍّ. (١)

كما عللوا المنع أيضاً بأنَّ اللام لتعريف المعهود، والمنادى مخاطب، فهما مختلفان في المعنى.(٢)

الثاني: أجاز الكوفيون (٣)، والبغداديون (٤) نداء ما فيه (أل)، نحو: يا الرجل، ويا الغلام.(٥)

وقد استدلوا على جواز هذا الجمع بالسماع والقياس:

فمن السماع الذي استدلوا به قول الراجز:

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إيَّاكُما أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا (٦)

---

(١) انظر: التبيين صـ٤٤٤، اللباب ٣٣٥/١، المسائل الخلافية في النحو صـ١٤٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢، المختصر في النحو صـ ١٣١، ائتلاف النصرة صـ٤٦.

(٢) انظر: اللباب ٤٤٧/١

(٣) انظر: الإنصاف٣٣٥/١، التبيين صـ٤٤٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، الارتشاف ٢١٩٣/٤، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٢، المساعد ٥٠٣/٢، ائتلاف النصرة صـ٤٦، التصريح ٤٤/٤، الهمع٣٦/٢

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٨، ١٣٠٩، الارتشاف ٤ /٢١٩٣، توضيح المقاصد ١٠٦٨/٢، التصريح ٤٤/٤، البهجة المرضية صـ٤٣٠، شرح الأشموني ٢٦٦/٣

(٥) انظر: الإنصاف ٣٣٥/١، المسائل الخلافية صـ١٤٣، التبيين صـ٤٤٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، ائتلاف النصرة صـ٤٦، التصريح ٤٤/٤.

(٦) البيت مجهول القائل وهو من شواهد: المقتضب ٢٤٣/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، الإنصاف ٣٣٦/١، أسرار العربية صـ ٢٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، الضرائر للألوسي صـ١٢٥، تمهيد القواعد ٣٥٥٦/٧، الهمع ٣٦/٢، الخزانة ٢٩٤/٢

والشاهد في البيت قوله: (فيا الغلامان) حيث دخلت (يا) على ما فيه (أل) وهو جائز عند الكوفيين.

فأدخل حرف النداء على ما فيه (أل).

ومن القياس الذي استدلوا به:

١- أنه يجوز - بالإجماع - أن يقال في الدعاء: (يا أللهِ اغفر لنا) بدخول (يا) على لفظ الجلالة، فيجوز إذن أن يقال: (يا الرجل) قياساً عليه بجامع زيادة (أل) في كل منهما، وليست من أصل الكلمة. (١)

٢- أن (يا) تدخل على المضاف إلى معرفة مع أنّ الاسم الأول معرفة بالإضافة، فكذلك الألف واللام.(٢)

هذا وقد رُدَّت أدلة الكوفيين بما يلي:

أما بيت الراجز، فقد قال عنه المبرد:إن صوابه (فيا غلامان اللذان فرَّا)، كما تقول: يا رجُل العاقلُ أَقْبِلْ. (٣)

وما ذكروه من أبيات يمكن أن يُخَرَّج على أنه من قبيل الشاذ الذي يسمع ولا يقاس عليه، أو أنه من قبيل الضرورة الشعرية. (٤)

وأما قياسهم على لفظ الجلالة (الله) فقد رُدَّ بكثير من الردود منها: (٥)

١- أن (أل) في لفظ الجلالة ليست للتعريف ؛ لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه ؛ لانفراده سبحانه، و(أل) زائدة.

٢- أنها عوض من همزة إله ؛ لأن الأصل (الإله) ثم حذفت الهمزة،

---

(١) انظر: الإنصاف ٣٣٧/١، التبيين صـ٤٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، توضيح المقاصد ١٠٦٧/٢، التصريح ٣٩/٤

(٢) انظر: التبيين صـ٤٤٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢٤٣/٤، وراجع: التصريح ٤٤/٤

(٤) انظر: اللباب ٤٤٦/١،شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٢، المساعد ٥٠٣/٢، تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧

(٥) انظر: الكتاب ١٩٥/٢، المقتضب ٢٣٩/٤، ٢٤٠، الإنصاف ٣٣٩/١، ٣٤٠، أسرار العربية صـ٢٣١، التبيين صـ٤٤٧، اللباب ٣٣٦/١ شرح المفصل للخوارزمي ٣٤٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، شرح الكافية للموصلي ١٩٥/١، البهجة المرضية صـ٤٣٠

وجعلت (أل) عوضاً منها، وكما يجوز: (يا إله) يجوز: (يا الله).

٣- أن ذلك من خصائص لفظ الجلالة (الله)، ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها، وخصاصه كثيرة.

وأما دخولها على المضاف فقد رَدَّه العكبريَ بأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا. (١)

هذا ويمكن أن يتوصل إلى نداء ما فيه (أل) بأن نأتي بـ (أي) ثم تدخل عليها حرف النداء، ونأتي بعدها بـ(ها) التي للتنبيه، فتقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الغلام،أو عن طريق اسم الإشارة نحو: يا هذا الرجل. (٢)

وبعد،،،

فأرى أن ما ذهب إليه البصريون والجواليقي من عدم جواز الجمع بين (يا)، و(أل) إلا فيما استثنوه هو الرأي الراجح، ومن ضمن ما استثنوه ما ذكره الجواليقي وهو نداء لفظ الجلالة (الله) لكثرة استعماله، ولأن الألف واللام صارتا من همزة (إله) في الأصل، كما أنه الرأي الراجح عند كثير من النحويين (٣)، ورد ما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون من جواز نداء ما فيه (أل) مطلقاً. والله أعلم بالصواب،،،

---

(١) انظر: التبيين صـ٤٤٧

(٢) انظر: المرتجل لابن الخشاب صـ١٩٤، ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣، تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧، أي المشددة في القرآن الكريم صـ٧٧.

(٣) كالأنباري في أسرار العربيه صـ ٢٢٩، الإنصاف ٣٣٨/١، والعكبري في اللباب ٣٣٤/١، التبيين صـ٤٤٤، والخوارزمي في التخمير ٣٤٤/١ ، وابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٢٧٤/١، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٩٨/٣، والموصلي في شرحه للكافية ١٩٤/١، وابن عقيل في المساعد ٥٠٢/٢، والمرادي في توضيح المقاصد ١٠٦٧/٢، والأزهري في التصريح ٣٩/٤

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد،،،،

فقد تم هذا البحث _ بعون الله وتوفيقه _ عن (الفكر النحوي عند الجواليقي)، وقد كشف عن عدد من النتائج منها:

١- أنّ الجواليقي كان عالماً كبيراً من علماء اللغة والنحو وتمثل ذلك فيما تركه من تراث فيهما.

٢- عُرف الجواليقي لغوياً، فهو أول من وضع تجريداً للصحاح كما أنه أول من وضع مؤلفاً مستقلاً في الألفاظ المُعَرَّبة، وأثبت البحث أنه كان نحوياً أيضاً، فله فيه آراء واختيارات.

٣- اتضح من خلال البحث أن آراء الجواليقي كانت متماشية مع الطابع النحوي السليم، فليس فيها غرابة على عكس ما وصفه تلميذه الأنباري (أنه كان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة). وتبين أن الأنباري وصفه بذلك ؛ لأن الجواليقي كان يختار رأي الكوفيين في بعض الآراء، والأنباري كان متعصباً للبصريين.

٤- لم يكن النقل دقيقاً عن الجواليقي كما في مسألة (أل) فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ)، فقد نُقل عنه أنها للعهد، لكنني لما رجعت إلى كتابه (المختصر في النحو) رأيته يقول بعكس ما نُقل عنه فإما أن يكون قد قال بالقولين، أو هناك خلل في النقل.

٥- اتجه الجواليقي في أكثر آرائه إلى مذهب البصريين، واستعمل مصطلحاتهم، لكنه لم يغفل الأخذ ببعض آراء الكوفيين كما ظهر ذلك في

مسألة (رافع الاسم بعد لولا)، فقد ذهب إلى أنه مرتفع بـ (لولا) نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل، وهو رأي منسوب إلى الفراء، وابن كيسان والكوفيين، كما كان يأخذ ببعض مصطلحاتهم (١)، كما وافق الكوفيين في أنّ حروف التثنية والجمع هي حروف الإعراب نفسه، ولا تقدير فيها، فهي بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة. (٢)

٦- كان الجواليقي يعتمد اللغة الفصحى كاللهجة الحجازية، وبعض اللهجات الأخرى التي ارتضاها البصريون كـ (تميم، وقيس، وأسد، وهذيل) في التصويب اللغوي الذي أولاه اهتماماً كبيراً. (٣)

٧- اهتم الجواليقي بالسماع والقياس وظهر أثر ذلك في أحكامه النحوية واللغوية، ولم يكن يرى أنّ اللغة كلها قياس، بل كان يعتمد السماع ويأخذ به، ويقدمه، ولا يلجأ إلى القياس إلا بعد عدم السماع، كما كان يرى أن السماع لا يُرَد بالقياس. (٤)

٨- ظهر اعتناء الجواليقي بالتعليل النحوي واللغوي، كما أنه أدخل المنطق في بعض تعليلاته. (٥)

٩- استدل الجواليقي على كلامه النحوي واللغوي بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، كما استدل بكلام العرب شعراً ونثراً، ولم يحتج بكلام المولدين موافقاً غالبية النحاة واللغويين.

١() انظر: البحث صـ ٣٣، ٣٤، ١٠٢

٢() انظر: البحث صـ ١١٩

٣() انظر: البحث صـ ٣٦، ٣٧

٤() انظر: البحث صـ ١٩ وما بعدها

٥() انظر: البحث صـ ٢٨، ٢٩، والمختصر في النحو صـ ٩٨، ٩٩

١٠- أثَّر الجواليقي في معاصريه ولاحقيه لغوياً ونحوياً، فقد نقل عنه ابن الشجري مسائل سئل فيها، والأنباري، وأبو حيان، والسيوطي، كما أنّ تلميذه ابن الجوزي اعتمد عليه كثيراً في كتابه (تقويم اللسان) وإن لم يشر إلى ذلك، واعتمد عليه ابن بري في حاشيتيه على (المُعرَّب، والتكملة)، وجعله البغدادي مصدراً من مصادر الخزانة وغير هؤلاء العلماء الذين تأثروا به. (١)

١١- نسب الجواليقي كثيراً من الأقوال لأصحابها من النحويين واللغويين.(٢)

وبعد،،،،،،

فهذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه البحث. وأدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث / عبد الملك أحمد السيد شتيوي

١() انظر: البحث صـ ١٤٤، خزانة الأدب ١٩/١

٢() انظر: البحث صـ ٥٥، ٩٠، ١٣٣، ١٤٧

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة د/ علي الياسري منشورات وزارة الثقافة والفنون – العراق ١٩٧٩

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) تأليف العلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا حققه وقدم له الدكتور / شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

إحراز السعد وإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للجوهري تحقيق / سليم محمد سعيد مجلة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد /١٤ – العدد/٥ ١٩٩٩م

أدب الكاتب لابن قتيبة شرحه وقدم له أ/ علي فاعور وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية بدون تاريخ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الأزهية في علم الحروف تأليف / علي بن محمد النحوي الهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

أساليب التعجب في اللغة العربية أ.د/ صلاح عبد العزيز الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ -١٩٩١ م

أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري عُني بتحقيقه / محمد بهجة البيطار دار الأفاق العربية.

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف / عبد الباقي اليماني تحقيق د/عبد المجيد دياب ط/١ ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م مطبوعات مركز الملك فيصل.

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة ط/ ١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

اشتقاق أسماء الله لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د/ عبد الحسين المبارك مؤسسة الرسالة ط/٢ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف / عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور / حمزة عبد الله النشرتي الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م الناشر دار المريخ بالرياض.

الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

إعراب القرآن للنحاس تحقيق / زهير غازي زاهد عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط/٢ ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف / خير الدين الزركلي دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي الهيئة المصرية العامة للكتاب تحقيق / مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد ١٩٨٣م

الإقليد (شرح المفصل) تأليف / تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِي تحقيق الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كته الدراويش مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية تأليف / جرجي زيدان مطبعة القديس بيروت ١٨٨٦م

أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي الناشر مكتبه الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

أمالي أبي علي القالي دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.

إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف / جمال الدين القفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ٥٥ ١٩م.

الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد ابن ولاد تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة ط/١ ١٤١٦هـ - ١٩٩٩٦م

الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني حقق نصوصه وعلق عليه الشيخ / عبد الرحمن بن يحيي اليماني مكتبة ابن تيمة بالقاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف / كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

الإيضاح في شرح المفصل للشيخ / أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي تحقيق وتقديم الدكتور /موسى بناي العليلي الجمهورية العراقيبة (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) إحياء التراث الإسلامي .

الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور / مازن مبارك دار النفائس الطبعة السادسة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

أي المشددة في القرآن الكريم واستعمالاتها وأحكامها النحوية تأليف الدكتور/ جابر السيد مبارك الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٩٩م.

البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور/ زكريا عبد المجيد النوني، والدكتور/ أحمد النجولي الجمل، قرظه الدكتور/عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

البداية والنهاية في التاريخ للإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ مطبعة السعادة بالقاهرة.

البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق ودراسة الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

ابن الحاج النحوي د/ حسن موسى الشاعر دار القلم دمشق ط/أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ابن كيسان النحوي حياته، آثاره، آراؤه للدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م

البيان في شرح اللمع إملاء / الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي دراسة وتحقيق الدكتور / علاء الدين حموية دار عمار للنشر والتوزيع عمان . الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .

البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق / طه عبد الحميد طه، مراجعة / مصطفى السقا ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م

تاريخ الأدب العربي ألفه بالألمانية كارل بروكلمان، الإشراف على الترجمة العربية أ.د/ محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥م.

تاريخ آداب اللغة العربية تأليف / جرجي زيدان راجع الطبعة د/ شوقي ضيف دار الهلال

التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق/علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف / أبي البقاء العكبري تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور / السيد تقي عبد السيد ١٤٠٦هـ.

تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي تحقيق د / عفيف عبد الرحمن نشر بدعم من جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

التذييل والتكميل لأبي حيان تحقيق د/ حسن هنداوي ط/١ كنوز إشبيليا ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف / صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق/ عادل محسن سالم العميري مطبوعات جامعة أم القري الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. ١٩٩٨م.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي حققه / السيد الشرقاوي راجعه د/ رمضان عبد التواب ط/١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.

تقويم اللسان لأبي الفرج بن الجوزي تحقيق د/ عبد العزيز مطر ط/٢ دار المعارف.

تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي تحقيق د/ حاتم صالح الضامن دار البشائر دمشق ط/ أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرون دار السلام ط / ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق / عبد السلام محمد هارون وآخرون المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ. ١٩٦٤م

توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د / فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني الناشر دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل ط / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩١م

الجمل في النحو صنفه أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي حققه وقدم له الدكتور/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

جمهرة اللغة لابن دريد مكتبة الثقافة الدينية.
الجنى الداني في حروف المعاني صنعه/الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي المشهد الحسيني.
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد المكتبة التوفيقية.
حاشية المنصف من الكلام على مغني ابن هشام تأليف الإمام تقي الدين أحمد ابن محمد الشمني وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية بمصر.
الحجج النحوية حتي نهاية القرن الثالث الهجري للدكتور / محمد فاضل صالح السامرائي الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م دار عمار للنشر والتوزيع عمان الأردن.
الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د / عبد العال سالم مكرم دار الشروق ط/ ٣ ١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩م.
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح / عبد السلام مجمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ –١٩٩٦ م.
الخصائص صنعه / أبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق / محمد علي النجار المكتبة العلمية.

خطاب المارديِ وآراؤه النحوية تأليف أ.د/ علي محمود النابي، دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

دراسات في اللغة د/ إبراهيم السامرائي مطبعة العاني بغداد ١٩٦١م

درة الغواص لأبي محمد القاسم الحريري تحقيق / عبد الحفيظ علي القرني دار الجيل بيروت – مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة ط / ١ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق / محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ ١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق.

ديوان امرئ القيس تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر.

ديوان جرير شرح محمد إسماعيل بن عبد الله الصاوي بيروت الشركة اللبنانية للكتاب ١٣٥٣م

ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني حققه د/ صلاح الدين الهادي دار المعارف بمصر.

ديوان النابغة الجعدي جمعه وحققه وشرحه د/ واضح الصمد دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

ديوان النابغة الذبياني حققه وقدم له / فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب بيروت . لبنان ١٩٦٩م.

ديوان الهذليين الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

الذيل على طبقات الحنابلة للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان ط/ أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب لأبي منصور الجواليقي تحقيق / عبد المنعم أحمد صالح، وصبيح حمود الشاتي طبع على نفقة جامعة السليمانية ١٩٧٩م

رسالة في (أما) للسيوطي تحقيق د/ وليد السراقبي مجلة الدراسات اللغوية المجلد /٩ – العدد / ٤ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور /شوقي ضيف، الطبعة الثالثة دار المعارف.

سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

سمط اللألىء صححه / عبد العزيز الميمني دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

سنن أبي داود تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر بدون تاريخ.

سنن النسائي تحقيق / السيد محمد السيد – سيد عمران – علي محمد علي – ط / دار الحديث – الأولى – ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي تحقيق / أحمد بن سالم دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

شرح أدب الكاتب للجواليقي تحقيق د/ طيبة حمد بودي مطبوعات جامعة الكويت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، وتحقيق / مصطفى صادق الرافعي مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي – بيروت لبنان ط/١ ١٩٥٥م _١٣٧٥هـ.

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجبل – بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

شرح ألفية ابن معط للموصلي تحقيق ودرسة د/ علي الشوملي الناشر مكتبة الخريجي ط/ ١٤٠٥ – ١٩٨٥م

شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور /عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

شرح التسهيل للمرادي تحقيق ودراسة / محمد عبد النبي محمد مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان بالمنصورة ط/١ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، وتحقيق د/ صاحب أبو جناح.

شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على محمد بن على بن خروف الإشبيلي تحقيق ودراسة الدكتورة / سلوى محمد عمرعرب ١٤١٩هـ، مطبوعات جامعة أم القرى.

شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان خسرو ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى (البهجة المرضية) مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، تأليف / محمد صالح بن أحمد الغرسي دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة / محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف /محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي للعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني تحقيق وتعليق الدكتور / البدراوي زهران دار المعارف الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري.

شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام دراسة وتحقيق د/ عبد الله عبد القادر الطويل المكتبة الإسلامية بالقاهرة ط/ أولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/علي الشوملي دار الكندي للنشر والتوزيع دار الأمل الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

شرح كافية ابن الحاجب المسمي بـ (الفوائد الضيائية) لنور الدين عبد الرحمن الجامي دراسة وتحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعي دار الأفاق العربية طبعة ١٤٢٤ هـ. ٢٠٠٣م.

شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي مطبوعات جامعة أم القرى.

شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي تحقيق د/ المتولي رمضان أحمد الدميري ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي تأليف / ابن هشام الأنصاري تحقيق، وشرح، وتعليق، وتبويب الدكتور/صلاح رواي مطبعة حسان بالقاهرة الطبعة الثانية بدون تاريخ

شرح اللمع لابن برهان العكبري حققه الدكتور / فائز فارس الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. ١٩٨٤ م.

شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي تحقيق الدكتور / السيد تقي عبد السيد الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

شرح اللمع في النحو تأليف / القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد، تصدير الدكتور / رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – الشركة الدولية للطباعة الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

شرح اللمع للباقولي تحقيق ودراسة / إبراهيم محمد أبو عباة ١٤١١هـ- ١٩٩٠م مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود.

شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف / صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

شرح المكودي على ألفية ابن مالك ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية/ إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب دراسة وتحقيق الدكتور / موسي بناي علوان العليلي مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي حققه، وعلق عليه عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق . بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق / طه محسن مكتبة ابن تيمة ط/٣ ١٤١٣هـ

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي البغدادي تحقيق د/ محسن سالم العميري مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ط/١ ١٤١٥هـ.

ضرائر الشعر لابن عصفور وضع حواشيه / خليل عمران المنصور منشورات / محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف الإمام المصلح الكبير السيد محمود شكري الألوسي شرحه / محمد بهجة الأثري البغدادي دار الآفاق العربية الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م

الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة / الثانية بدون تاريخ

الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبي الفتح البعلي تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب دار المعرفة بيروت – لبنان.

الفعل زمانه وأبنيته د/ إبراهيم السامرائي مؤسسة الرسالة ط/٣ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

في النحو العربي قواعد وتطبيق د/ مهدي المخزومي دار الرائد العربي – بيروت لبنان ط/٢ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

في النحو العربي نقد وتوجيه د/ مهدي المخزومي دار الرائد العربي – بيروت لبنان ط/٢ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

الكامل في التاريخ لابن الأثير تحقيق / عبد الله القاضي دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف تأليف / الإمام أبي العباس المبرد حققه وعلق عليه وصنع فهارسه / الدالي مؤسسة الرسالة ط/٣ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ / عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.

كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي تحقيق وشرح الدكتور / محمود محمد الطناحي الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

كشف السر عن حروف الجر د/ ناصر حسين علي دار سعد بدمشق ط/١ ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تأليف / مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجرداً عن الزيادات واللواحق من بعده وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذيول عليه وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني محمد شرف الدين يالتقايا أحد المدرسين بجامعة استنبول المحمية والمعلم رفعت بيلكه الكليس. دار إحيار التراث العربي – بيروت – لبنان.

الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر للدكتور / عبد الفتاح الجموز دار عمار – دار البيارق – الأردن الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق الدكتور / مازن المبارك مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق دار صادر – بيروت الطبعة الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

اللامات لعلي بن محمد الهروي تحقيق د/ أحمد عبد المنعم الرصد مطبعة حسان بالقاهرة ١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م

اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان دار الفكر دمشق – سورية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

لسان العرب لابن منظور دار صادر – بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

اللمع في العربية لابن جني تحقيق د/ سميح أبو مُغْلي دار مجدلاوي للنشر – عمان _ الأردن ١٩٨٨م

اللهجات العربية في التراث د/ أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م

ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف تأليف الدكتور / فتحي بيومي حمودة.

ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني حققه وقدم له ووضع فهارسه د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي الزهراء للإعلام العربي ط/١ ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م

المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري دراسة وتحقيق د/ عبد الحميد محمد الزوي منشورات جامعة قاريونس ط/١ ١٩٩٤م

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور / محمد فؤاد سزكين الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

مجالس ثعلب شرح وتحقيق / عبد السلام محمد هارون دار المعارف الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق / عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه اعتني بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني بتحقيق د/ علي النجدي ناصف، د/عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي مطبوعات المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

المختصر في النحو لأبي منصور الجواليقي تحقيق وتعليق د/ محمد أبو المكارم قنديل ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي تحقيق د/ حاتم صالح الضامن دار البشائر الإسلامية ط/١ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

المرتجل لأبي عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب حققه وقدم له/ علي حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

المسائل البغداديات للفارسي دراسة تحقيق / صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني ببغداد.

المسائل الحلبيات صنعه أبي علي الفارسي تقديم وتحقيق الدكتور / حسن هنداوي دار القلم دمشق دار المنارة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري مهد له وحققه الدكتور / عبد الفتاح سليم مكتبة الأزهر الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

مسائل الخلاف النحوي بين الكسائي والفراء جمعاً وتوثيقاً ودراسة تأليف الأستاذ الدكتور/الحسيني محمد الحسيني القهوجي الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.

المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م

المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تحقيق / مصطفى الحدري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل طبعة مؤسسة قرطبة بمصر.

مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي المزعي دراسة وتحقيق د/ عائض العمري دار المنار بالقاهرة ط/١ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري د/ عوض القوزي الناشر عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض ط/١ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، حققه وطرح شواهده، وعلق عليه، وقدم له، وترجم للرماني، وأرخ لعصره الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة – العزيزية الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.

معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعه مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/١ ١٤١١هـ _ ١٩٩٠م

معاني القرآن للفراء بتحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار دار السرور.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي خرج أحاديثه الأستاذ / علي جمال الدين محمد دار الحديث بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق د/ إحسان عباس دار الغرب الإسلامي– بيروت _ لبنان ط/١ ١٩٩٣م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد سمير نجيب اللبدي مؤسسة الرسالة – دار الفرقان ط/١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

معجم مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق وضبط / عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

المعجم الوسيط (أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة) الطبعة الثالثة

المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي تحقيق / أحمد محمد شاكر مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور / عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١هـ _

٢٠٠٠م، وتحقيق / حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د/ إميل بديع يعقوب منشورات / محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري قدم له ووضع هوامشه، وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب منشورات / محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق / د عبد الرحمن العثيمين وآخرون معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى ط/ ١ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م

المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م سلسلة كتب التراث.

المقتضب صنعه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضمية مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري ط/١ ١٣٩٢هـ_ ١٩٧٢م

الملخص في ضبط قوانين العربية تحقيق ودراسة الدكتور / علي بن سلطان الحكمي الطبعة الأولى١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج بن الجوزي دراسة وتحقيق / محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه / تعيم زرزور دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان ط/١ ١٤١٢هـ _ ١٩٩٢م

المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي دراسة وتحقيق د / هادي عبد الله ناجي مكتبة الرشد ط/١ ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م

منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي الأندلسي أخرجه / محمد يعقوب تركستاني طبع بأمريكا سنة ١٩٤٧م

الموطأ للإمام مالك ابن أنس صححه وعلق عليه / محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان.

نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الإعتصام.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري قام بتحقيقه الدكتور/ إبراهيم السامرائ مكتبة المنار الأردن – الزرقاء الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

النشر في القراءات العشر لابن الجزري أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة الشيخ / على محمد الضباع دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي بدون ط، وت.

النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق / طه أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي الناشر مكتبة الحلبي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف / الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق / أحمد شمس الدين منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الوجوب في النحو إعداد حصة بنت زيد المبارك الرشود سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها بجامعة أم القرى، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان حققه الدكتور / إحسان عباس دار صادر – بيروت . لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع

المقدمة.

الفصل الأول: (أبو منصور الجواليقي، وملامح فكره النحوي) وتحته مبحثان:

المبحث الأول: (أبو منصور الجواليقي حياته وآثاره).

اسمه ونسبه، مولده ونشأته، أسرته.

شيوخه.

تلامذته، أو من أخذوا عنه.

مصنفاته.

منزلته العلمية.

وفاته.

المبحث الثاني: (ملامح النحو عند أبي منصور الجواليقي).

أولاً: السماع

ثانياً: القياس.

ثالثاً: اعتناؤه بالتعليل.

رابعاً: ملامح على آرائه.

خامساً: التصحيح اللغوي.

الفصل الثاني: (آراء الجواليقي النحوية).

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آراؤه في المفردات والأدوات:

أولاً: المفردات:

- اشتقاق الاسم.
- أقسام الفعل.
- علامة التأنيث في (كلتا).
- حذف نون (قدني).
- أداة التعريف في (أل).
- أصل (لَيْسَ).
- نوع (عسى).
- المصدر أصل المشتقات.
- حقيقة (نِعْمَ، وبِئْس).
- أصل الميم في (اللهم).

ثانياً: الأدوات:

- الفرق بين (أَمَّا، وإمَّا).
- نوع (ما) في قول الشماخ

وتَشْكو بعينٍ ما أَكلَّ رِكابَها وقيلَ المُنَادِي أصبحَ القومُ أَدْلِجي

- عدم مجيء (عن) بمعنى (الباء).
- منع دخول (إلى) على (عِنْدَ).
- (متى) بمعنى (مِن) في لغة هذيل في قول أبي ذؤيب

شَرِبْنَ بمِاءِ الْبحْر ثُم تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئِيجُ

- نوع (أل) في فاعل (نعم، وبِئْسَ).

المبحث الثاني: آراؤه في العوامل والأعاريب.

أولاً: العوامل:

- رافع المبتدأ.
- رافع الاسم بعد (لولا).

- رافع خبر (إنَّ) وأخواتها.
- ناصب المفعول معه.

ثانياً: الأعاريب:

- إعراب ما بعد (أمَّا) وضرورة الفاء في جوابها.
- إعراب المثنى وجمع المذكر السالم.
- إعراب (الحمام) في قول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

- إعراب (وحد) وعلام انتصب ؟
- إعراب (حَبَّذَا زيدٌ).
- الاسم المنصوب بعد (حَبَّذَا) علام انتصب؟
- ضمة اللام في (يا أيها الرجلُ) بين الإعراب والبناء

المبحث الثالث: آراؤه في التراكيب.

- استعمال (كاد) من غير (أن).
- حذف (أن) من خبر (عسى).
- منع تقديم الفاعل على فعله.
- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.
- التعجب من الألوان والعيوب.
- حكم (أفعل) التفضيل إذا كان مضافاً إلى معرفة
- منع نداء ما فيه (أل).
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.